

نُفُوسُ الْأَنْفَالِ

شرح رسالة المنار

للشيخ أحمد المعروف بـ ملاجيون الصديقي رحمته الله

المتوفى سنة ١١٣٠ هـ

مع الحاشيتين - قمر الأقمار - وحاشية السنبلي

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

المجلد الثاني

بحث القياس

مكتبة الشيخ كراتشي باكستان

بُغْيُ الْأَبْقَادِ

شرح رسالة المنار

للشيخ أحمد المعروف بـ ملا جيون الصديقي رحمته الله
المتوفى سنة ١١٣٠ هـ

مع الحاشيتين: قمر الأعمار وحاشية السنبلي

المجلد الثاني

بحث القياس

قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث
وراجعوا حواشيه وخرّجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه

طبعة جديدة مصححة ملونة



قسم الطباعة والنشر
جمعية خودهري محمد علي الخيرية (المسجلة)
كراچی - پاکستان

سعر المجلد الثاني: =/150 روبية

سعر المجلدين: =/450 روبية

اسم الكتاب : نور الأنوار (المجلد الثاني)

تأليف : للشيخ أحمد المعروف

بملا جيون الصديقي ﷺ

الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ء

الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٢٢٠

مكتبة البشري

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بك ليند، سني پلازه كالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرڪي روڈ، كوثه. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

ولما فرغ المصنف رحمه الله عن بحث الإجماع شرع في بحث القياس فقال:

[باب القياس]

[تعريف القياس وحكمه]

القياس في اللغة التقدير، وفي الشرع تقدير الفرع بالأصل في الحكم والعلة، وإنما فسّر بهذا التفسير؛ لأنه أقرب إلى اللغة بقلّة التغيير.

وما يتوهم أنه لا يشمل القياس بين المعدومين كقياس عدم العقل بسبب الجنون على عدم العقل بسبب الصغر؛ لأنه لا يطلق عليه الفرع، والأصل فباطل؛ لأنّا لا نسلم أنه لا يطلق الأصل والفرع على المعدوم، وقيل: هو تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع، وهو باطل؛ لأن حكم الأصل قائم به لا يُعدّي منه، وإثماً يُعدّي مثله،
أي صاحب التفتيح
أي إلى الفرع

التقدير إلخ: يقال: قست الثوب بالذراع، وقست النعل بالنعل، ثم شاع بحيث يفهم من غير قرينة في التسوية بين الشئين ولو كانت معنوية، فمعنى التسوية منقول إليه. (السنبلي) **تقدير الفرع إلخ:** أي إحقاق الفرع بالأصل وجعله ممثلاً به، وفي هذا التعريف مساهلة؛ لأن تصور الفرع والأصل لا يمكن بدون معرفة القياس؛ لأن الفرع هو المقيس، والأصل هو المقيس عليه؛ فلزم الدور، إلا أن يقال: إن هذا التعريف لفظي، فلا مشاحة حينئذٍ، أو أن المراد بالأصل ما ثبت حكمه في الشرع بدون جهدنا، وبالفرع ما يقصد إظهار حكمه، فلا دور. (القمر)

في الحكم: أي في حكم الأصل الثابت بالأدلة الثلاثة السابقة. (القمر) **والعلة:** أي العلة الشرعية الجامعة المشتركة التي تعلّق بها الحكم التي لا تدرك بمجرد اللغة. (القمر) **وما يتوهم أنه:** أي إن هذا التعريف للقياس لا يشمل إلخ وهذا الإيراد مذكور في شرح أعظم العلماء مولانا عبد السلام الأعظمي رحمه الله. (القمر)

كقياس عدم العقل إلخ: أي في سقوط الخطاب عنه بسبب العجز عن فهم الخطاب وأداء الواجب. (القمر)

لأنه لا يطلق إلخ: دليل لقوله: لا يشمل. (القمر) **لا نسلم إلخ:** ولو أجاب المتوهم عن هذا المنع بإثبات المقدمة المنوعة بأن الأصل اسم لشئ ييتني عليه غيره، والفرع اسم لشئ ييتني على غير المعدوم ليس بشئ، فلا يكون أصلاً ولا فرعاً، فيقال: إنّنا لا نفسر الأصل والفرع بهذا التفسير، بل بالتفسير الذي مرّ آنفاً، والمراد بكلمة ما فيه أعم من الموجود والمعدوم أعني المعلوم، فلا حرج. (القمر)

وهو باطل لأن إلخ: إيراد على التعريف المنقول، ويمكن أن يُوجّه بأن المراد تعدية مثل الحكم المتخذ من الأصل إلى الفرع بسبب العلة المشتركة؛ فلا بطلان. (القمر) **لا يُعدّي منه:** لأن الحكم وصف، وانتقال الأوصاف محال. (القمر)

ولذا قيل: هو إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر، فاختير لفظ الإبانة؛ لأن القياس مظهر لا مثبت، و زيد لفظ "المثل"؛ لأن المعدّي هو مثل الحكم لا عين الحكم.

وأنه حجة نقلاً وعقلاً، وإنما قال: هذا؛ لأن بعض الناس ينكر كون القياس حجة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾؛ فلا يحتاج إلى القياس، ولأن النبي ﷺ قال: "لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى كثرت فيهم أولاد السبايا، فقاموا ما لم يكن بما قد كان، فضلّوا وأضلّوا"، * ولأن القياس في أصله شبهة؛ إذ لا يعلم أن هذا هو علة للحكم؟ والجواب عن الأول: أن القياس كاشف عما في الكتاب، ولا يكون مباناً له، وعن الثاني: أن قياس بني إسرائيل لم يكن إلّا للتعنّت والعناد، وقياسنا لإظهار الحكم، وعن الثالث: أن شبهة العلة في القياس لا تنافي العمل، وإنما تنافي العلم، وذلك جائز.

أي اليقين

ولذا قيل: القائل هو المصنف رحمه الله في شرحه، ونسب هذا القول إلى الماتريدي. (القمر)

المذكورين: إنما ذكر لفظ "المذكورين" ليشمل القياس بين الموجودين والمعدومين. (القمر) بمثل علته: أي بمثل علة حكم أحد المذكورين. (القمر) لا مثبت: والمثبت في الحقيقة هو الله تعالى. (القمر)

لا مثبت: فلا تعدية فيه للحكم من الأصل. (السنبلي) مثل الحكم: أي الحكم الذي في الأصل. (القمر)

لا عين الحكم إلخ: لأنه إن عُدّي عين الحكم فلا يبقى للأصل حكم أصلاً، وهو باطل. (القمر)

وعقلاً: المراد بالعقل دلالة النص أو دلالة الإجماع كما سيظهر. (القمر) لأن بعض الناس: كالشيعة والخوارج وبعض المعتزلة. (القمر) لأن الله تعالى إلخ: دليل أول لمنكر القياس. (القمر) تبياناً: أي دلالة واقتضاءً وصرحاً أو إشارة. (القمر) ولأن النبي ﷺ قال إلخ: دليل ثان لمنكري القياس، والسبايا جمع سبيٍّ بمعنى مَسبية، والمراد بها الجوارى. (القمر) ولأن إلخ: دليل ثالث لمنكري القياس. (القمر) في أصله شبهة: بخلاف خبر الآحاد، فإن أصله قول الرسول ﷺ، وليس فيه شبهة، بل هو حجة موجبة العمل، وإنما الشبهة في طريق الانتقال إلينا، فلذا يفيد الظن دون العلم. (القمر) إذ لا يعلم إلخ: فإن النص لم ينطق بعليّة شيء من الأوصاف. (القمر)

كاشف إلخ: فإنه ليس كل شيء مذكوراً في القرآن باسمه الموضوع له لغةً بحيث يكون المعنى منه جليّاً، بل قد يكون المعنى خفياً لا يُدرك إلا بتأمل، فالقياس يظهره. (القمر) وذلك: أي انتفاء العلم مع عدم انتفاء العمل. (القمر)

* أخرجه البزار بسند حسنه ابن القطان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، و روى ابن ماجه بلفظ آخر، كذا في شرح الطريقة المحمدية لعبد الغني النابلسي. [إشراق الأبصار: ٢٩]

أما النقل فبقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾؛ لأن الاعتبار ردّ الشيء إلى نظيره، فكأنه قال: قيسوا الشيء على نظيره، وهو شامل لكل قياس، سواء كان قياس المثلثات على المثلثات أو قياس الفروع الشرعية على الأصول، فيكون إثبات حجية القياس به ثابتاً بالنص. وحديث معاذ رضي الله عنه معروف، وهو ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن قال له: "بما تقضي يا معاذ؟ فقال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فإن لم تجد؟ قال: أجتهد برأيي، فقال صلى الله عليه وسلم: "الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِهِ بما يرضى به رسولُهُ"، فلو لم يكن القياس حجةً لأنكره ولما حمد الله عليه. ولا يقال: إنه يناقض قول الله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، فكل شيء في القرآن، فكيف يقال: "فإن لم تجد في كتاب الله؟" لأننا نقول: إن عدم الوجدان لا يقتضي عدم كونه في الكتاب.

ردّ الشيء إلخ: بأن يحكم على هذا الشيء ما يحكم على نظيره، كذا حكى عن ثعلب. (القمر)
إلى نظيره إلخ: ولا يلاحظ أنه ورد في محل خاص، وهي العقوبات. (السنبلي) وهو شامل إلخ: فإن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب. (القمر) قياس المثلثات إلخ: أي يقاس وقوع العقوبات على مجرى كل عصر بوقوعها على من مضى من المعذّبين بجامع العصيان والتمرد. (السنبلي) فيكون إثبات إلخ: فإن القياس صار مأموراً به، فلو لم يكن حجة لكان عبثاً، والله تعالى متعالٍ عن الأمر بالعبث. (القمر) به: أي بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ (الحشر: ٢). (القمر) بالنص: أي بإشارة النص على ما سيحيي في الشرح. (القمر) معروف: أي بين الأصوليين حتى قالوا: إنه خبر مشهور، وقال الغزالي رحمته الله: هذا حديث تلقته الأمة بالقبول، والمشهور متواتر معني، ولإيماء إلى قوة هذا الحديث ذكر المصنف رحمته الله هذه الجملة. (القمر) حين بعث: أي حين عزم أن يبعث. (القمر) فإن لم تجد: أي حكم الحادثة في الكتاب. (القمر) فإن لم تجد: أي حكم الحادثة في السنة. (القمر) أجتهد برأيي: أي أجري حكم كتاب الله وسنة رسول الله في الأمثال بلحاظ العلة، والقياس الشرعي يسمّى اجتهداً مجازاً إطلاقاً للسبب على المسبب. (القمر) إنه: أي إن هذا الحديث يناقض إلخ فكيف يتمسك به. (القمر) في الكتاب إلخ: قال جمهور المفسرين: المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى: ﴿يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتْ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (الرعد: ٣٩). وقوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (الأنعام: ٥٩). (السنبلي) لا يقتضي إلخ: ولذا قال صلى الله عليه وسلم: فإن لم تجد إلخ ولم يقل: فإن لم يكن في الكتاب إلخ، فارتفع المناقضة. (القمر) عدم كونه في الكتاب إلخ: لأنه يمكن أن لا يفهم منه وكان موجوداً فيه. (السنبلي)
 * أخرجه الترمذي، رقم: ١٣٢٧، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي. وأبو داود رقم: ٣٥٩٢، باب اجتهد الرأي في القضاء، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه بألفاظ مختلفة.

وأما المعقول فهو أن الاعتبار واجب لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ وهو وارد في قضية عقوبات الكفار كما سيأتي، فمعناه وهو التأمل فيما أصاب من قبلنا من المثلثات أي الكفار السابقين بيان الأسباب أي العقوبات بالقتل والجلاء بأسباب نقلت عنهم من العداوة وتكذيب الرسول لنكف عنها احترازاً عن مثلها من الجزاء، فيصير حاصل المعنى: قيسوا يا أولي الأبصار، أحوالكم بأحوال هذه الكفار، وتأملوا بأنكم إن تتصدوا لعداوة الرسول وتكذبه ثبتلوا بالجلاء والقتل كما ابتلي أولئك الكفار به، وهذا هو الثابت بعباراة النص، والقياس الشرعي نظير هذا التأمل، فكما أن العداوة علة والعقوبة حكم، فيتعدى من الكفار المعهودين إلى حال كل أولي الأبصار، فكذلك العلة الشرعية علة والحرمة حكم، فيتعدى من المقيس عليه إلى المقيس، فتكون حجية القياس حينئذ بالدليل المعقول، والحاصل أن قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ كالخبر يا أولي الأبصار لو أجري على عمومته من كل رد الشيء إلى نظيره وإن كان واقعاً في حق العقوبات خاصة كان إثبات حجية القياس به نقلاً أي ثابتاً بإشارة النص، . . .

واجب: أي: على المكلفين حتى ذكر الله تعالى قصص السوالم في كلامه المجيد لغرض هذا الاعتبار. (القمر) وهو: أي الاعتبار التأمل إلخ، وإنما فسر المصنف ﷺ الاعتبار بالتأمل وإن كان المراد منه رد أنفسنا إلى أنفسهم في استحقاق تلك المثلثات عند معايشرة الأسباب التي نقلت عنهم؛ لأن هذا الرد مسبب عن التأمل في أحوالهم، فأقيم السبب مقام المسبب، وقيل: إن الاعتبار هو التأمل إلخ. (القمر) والقياس الشرعي إلخ: أي قياس البعض المسكوت عنه على البعض الذي علم حكمه من الشارع بسبب اشتراك العلة. (القمر) هذا التأمل: [أي قياس أحوالنا بأحوال الكفار]. فيتعدى: أي: الحكم وهو العقوبة. (القمر) كل أولي الأبصار: الذين يوجد فيهم تلك العلة أي العداوة. (القمر) والحرمة حكم إلخ: كما في مسألة الربا في حديث الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير إلخ. (السنبلي) إلى المقيس: أي: الذي يوجد فيه تلك العلة. (القمر) والحاصل إلخ: لما كان يستبعد كون قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢) حجة عقلية وحجة عقلية أيضاً دفعه الشارح بقوله: والحاصل إلخ. (القمر) لو أجري على عمومته: بناءً على أن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب. (القمر) من كل رد الشيء إلخ: بأن يُعطى للشيء حكم نظيره سواء كان اتعاضاً بالأهم السابقة وقياساً عقلياً أو قياساً شرعياً. (القمر)

لا بعبارته، وإن اختص بالتأمل في العقوبات لوروده فيها كان إثبات حجية القياس به عقلاً أي ثابتاً بدلالة النص لا بالقياس وإلا يلزم الدور.

وكذلك التأمل في حقائق اللغة لاستعارة غيرها لها شائع، بيان للاستدلال المعقول بوجه آخر، وهو أن يتأمل مثلاً في حقيقة الأسد، وهو الهيكل المعلوم في غاية الجرأة ونهاية الشجاعة، ثم يُستعار هذا اللفظ للرجل الشجاع بواسطة الشركة في الشجاعة.

لا بعبارته: فإن سوق الآية للاتعاض، فكان الاتعاض ثابتاً بطريق المنطوق مع السوق، فكانت الآية دالة عليه عبارة، والقياس ثابت من منطوق الآية من غير سوقها له، فتدل الآية عليه إشارةً، فما قال أعظم العلماء مولانا عبد السلام الأعظمي رحمه الله من أن المراد بالنقل عبارة النص كتاباً كان أو سنةً، فيما لستُ أحصله. (القمر) وإن اختص: أي قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢). (القمر)

لوروده فيها: أي لورود هذا القول في العقوبات. (القمر) بدلالة النص: لأنه ثبت بطريق اللغة إلا أنه سماه المصنف رحمه الله دليلاً معقولاً؛ لأن الوقوف عليه يحصل بتأمل العقل لا بظاهر النص وصيغته. (القمر) لا بالقياس إلخ: لما كان يرد أن إثبات حجية القياس بقوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: ٢) إثبات بالقياس؛ فإن في هذه الآية قياس حال أولي الأبصار على حال الكفار، وبني عليه قياس الأحكام الشرعية، فيلزم الدور حينئذٍ، فدفعه الشارح رحمه الله بقوله: لا بالقياس إلخ، وتوضيحه: أن إثبات حجية القياس بهذه الآية إثبات بدلالة النص، فإن كون وجود العلة مستلزماً لوجود حكمها أمر يدرك بغير اجتهدا حصول الوقوف عليه بطريق اللغة لا بالقياس لعدم وجود التأمل والنظر، فلا يلزم الدور، تأمل. (القمر) وكذلك التأمل: [أي مثل التعليل في اعتبار التأمل في حقائق اللغة في كونها دليلاً على حجية القياس]. التأمل في إلخ: كالتأمل في معنى الشجاع بأنه موضوع للجري فشابه الأسد في الجرأة، فيستعار له لفظ الأسد، كذا في "الدائر". (السنبلي) في حقائق اللغة: أي معاني الألفاظ الموضوعية، فإن اللغة عبارة عن اللفظ الموضوع. (القمر)

وهو أن يتأمل إلخ: هذا التقرير لا ربط له بمضمون المتن، فإن حاصل مضمونه أنه يتأمل في معنى اللفظ لاستعارة غير ذلك اللفظ لذلك المعنى، وليس حاصله ما فهمه الشارح رحمه الله من أنه يتأمل في معنى اللفظ، ثم يُستعار ذلك اللفظ لغير ذلك المعنى، فالأولى أن يقال في تقرير مضمون المتن: وهو أن يتأمل مثلاً في معنى الرجل الشجاع، وهو الإنسان الموصوف بالشجاعة، ثم يُستعار غير ذلك اللفظ أي لفظ الأسد لذلك المعنى بواسطة الشركة في الشجاعة، اللهم إلا أن يحمل عبارة المتن على القلب ويقال: إن تقديرها هكذا "التأمل في حقائق اللغة لاستعارتها لغيرها"، أي لاستعارة تلك اللغة لغير تلك الحقائق، فحينئذٍ يرتبط ما قال الشارح رحمه الله بالمتن، فتأمل. (القمر)

والقياس نظيره، أي القياس الشرعي نظير كل واحد من التأمل في العقوبات للاحتراز عن أسبابها، والتأمل في حقائق اللغة لاستعارة غيرها لها، فيكون إثبات حجية القياس عقلاً ^{العقوبات} بدلالة الإجماع لا بالقياس ليلزم الدور.

وبيانه أي بيان القياس في كونه ردّ الشيء إلى نظيره ثابت في قوله **عليه**: "الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة مثلاً بمثل يدأ بيد، والفضل ربا"، * ويروى "كيلاً بكيل ووزناً بوزن" مكان قوله: "مثلاً بمثل". وقوله: "الحنطة" يروى بالرفع أي بيع الحنطة بالحنطة مثل بمثل، ويروى بالنصب، أي بيعوا الحنطة بالحنطة، والحنطة مكيل **قبول** بجنسه، وقوله: "مثلاً بمثل" حال لما سبق، أي الحنطة كأنه قيل: بيعوا الحنطة بالحنطة حال كونهما متماثلتين.

والأحوال شروط، والأمر للإيجاب، والبيع مباح؛ فينصرف الأمر إلى الحال التي هي شرط،

نظير إلخ: فإذا كان القياس نظير التأمل في العقوبات ومثل التأمل في حقائق اللغة ثبت أن القياس أيضاً حجة عقلاً بالإجماع كما لا يخفى. (السنيلي) **لاستعارة غيرها لها**: [أي لاستعارتها لغيرها؛ لأنه استعارة لفظ الأسد للشجاع لأن يكون الشجاع مستعاراً للأسد]. **بدلالة الإجماع**: فإن الاستعارة التي هي تعدية في الأوضاع اللغوية مجمع عليها، وهي دالة على جواز القياس الذي هو تعدية في الأوضاع الشرعية لكون هاتين التعديتين مشتركتين في أنهما تعديتان لمناسبة وعلة مشتركة، فصار إثبات حجية القياس بدلالة الإجماع لا بقياس القياس على التعدية اللغوية حتى يلزم الدور، فتأمل. (القمر) **ويروى كياً بكيل**: [والمراد منه أن المراد بالمثل المثل في القدر دون الوصف]. **أي بيعوا إلخ**: إنما اختار المصنف **يبيع** رواية النصب؛ لأن هذه الرواية أظهر في إيجاب شرط المماثلة لإضمار الأمر حينئذ. (القمر) **مكيل**: أي يصح أن يُقال. (القمر) **قبول بجنسه**: بقوله **عليه**: "الحنطة بالحنطة" إلخ. (القمر) **شروط**: أي: الحال في معنى الشرط، فإن الحكم متعلق بها، وبانتفائها ينتفي كما في الشرط، كذا في "الصبح الصادق"، "ألا ترى أن قوله: "أنت طالق راقبة" بمعنى إن ركبت فأنت طالق. (القمر) **والأمر للإيجاب**: فإن الأمر للوجوب على ما هو الأصل. (القمر) **مباح**: فلا ينصرف الأمر إلى نفس البيع، بل ينصرف الأمر أي الإيجاب المستفاد من الأمر إلى الحال ليصون عن اللغوية. (القمر)

* أخرجه مسلم رقم: ٤٠٦٣، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا، عن عبادة بن الصامت **رضي**.

فيكون المعنى وجوب البيع بشرط التسوية والمماثلة، لا وجوب نفس البيع، وأراد بالمثل **القدر**، يعني الكيل في المكيلات والوزن في الموزونات.

بدليل ما ذكر في حديث آخر كيلاً بكيل، وأراد **بالفضل** في قوله: "والفضل ربا" **الفضل على القدر** دون نفس الفضل حتى يجوز بيع حفنة بحفنتين، وهكذا إلى أن يبلغ نصف صاع، فصار حكم النص وجوب التسوية بينهما في **القدر**، ثم الحرمة بناءً على فوات حكم الأمر، يعني حيثما فأتت التسوية تثبت الحرمة، وهذا حكم النص، والداعي إليه أي العلة الباعثة على وجوب التسوية **القدر والجنس**؛ لأن إيجاب التسوية في القدر بين **حكم الأمر** وحرمة الفضل **هذه الأموال يقتضي أن تكون أمثلاً متساوية**، ولن تكون كذلك إلا **بالقدر والجنس**؛ لأن المماثلة تقوم بالصورة والمعنى، وذلك بالقدر والجنس، فبالقدر تقوم المماثلة الصورية، وبالجنس تقوم المماثلة المعنوية، والجنس مدلول قوله: "الحنطة بالحنطة"، والقدر مدلول

بشرط التسوية: فكأنه قال: إذا أقدمتم على بيع الحنطة بالحنطة فراعوا المماثلة، وبيعوا في حالة المساواة دون غيرها. (القمر) **القدر إلخ**: أعلم أن القدر عند الفقهاء في المكيلات والموزونات لا مطلقاً نصف صاع وما فوقها، ولا يطلق على ما دونها. (السنبلي) **بدليل ما ذكر إلخ**: فإن كلام الرسول ﷺ يفسر بعضه بعضاً. (القمر) **وأراد بالفضل إلخ**: لأن الفضل لا يتصور بدون المماثلة، ولما كان المراد بالمماثلة المماثلة في القدر فالفضل لا يراد إلا الفضل على القدر. (القمر) **الفضل على القدر إلخ**: يعني لا بد لكون الفضل ربا من كون الشيء زائداً على القدر، أي نصف صاع، فإن قلّ عنه فالفضل فيه لا يضّر كييع حفنة بحفنتين، والحنفة بالضم ملء الكفين، ومنه أعطاه حفنة من دقيق، وفي الحديث: إنما نحن حفنة من حفنات ربنا، أي يسير بالإضافة إلى ملكه ورحمته. (السنبلي) **على القدر**: أي الكيل في المكيلات والوزن في الموزونات. (القمر) **حتى يجوز إلخ**: لأن أقل القدر الشرعي نصف صاع، ولا قدر في الشرع في أقل من نصف صاع. (القمر) **في القدر**: أي الكيل في المكيلات والوزن في الموزونات. (القمر) **حكم الأمر**: وهو التسوية والمماثلة الواجبة. (القمر) **بين هذه الأموال**: أي الستة المذكورة في الحديث. (القمر) **يقتضي أن تكون إلخ**: وإلا يلزم التكلف بالخال. **إلا بالقدر والجنس**: أي بالاشتراك في القدر والاتحاد في الجنس. (القمر) **المماثلة الصورية**: فإنها عبارة عن التساوي في المعيار، وهو الكيل والوزن، فبالمعيار يتساوى الطول فيما له طول، والعرض فيما له عرض. (القمر) **تقوم المماثلة المعنوية**: فإن باتحاد الجنس يتشاكل المعاني. (القمر)

قوله: "مثلاً، ممثلاً"، فإن لم يوجد الجنس كالخنطة مع الشعر أو لم يوجد القدر كما في العدديات لم تشترط المساواة ولا يظهر الربا.

ويرد عليه أنا لا نسلم أن المماثلة تثبت بالقدر والجنس فقط، بل لا بد أن تكون في الوصف أيضاً، وهو الجودة والرداءة، فأجاب بقوله: **وسقطت قيمة الجودة بالنص، وهو قوله عليه السلام: جيدها وردّيها سواء.***

هذا حكم النص، أي كون الداعي إلى وجوب التسوية هو القدر، والجنس ثابت بإشارة النص لا بمجرد الرأي، فالمراد بهذا الحكم الثاني غير ما أريد بالحكم الأول؛ لأن الحكم الأول هو الحكم الشرعي، أعني وجوب التسوية، وهذا الحكم هو بمعنى مدلول النص شامل للحكم والعلة جميعاً.

أو لم يوجد القدر إلخ: وصورة عدم وجدان القدر ووجدان الجنس كما في بيع حفة بخفتين من الخنطة مثلاً، والمراد بقوله: "العدديات" ذوات القيم كما في بيع فرس جسيم بفرس حقير. (السنبلي)

بل لا بد أن تكون إلخ: فإن الجودة عبارة عن كمال معنى المالية، والرداءة هو ضد الجودة فكيف يماثل الكامل الناقص، فيتوقف المماثلة على الاتحاد في الوصف أيضاً. (القمر) **وهو قوله عليه السلام: جيدها:** أي جيد الأشياء الستة المذكورة في الحديث وردّيها سواء، فلا بد من رعاية المماثلة في القدر في بيع الخنطة الجيدة بالخنطة الرديّة، ولا اعتبار للجودة والرداءة. (القمر) **فالمراد إلخ:** هذا جواب سؤال مقدر، وهو أن المتبادر من ظاهر كلام المصنف عليه السلام أن قوله: هذا حكم النص، والداعي إليه إلخ، وقوله: هذا حكم النص مرادها واحد، فما الفائدة في إيراد قوله: وهذا الحكم مرتين؟ فأجاب الشارح بقوله: فالمراد إلخ. (السنبلي)

ما أريد بالحكم الأول: أي في قوله السابق هذا حكم النص. (القمر)

* قال الزيلعي في تخريج "الهداية": غريب، ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد رواه مسلم، قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً، ممثلاً يداً بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء. [إشراق الأبصار: ٢٩]

ووجدنا الأرز وغيره أمثالاً متساوية، فكان الفضل على المماثلة فيها فضلاً خالياً عن
 لوجود القدر الجنس أي ذوات الأمثال هذه الأمثال المتساوية
العوض في عقد البيع مثل حكم النص بلا تفاوت فلزمننا إثباته، أي إثبات حكم النص،
 وهو وجوب المساواة وحرمة الربا فيما عدا الأشياء الستة من الأرز وغيره من المكيلات
 والموزونات، سواء كان مطعوماً أو غير مطعوم بشرط وجود القدر والجنس.

على طريق الاعتبار المأمور به في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾، وهو نظير المثالات أي هذا
 القياس الشرعي نظير اعتبار العقوبات النازلة بالكفار، فإن الله تعالى قال: ﴿هُوَ الَّذِي
أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ
مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ
يُبْنِيهِمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ والمراد بأهل الكتاب يهود
بني النضير حيث عاهدوا رسول الله ﷺ أن لا يكونوا مخاصمين عليه حين قديم المدينة،
 (الحشر: ٢)

ووجدنا الأرز إلخ: لما فرغ المصنف ﷺ عن بيان حكم الأصل وعلته شرع في بيان الفرع ليمتد القياس ويكمل
 فقال: ووجدنا إلخ وطريقة الإتمام والتكميل: أن الأرز وغيره من قبيل المكيلات مثل الخطة، فيلزم المساواة في
 مقابله من جنسه، ويحرم التفاضل بسبب المشاركة في الكيل، هذا بيان القياس في الأحكام الشرعية، وهو مثل
 القياس في نزول النعمة والعذاب بعلّة المعصية فينبه المصنف ﷺ بقوله: وهو نظير المثالات، هذا خلاصة ما في
 "التنوير". (السنبلي) **وغيره:** من المكيلات والموزونات كالخض والحديد. (القمر)
أمثالاً متساوية: أي أشياء متوافقة جنساً ومتساوية قدرًا. (القمر) **مثل حكم النص:** أي في الأشياء الستة
 المنصوص عليها في الحديث. (القمر) **فلزمننا إثباته:** أي بسبب المشاركة في العلة أي القدر مع الجنس. (القمر)
هذا القياس: أي القياس الذي ذكرنا في الأرز وغيره. (القمر) **لأَوَّلِ الْحَشْرِ:** أي في وقت أول الحشر، أي أول
 جمع عسكر الإسلام، قال البيضاوي: أي في أول حشرهم من جزيرة العرب؛ إذ لم يصبهم هذا الدّل قبل ذلك.
 والحشر إخراج جمع من مكان إلى آخر، وبنو نضير حيّ من اليهود ومن أولاد هارون عليه السلام، كذا في بعض
 حواشي "تفسير البيضاوي". (القمر) **لأَوَّلِ الْحَشْرِ إلخ:** قال في "التنوير": هذا لليهود كان أول الحشر، ثم بعد
 ذلك أخذوا بالحشر الثاني في زمان أمير المؤمنين عمر عليه السلام وقت وصول عسكر الإسلام حيث ذهب اليهود من
 المكان وأقاموا فيه. (السنبلي) **أن لا يكونوا:** أي أن لا يكونوا مخاصمين عليه. (القمر)

فنقضوا العهد في وقعة أحد، فأمرهم ﷺ بالخروج من المدينة فاستمهلوا عشرة أيام وطلبوا الصلح، فأبى ﷺ عليهم إلا الجلاء، فأخرجهم الله من المدينة لأوّل الحشر،* والإخراج حال كونكم يا أيها المسلمون، ما ظننتم أن يخرجوا، وظنّوا أي اليهود أنهم مانعتهم حصونهم من الله، فأتاهم الله أي عذابه وحكمه بالجلاء من حيث لم يحتسبوا ذلك، وقذف أي ألقى الله في قلوبهم الرعب حال كونهم يُخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين لحاجتهم إلى الخشب والحجارة، فحملوا أثقالهم هذه على حمال كثيرة، وخرجوا منها، واستوطنوا بخيبر، ثم أخرجهم عمر رضي الله عنه من خير إلى الشام، هذا تفسير الآية.

فالإخراج من الديار عقوبة كالقتل حيث سوى بينهما في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، والكفر يصلح داعياً إليه، فكلما وجد الكفر يترتب عليه الإخراج. وأوّل الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة،

في وقعة أحد: التي هزم المسلمون فيها. (القمر) فأمرهم إخراج: وحاصرهم إحدى وعشرين ليلة. (القمر) ما ظننتم إخراج: لشدة بأسهم ووثاقة حصونهم. (القمر) من حيث لم يحتسبوا: فإنهم كانوا يحسبون أنهم يغلبون على المؤمنين. (القمر) حال كونهم يُخربون إخراج: أي يخرجون بواطن بيوتهم بأيديهم، والمؤمنون يُخربون ظواهر بيوتهم بأيديهم، وهم لما نقضوا العهد فوقعوا أسباباً لتخريب المؤمنين، فكأنهم أمروا المسلمين وكلّفوهم بهذا التخريب، ولهذا قال الله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنْ بَيْوتِهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾، (الحشر: ٢) (القمر) بينهما: أي بين القتل والإخراج، فالتسوية والتخيير بينهما دليل على أنهما بمنزلة واحدة. (القمر) ولو أنّا كتبنا عليهم: أي على ضعفاء الإسلام أن مفسرة ﴿اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ (النساء: ٦٦) كما كتبنا على بني إسرائيل ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ (النساء: ٦٦) أي المكتوب عليهم ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٦٦) (القمر) داعياً إليه: أي إلى الإخراج الذي هو كالقتل. (القمر) يدل إخراج: إذ الأول لا بد له من ثاني، وفيه ما قيل من أن المعنى في الأوليّة عدم تقدّم غيره، لا وجود آخر متأخراً عنه، فتأمل. (القمر)

أخرجه الحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقي في الدلائل بطرق والفاظ مختلفة عن عائشة رضي الله عنها وغيرها.

[إشراق الأبصار: ٢٩]

وهو إجلاء عمر رضي الله عنه إياهم من خير إلى الشام، وقيل: هو حشرهم يوم القيامة.
 ثم دعانا إلى الاعتبار في قوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ أي الحشر الثاني بالتأمل في معنى النص للعمل به فيما لا نص فيه، فنعتبر أحوالنا بأحوالهم، ونحترز عن مثل ما فعلوا توقياً عن مثل ما نزل بهم.
 فكذلك ههنا، أي في القياس الشرعي، فتأمل في علة النص ونُعديها إلى الفرع لنثبت حكم النص فيه.

والأصول في الأصل معلولة، دفع لمن توهم أنه لا يلزم أن يكون النص معلولاً حتى يُعدي إلى الفرع بالقياس، يعني أن الأصل في كل أصل من الكتاب والسنة والإجماع أن يكون معلولاً بعله توجد في الفرع وإن كان يحتمل أن لا يكون معلولاً أو يكون معلولاً بعله قاصرة لا توجد في الفرع.

إلا أنه لا ينبغي أن يُكتفى بهذا القدر، بل لا بد في ذلك من دلالة التمييز،

وهو إجلاء عمر رضي الله عنه إياهم من خير إلى الشام، وقيل: القهر) والقهر) صاحب "التقرير". (القهر) به: أي بمعنى هذا النص. (القهر) والأصول: أي النصوص المتضمنة للأحكام من الكتاب والسنة والإجماع. (القهر) معلولة: لأن الأدلة قائمة على حجية القياس من غير تفرقة بين نص ونص، فيكون التعليل هو الأصل إلا بمانع مثل النصوص في المقدرات من العبادات والعقوبات. [فتح الغفار: ٣٦٣] دفع لمن توهم إخراج: فيه أن المصنف رضي الله عنه زاد لفظ "فصل" في شرحه في هذا المقام، فهذا يقتضي أن هذا الكلام بحث على حدة، فالقول بأنه دفع توهم لا يناسب رأي المصنف رضي الله عنه. (القهر) أن يكون إخراج: لقيام الأدلة على أن القياس حجة من غير تفرقة بين نص ونص، فيكون الأصل هو التعليل. (القهر) بعله توجد إخراج: تكون فيها منافع للعباد ودفع ضرر عنهم. (القهر) أن لا يكون معلولاً: بل يكون التعبد أي العمل بالحكم بمجرد أن الحاكم إلهنا ونحن عبيده. (القهر) لا توجد: هذا معنى كونه قاصرة. (الحشي) بهذا القدر: أي كون الأصول الثلاثة المذكورة في الأصل معلولة. (السنيلي) بل لا بد في ذلك: أي في القياس من دلالة التمييز، أي من دليل يميز للوصف المؤثر في الحكم من بين الأوصاف؛ لأن التعليل بأي وصف كان لا يجوز العقل السليم، وكذا بواحد منهم مجهولاً فلا بد من يميز يميز أي دليل يدل إلى آخر ما قال الشارح رضي الله عنه. (القهر) دلالة التمييز إخراج: أي التمييز بين الأوصاف بأن الصفة الفلانية يمكن أن تكون علة للحكم والصفة الفلانية، لا لتحقق العلم بكون الصفة المعلومة علة للحكم. (السنيلي)

أي دليل يدل على أن هذه هي العلة لا غير كما يعلم في قوله **عليه السلام**: "الحنطة بالحنطة" من المقابلة، ومن قوله: "مثلاً بمثل" كون القدر والجنس علة.

ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل على أنه للحال شاهد، أي على أن هذا النص في الحال معلول مع قطع النظر عن كون الأصول في الأصل معلولة، فقوله: "للحال" معناه في الحال، وقوله: "شاهد" كنى به عن كونه معلولاً؛ لأنه إذا كان معلولاً بعلّة جامعة كان شاهداً على حكم الفرع، والحاصل أن ههنا ثلاثة أمور: الأول: أن الأصل في كل نص أن يكون معلولاً، والثاني: أن لا بد من دليل مستقل يدل على أن هذا النص في الحال معلول بقطع النظر عن ذلك الأصل، والثالث: أن لا بد من دليل يميّز العلة من غيرها،

ولا بد قبل ذلك إلخ: الحاصل أنه لا بد قبل إقامة الدليل على إثبات العلة من الدليل على أن حكم أصل النص معلول، وهذا هو مذهب الإمام فخر الإسلام **رحمه الله** والمختار أنه ليس بضروري، بل متى ورد النص على حكم صار هذا سبباً لاستحقاق المجتهد بأن يجتهد ويستخرج العلة بدليل، فإن وجدها عمل بها، وإلا لا، وهذا القول هو الصحيح؛ لأن الدليل لما قام على علة العلة ثبتت علة النص معلل؛ لأن مقتضى الدليل لا يترك، فإقامة الدليل على كون النص معللاً على سبيل الإجمال قبل هذا الأمر زائد بلا فائدة، وأيضاً كانت الصحابة **رحمهم الله** يقيسون في بدأ الأمر بدون الاستدلال على كون النص معللاً بشرط وجدانهم العلة لحكم النص، وإلا تركوه، ومشايخنا نقلوا مذهبين آخرين ههنا: الأول: أن الأصل في النصوص ليس بتعليل، وإنما يُطلب الدليل إذا دلّ دليل على كون النص الخاص معللاً، والثاني: أن الأصل في النصوص التعليل لكن فيه كفاية، لا حاجة إلى التمييز بين الصفات لتعيين صفة منها للعلية إلا وقت تعارض الصفات وتضادها، وبطلان هذا القول أظهر من أن يُبين، وعُزي إلى أصحاب الطرد فافهم وتدبر ليظهر لك أن المصنف **رحمه الله** والشارح **رحمه الله** اختارا ههنا مذهب الإمام فخر الإسلام **رحمه الله**، وهذا البيان أخذنا من كلام صاحب "التنوير" والله تعالى أعلم. (السنبلي)

هذا النص: أي الذي يُراد استخراج العلة منه. (القمر)

لأنه إذا كان إلخ: دليل على صحة الكناية، وتقديره: أن كون النص شاهداً على حكم الفرع لازم لكونه معلولاً بعلّة جامعة، فأطلق اللازم وأريد الملزوم، وهذه كناية. (القمر) **أن لا بد إلخ**: لأننا وجدنا بعض النصوص غير معلول، فاحتمل أن يكون هذا النص من هذا القبيل، فلا بد من دليل إلخ. (القمر)

ويبين أن هذا هو العلة دون ما عداها، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة فلا بد أن يكون القياس حجة. ثم للقياس تفسير لغةً **وشريعةً** كما ذكرنا، وشرط وركن وحكم **ودفع**، فلا بد من بيان هذه الأربعة لأجل محافظة قياسه ^{وهو التقدير} ودفع قياس خصمه.

فشرطه أن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه **بنص آخر**، الظاهر أن الأصل هو المقيس عليه، والباء في "بحكمه" داخل على المقصور، والمعنى: أن لا يكون المقيس عليه كخزيمة **ﷺ** مثلاً مقصوراً عليه حكمه بنص آخر؛ إذ لو كان حكمه مقصوراً عليه بالنص فكيف يقاس عليه غيره؟ ولا يجوز أن يراد بالأصل النص الدال على حكم المقيس عليه ويكون الباء بمعنى مع؛ ^{هو الفرع} إذ يكون المعنى حينئذ أن لا يكون النص الدال على حكم المقيس عليه مخصوصاً مع حكمه

فإذا اجتمعت هذه إلخ: هذا عند فخر الإسلام **ﷺ**، وأما عند غيره فلا حاجة إلى الأمر الثاني، بل الأمر الثالث مُغنٍ عنه، فإنه إذا قام الدليل المميز لليلة عن غيرها فإقامة الدليل على أن هذا النص في الحال معلول إجمالاً أمر زائد لا طائل تحته، والصحابة **ﷺ** يقيسون باستخراج علة الحكم في بدو الأمر ابتداءً، ولو لم يجدوها تركوا القياس، ولا يقيمون الدليل على أن هذا النص معلول في الحال إجمالاً. (القمر) **وشريعة:** وهو تقدير الفرع بالأصل في الحكم واليلة. (المحشي) **ودفع:** أي دفع القياس خصمه، أو دفع الإيرادات عن القياس. (القمر)

بنص آخر: أي بسبب نص آخر يدل على اختصاص المقيس عليه بحكمه، والمراد بالنص ههنا الدليل من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام كتاباً كان أو سنة أو إجماعاً. (القمر) **الظاهر أن الأصل:** هو المقيس عليه كما هو عند أكثر العلماء من أهل الفقه والنظر؛ لأن القياس في الشرع هو تقدير الفرع بالأصل في الحكم واليلة، والمراد بالأصل ههنا: المقيس عليه. (القمر) **على المقصور:** لا على المقصور عليه؛ فإن المقصور عليه هو المقيس عليه. (القمر)

كخزيمة: ابن ثابت **ﷺ** صحابي جليل من كبار الصحابة ذو الشهادتين، شهد بدرًا، وقتل مع أمير المؤمنين علي **ﷺ** بصفتين سنة سبع وثلاثين، كذا في "التقريب". (القمر) **حكمه:** هو قبول شهادة الفرد. (القمر)

بنص آخر: وهو قوله **ﷺ**: من شهد له خزيمة فهو حسيبه. (القمر) **إذ لو كان إلخ:** دليل لقوله: أن لا يكون إلخ. (القمر) **فكيف يقاس عليه إلخ:** [لأن القياس حينئذ يكون معارضاً للنص المخصوص، فيكون فاسداً]

النص: أي قوله **ﷺ**: "من شهد له خزيمة فهو حسيبه". (القمر) **على حكم المقيس عليه:** كخزيمة، وهو قبول شهادته وحده. (القمر) **ويكون الباء:** أي الواقعة في قول المصنف **ﷺ**: "بحكمه". (القمر)

إذ يكون إلخ: دليل لقوله: ولا يجوز. (القمر) **مخصوصاً:** أي عن العمومات الواردة الموجبة لاشتراط العدد في الشهادة كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ٢) (القمر)

بنص آخر، ولا شك أن النص الآخر هو النص الدال على حكم المقيس عليه.

كشهادة خزيمة رضي الله عنه وحده؛ فإنه مخصوص بقوله عليه السلام: "من شهد له خزيمة فهو حسبه"،* ولا ينبغي أن يقاس عليه من هو أعلى حالاً منه كالخلفاء الراشدين رضي الله عنهم؛ إذ تبطل حينئذ كرامة اختصاصه بخزيمة.

ولا شك إلخ: فعلم من هذا أن النص اثنان، والحال أن النص واحد. (السنيلي) **النص:** هو النص الدال على حكم المقيس عليه لا غير، فيلوح على المعنى الذي ذكر آنفاً أثر الإجمال، ثم اعلم أن الشارح رحمته الله لا يدعي أن المراد نفي خصوصية النص الدال على حكم المقيس عليه مع الحكم عن العمومات الواردة، بل غرضه أنه لو أريد بالأصل النص الدال على حكم المقيس عليه، ويكون الباء في "بحكمه" بمعنى مع، ويكون المراد نفي خصوصية النص الدال على حكم المقيس عليه مع حكمه عن تلك العمومات فلا يستقيم المعنى، بل يحدث المعنى المهمل، وهذا كلام حق لا غبار عليه، وليس بمحل التأمل، فما في "مسير الدائر" من أن في كلام الشارح رحمته الله تأملاً فلا يخلو عن تأمل، نعم، إذا أريد بالأصل النص الدال على حكم المقيس عليه، ويكون الباء في "بحكمه" بمعنى مع، ويكون الخصوص بمعنى التفرد، ويكون المخصوص به محذوفاً، ويكون الباء في "بنص آخر" للسببية يحصل معنى مستقيم صحيح، وهو معنى آخر ما تعرض به الشارح رحمته الله صحةً وفساداً، وقد بينه الشارح الحسامي بتفصيل لا مزيد عليه حيث قال: أي يشترط أن لا يكون النص المثلث للحكم في المحل أي المقيس عليه مختصاً مع حكمه بذلك المحل بسبب نص آخر يدل على اختصاصه بذلك المحل مثل قوله عليه السلام: من شهد له خزيمة فهو حسبه، فإنه مختص مع حكمه هو قبول شهادة الفرد بمحل وروده، وهو خزيمة رضي الله عنه بسبب نص آخر يدل على اختصاصه به، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٨٢) فإنه لما أوجب على الجميع مراعاة العدد لزم منه نفي قبول شهادة الفرد، فإذا ثبت بدليل في موضع كان مختصاً به، ولا يعدوه النص الثاني غيره. وما فهم البعض من أن توجيه شارح "الحسامي" والتوجيه الذي حكم الشارح رحمته الله بعدم جوازه واحد وقال راداً على الشارح أن عدم جوازه مدفوع بما قال صاحب "التحقيق"، فلا تُصغ إليه لثبوت البون البين بين التوجيهين، كيف وقد قال الشارح رحمته الله في "المنهية": ولو فسّر النص الآخر بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾، (البقرة: ٢٨٢) وجعل الباء للاستعانة أي علم ذلك باستعانة النص الآخر كما وجه به ابن الملك لكان أيضاً وجيهاً. (القمر) **على حكم المقيس إلخ:** فكيف يكون هو مخصوصاً بذلك النص؛ لأنه يلزم اختصاص الشيء بنفسه. (السنيلي) **حينئذ:** أي حين قياس غيره عليه. (القمر)

اختصاصه: أي اختصاص خزيمة رضي الله عنه، ثم اعلم أنه إنما اختص خزيمة رضي الله عنه هذه الكرامة لا اختصاصه من الحاضرين بفهم جواز الشهادة للرسول صلوات الله عليه بناءً على أن قوله عليه السلام في إفادة العلم بمنزلة العيان. (القمر)

* رواه عبد الحارث بن أبي أسامة في "مسنده"، وأخرجه أبو نعيم وابن عساكر عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه حديثاً طويلاً، وفيه: "من شهد له خزيمة" أو "شهد عليه فحسبه" قال الذهبي وابن الجوزي: كان البائع سواد بن الحارث المخاربي. [إشراق الأبصار: ٢٩].

بهذا الحكم. وقصته ما روي أن النبي ﷺ اشترى ناقةً من أعرابي وأوفاه الثمن، فأنكر الأعرابي استيفاءه وقال: هَلَمْ شَهِدًا، فقال: من يشهد لي ولم يحضرنى أحد؟ فقال خزيمة رضي الله عنه: أنا أشهد يا رسول الله ﷺ، أنك أوفيت الأعرابي ثمن الناقة، فقال ﷺ: "كيف تشهد لي ولم تحضرنى؟" فقال: يا رسول الله إنا نصدقك فيما تأتينا به من خبر السماء، أفلا نصدقك فيما تخبر به من أداء ثمن الناقة؟ فقال عليه السلام: "من شهد له خزيمة فهو حسبه"؛* فجعلت شهادته كشهادة رجلين كرامةً وتفضيلاً على غيره مع أن النصوص أوجبت اشتراط العدد في حق العامة، فلا يقاس عليه غيره.

وأن لا يكون معدولاً به عن القياس، أي لا يكون الأصل مخالفاً للقياس؛ إذ لو كان هو بنفسه مخالفاً للقياس فكيف يُقاس عليه غيره كبقاء الصوم مع الأكل أو الشرب ناسياً، فإنه مخالف للقياس؛ إذ القياس يقتضي فساد الصوم، وإنما أبقيناه لقوله ﷺ للذي أكل ناسياً: أتم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك الله،**

هلم: في "منتهى الأرب" هلم بـ"يا" وأصله "لَمْ" و"ها" للتبيين، حُذفت ألفها، وجُعلا اسمًا واحدًا، واستعملت استعمال البسيطة، يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتأنيث. (القمر) **العدد:** أي الرجلين أو رجل وامرأتين. (القمر) **معدولاً به:** الباء للتعدية فإن العدول لازم وهو الميل عن الطريق، كذا قيل، ويمكن أن يجعل معلولاً من العدل وهو الصوف، فيكون متعدياً، وحينئذٍ فالباء زائدة. (القمر) **هو:** أي الأصل، أي حكم الأصل. (القمر) **يقتضي فساد الصوم:** أي بالأكل والشرب ناسياً لفوات ركن الصوم وهو الإمساك عن قضاء شهوتي الفرج والبطن، والشيء لا يبقى بدون ركنه. (القمر)

* ذكر البخاري رقم: ٢٦٥٢، باب قول الله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾، (الأحزاب: ٢٣) جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين، ولم يبين القصة، ولم أجد الرواية التي ذكرها الشارح بلفظه. [إشراق الأبصار: ٢٩] ****** روى ابن حبان والدارقطني أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: إني كنت صائماً فأكلت وشربت ناسياً، فقال ﷺ: أتم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك، وفي لفظ: لا قضاء عليك، ورواه البزار بلفظ الجمع وزاد: فلا تُفطر، وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه. [إشراق الأبصار: ٢٩]

فلا يقاس عليه الخاطئ والمكره كما قاسهما الشافعي رحمهما الله.

وأن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره، ولا نص فيه، هذا الشرط وإن كان واحداً تسميةً لكنه يتضمن شروطاً أربعة: أحدها: كون الحكم شرعياً لا لغوياً، والثاني: تعديته بعينه بلا تغيير، والثالث: كون الفرع نظيراً للأصل لا أدون منه، والرابع: عدم وجود النص في الفرع. وقد فرّع المصنف رحمته الله على كل من هذه الأربعة

فلا يقاس إلخ: على أنه ليس بينهما اشتراك في العلة، فإن الخاطئ ذاك للصوم لكنه قاصر بضرب قصور كما إذا تجمضض ولم يثبت فدخل الماء في حلقه، والمكره أيضاً ذاك للصوم ومختار في فعله، وأما الناسي فليس هو ذاكراً للصوم، ولا يعلم أن هذا اليوم يوم الصوم، وكان فعله ليس بفعله، فليس هو تاركاً للكف بالأكل والشرب، وإليه أشار رحمته الله بقوله: "فإنما أطعمك الله وسقاك الله" أي هو الذي ألقى عليه النسيان حتى أكلت وشربت. (القمر) **الخاطئ:** أي بالأكل في نهار رمضان. (القمر) **والمكره:** أي بالأكل في نهار رمضان. (القمر)

وأن يتعدى إلخ: المراد منه تصور التعدّي فإنه شرط القياس، وأما حصول التعدّي بالفعل فمن ثمة القياس وأحكامه المترتبة عليه. (القمر) **الثابت:** أي في الأصل المقيس عليه بالنص، أي بالكتاب أو السنة أو الإجماع بعينه، أي بلا تغيير بزيادة وصف أو بنقصانه، وهذا متعلق لقوله: وأن يتعدى. (القمر)

هو نظيره: أي نظير الأصل في وجود العلة المشتركة. (القمر) **ولا نص فيه:** أي والحال أن لا يكون نص في الفرع، وهذا القول بإيراد لا التبرية إيماء إلى انتفاء النص مطلقاً، أي لا يكون فيه نص يكون حكمه مخالفاً لحكم القياس، ولا يكون فيه نص يكون حكمه موافقاً لحكم القياس، أما الأول؛ فلأنه لو كان فيه نص كذلك للزم بالقياس إبطال ذلك النص، وهو باطل، وأما الثاني؛ فلأن القياس مع وجود النص الكذائي تطويل بلا طائل؛ لأن النص يغني عن القياس، وهذا ما ذهب إليه عامة أصحابنا، ولك أن تقول: إن القياس حين وجود النص الموافق ليس تطويلاً بلا طائل، بل فائدته تُعاضد الدليل بدليل، فالقياس يكون معاضداً للنص، وهذا ظاهر بلا شبهة، ألا ترى أن الشرع قد ورد بآيات كثيرة وأحاديث متعدّدة في حكم واحد. (القمر)

كون الحكم: أي الذي تعدى من الأصل إلى الفرع. (القمر) **لا لغوياً:** فإنه لو كان الحكم لغوياً فلا يجوز القياس؛ إذ وجود مناسبة العلة لا يوجب وضع اللفظ لغة، وأما الحكم العقلي فهو ساقط من نظر الأصوليين، فلذا لم يذكر الشارح رحمته الله. (القمر) **بعينه:** إذ التعدية مع التغير إثبات حكم آخر في الفرع ابتداءً غير الحكم الثابت في الأصل، وهو باطل. (القمر) **بلا تغيير:** كإطلاقه وتقييده، نعم، إنما يقع التغيير باعتبار المحل، فإن محله الأصل فقط قبل القياس، وبعده صار محله الفرع. (القمر) **نظيراً للأصل:** لأنه لو لم يكن الفرع نظير الأصل في وجود العلة المشتركة كيف يتعدى الحكم من الأصل إلى الفرع؟ وهذا ظاهر. (القمر)

تفريعاً على ما سيأتي، وهذا هو رأي جمهور الأصوليين اقتداءً بفخر الإسلام رحمته، وقد ابتدع بعض الشارحين فقال: إنه يتضمن ست شروط: الأربعة منها هي المذكورة. والاثنتان: التعدية وكون الحكم الشرعي ثابتاً بالنص لا فرعاً لشيء آخر، وهذا وإن كان مما يستقيم لكن ليست له ثمرة صحيحة، فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الزنا للواطئة؛ لأنه ليس بحكم شرعي، تفريع على أول الشرط، وهو كون الحكم شرعياً، فإن الشافعي رحمته يقول: الزنا سفح ماء محرم في محل مشتهى محرم، وهذا المعنى موجود في اللواط، بل هي فوقه في الحرمة والشهوة وتضييع الماء، فيجري عليها اسم الزنا وحكمه، وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد رحمتهما، وهذا يسمى قياساً في اللغة، ولكنه فرّق بين أن يعطي للواطئة اسم الزنا وبين أن يجري عليها حكمه فقط لأجل اشتراك العلة؛
على اللواط

وهذا: أي تضمن هذا الشرط أربعة شروط. (القمر) التعدية إلخ: المراد بالتعدية أن يثبت حكم الأصل للفرع، وليس المراد به أن ينتقل الحكم من الأصل إلى الفرع، فإن الحكم وصف، ونقل الأوصاف محال. (القمر) الحكم الشرعي: أي الذي في المقيس عليه. (القمر) بالنص: أي الكتاب أو السنة أو الإجماع. (القمر) لا فرعاً إلخ: أي لا يكون الحكم الشرعي الذي في المقيس عليه فرعاً لشيء آخر بأن يكون ثابتاً لقياس على شيء آخر؛ لأنه لو كان ذلك الحكم الشرعي ثابتاً بالقياس فلا بد له من أصل، وهو الشيء الآخر من حكمه ومن علة، فيقاس عليه بهذه العلة، لا على هذا المقيس عليه الفرع، فإنه تطويل بلا طائل. (القمر) وهذا: أي تضمن هذا الشرط ست شروط. (القمر) لأنه: أي لأن إثبات اسم الزنا للواطئة. (القمر) بل هي: أي اللواط فوق، أي فوق الزنا في الحرمة، فإن الإيلاج في الدبر لا يحل قطعاً، بخلاف الإيلاج في القبل فإنه يحل بالنكاح وملك اليمين، والشهوة فإن المحل اليابس محل شهوة زائدة. (القمر) فيجري عليها إلخ: فيدخل اللائط تحت قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، (النور: ٢) فيجري عليه حكم الزنا أيضاً، فإن اللواط حينئذٍ من أفراد الزنا لغة، وقيل: إن الشافعي رحمته أيضاً لا يجوز القياس في اللغة، وإنما أوجب الحد على اللائط بدلالة النص، لا أنه قياس في اللغة. (القمر) وهذا: [أي جريان اسم الزنا على اللواط أولاً، وجران حكم الزنا ثانياً على جريان الاسم يسمى قياساً]. قياساً في اللغة: والقياس في اللغة لا يجوز، وهو عبارة عن أن يوضع لفظ لمسمى مخصوص باعتبار معنى يوجد في غيره، فيطلق ذلك اللفظ على ذلك الغير. (القمر)

فإن الأول قياس في اللغة دون الثاني، والمحذورون له هم أكثر أصحاب الشافعي رحمته الله؛ فإنهم يعطون اسم الخمر لكل ما يُخامر العقل، وقد قال لهم واحد من الخفية: لِمَ تُسمّى القارورة قارورة؟ فقالوا: لأنه يتقرّر فيه الماء، فقال: إن بطنك أيضاً يتقرّر فيه الماء، فينبغي أن يُسمّى قارورة، ثم قال لهم: لِمَ يُسمّى الجرجير جرجيراً؟ فقالوا: إنه يتجرجر، أي يتحرك على وجه الأرض، فقال: إن لحيتك أيضاً يتحرك، فينبغي أن تُسمى جرجيراً، فتحير وسكت.

ولا لصحة ظهار الذمي، تفريع على الشرط الثاني، أي لا يستقيم التعليل لصحة ظهار الذمي كما علّله الشافعي رحمته الله، فيقول: إنه يصحّ طلاقه، فيصحّ ظهاره كالمسلم؛ إذ لم يوجد الشرط الثاني وهو تعدية الحكم بعينه.

لكونه أي لكون هذا التعليل تغييراً للحرمة المتناهية بالكفارة في الأصل، وهو المسلم إلى إطلاقها في الفرع عن الغاية؛ لأن ظهار المسلم ينتهي بالكفارة، وظهار الذمي يكون مؤبّداً؛

أي بطلاق الحرمة أي الذمي وهي الكفارة

فإن الأول: أي أعطاء اللواط اسم الزنا. (القمر) **دون الثاني:** أي إجراء أحكام الزنا على اللواط. (القمر)

فإنهم يعطون إلخ: فإن عصير العنب لا يسمى حمراً قبل الشدة، فإذا حصل الشدة يسمى حمراً، فكذا كل ما خامر العقل فهو حمراً، فيجرى عليه حكم الخمر قال في "غاية البيان": يقال: خامره، أي خالطه، وقال في "الجمال" في حاشية الجلالين: يخامر العقل، أي يستره ويفطيه. (القمر)

الجرجير إلخ: هو ضرب من البقول. (السنيلي) **على شرط الثاني:** أي تعدية حكم الأصل بعينه إلى الفرع. (القمر)

كالمسلم: أي كظهار المسلم فإن الذمي مكلف أتى بالقول الزور، ويصحّ طلاقه فإنه أهل للحرمة، وموجب الظهار ليس إلا الحرمة، فيصحّ ظهاره أيضاً. (القمر)

إذ لم يوجد إلخ: دليل لقوله: لا يستقيم إلخ، دليل على استقامة التعليل. (الحشي)

تغييراً إلخ: ولك أن تقول: إن مقتضى الظهار الحرمة، والكفارة مزيلها، والتعليل إنما هو لتعدية الحرمة، فيمكن القول بناءً على أن الكافر مكلف بالأحكام بأن الحرمة تتعدى إلى الكافر ووجب الكفارة عليه أيضاً، إلا أن أداء الكفارة بسبب كفره لا يمكن، فحكم الأصل لم يتغير، بل تعدى بعينه إلى الفرع، كذا أفاد بحر العلوم. (القمر)

وهو المسلم: فإن المسلم من أهل العتاق، والإطعام، والصوم. (القمر)

إذ ليس هو أهلاً للكفارة التي هي دائرة بين العباداة والعقوبة، وقيل: هو أهل للتحرير ولكن ليس أهلاً للتحرير الذي يخلفه الصوم.

ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر إلى المكروه والخاطئ؛ لأن عذرهما دون عذره، تفريع أي لا يستقيم التعليل هو بقاء الصوم المكروه والخاطئ الناسي على الشرط الثالث، وهو كون الفرع نظيراً للأصل؛ فإن الشافعي رحمته الله يقول: لما عذر الناسي مع كونه عامداً في نفس الفعل فلأن يُعذر الخاطئ والمكروه وهما ليسا بعامدين في نفس الفعل أولى، ونحن نقول: إن عذرهما دون عذره؛ فإن النسيان يقع بلا اختيار، وهو منسوب إلى صاحب الحق، وفعل الخاطئ والمكروه من غير صاحب الحق، فإن الخاطئ يذكر الصوم ولكنه يقصر في الاحتياط في المضمضة حتى دخل الماء في حلقه، والمكروه أكرهه الإنسان، وأجأه إليه، فلم يكن عذرهما كعذر الناسي، فيفسد صومهما، وقد فرعنهما فيما سبق على كون الأصل مخالفاً للقياس، ولا ضير فيه؛ فإن أكثر المسائل يتفرع على أصول مختلفة.

ولا يشترط الإيمان في رقة كفارة اليمين والظهار؛ لأنه تعدية إلى ما فيه نص بتغييره، النص

إذ ليس هو أهلاً للكفارة إلخ: لأن المقصود من الكفارة التطهر، ولذا ترجح فيه معنى العباداة حتى يتأذى بالصوم الذي هو عبادة محضة، والكافر ليس بأهل التطهير، فلو صح ظهاره لثبت به حرمة مطلقة، فيكون تغير الحكم الأصل، وهو باطل. (السنبلي) ليس هو أهلاً إلخ: فإن المقصود بالكفارة التطهير والتكفير، فلا يتأذى الكفارة إلا بنية العباداة، والكافر ليس بأهل للعبادة. (القمر) دائرة إلخ: فإن أفعال الكفارة عبادة، ولما وقعت أجزية صارت عقوبة. (القمر) مع كونه عامداً إلخ: الناسي عامد وراضٍ، والخاطئ ليس عامداً ولا راضياً، والمكروه عامد وليس راضياً. (القمر) وهما ليسا بعامدين إلخ: أما الخاطئ فليس له قصد أصلاً، وأما المكروه فليس له قصد كامل. (القمر) أولى: فلا يكون فعل الخاطئ والمكروه فطراً. يقع إلخ: فإنه جُبل الإنسان على النسيان. (القمر) إلى صاحب الحق: أي الشارع، فكان صاحب الحق ألتف حقه، فلا يجب الضمان؛ لأنه رحمته الله قال: "إنما أطعمك الله وسقاك". (السنبلي) إليه: أي إلى الإفطار فهو أفطر بفعل نفسه لدفع إيذاء المؤذي، ولا يضاف فعله إلى صاحب الحق، أي الشارع والإجاء. (القمر)

ولا ضير فيه إلخ: دفع دخل، وهو أن الحكم الواحد كيف يتفرع على الأصلين. (القمر)

تفريع على الشرط الرابع، وهو أن لا يكون النص في الفرع، وههنا النص المطلق عن قيد الإيمان موجود في رقبة كفارة اليمين والظهار، فلا ينبغي أن تُقاس على رقبة كفارة القتل وتقيّد بالإيمان مثلها كما فعله الشافعي رحمته الله؛ لأنه لا يحتاج إلى القياس مع وجود النص، وهذا فيما يخالف القياس نص الفرع، وأما فيما يوافقه فلا بأس بأن يثبت الحكم بالقياس والنص جميعاً كما هو دأب صاحب "الهداية" يستدلّ لكل حكم بالمعقول والمنقول تنبيهاً على أنه لو لم يكن النص موجوداً لثبت بالقياس أيضاً.

والشرط الرابع: أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله، إنما صرح بقيد "الرابع" لئلا يتوهم أن الشرط الثالث لما تضمن شروطاً أربعة كان هذا شرطاً سابعاً،

في رقبة إلخ: قال الله تعالى في كفارة اليمين ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، (المائدة: ٨٩) وفي كفارة الظهار ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ نَوْعُ غُلُوبٍ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (الفصل: ٣) ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ (المائدة: ٤) أن تقاس: أي رقبة كفارة اليمين والظهار. على رقبة إلخ: قال الله تعالى في كفارة القتل خطأ ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ﴾ (النساء: ٩٢) وتقيّد: أي رقبة كفارة اليمين والظهار. (القمر) لأنه لا يحتاج إلخ: كيف، فإن إطلاق الرقبة في نص كفارة اليمين والظهار يقتضي أن تكفي الرقبة الكافرة أيضاً، فإذا قيس على كفارة القتل يلزم تقييد الرقبة بالمؤمنة، فيبطل موجب هذا النص المطلق، وإبطال النص بالقياس باطل. (القمر) وهذا: أي عدم صحة القياس مع وجود النص في الفرع. (القمر)

نص الفرع إلخ: لأنه يلزم تغير النص وإبطال إطلاقه. (السنبلي) وأما فيما يوافقه: القياس نص الفرع. (القمر) فلا بأس إلخ: وهذا مما اختاره مشايخ سمرقند. (القمر) تنبيهاً على أنه إلخ: وهذا التنبيه فائدة، فاندفع ما قال القاضي الإمام أبو زيد ومن تبعه من أن القياس مع وجود النص الموافق في الفرع لغو من الكلام فإن النص مُغني عن الدليل، فتأمل. (القمر) أن يبقى: أي في الأصل المقيس عليه. (القمر) على ما كان إلخ: متعلق بقوله: يبقى، أي يبقى على صفة مفهومة بنفس نص الحكم. (القمر) إنما صرح إلخ: جواب سؤال يرد على المصنف رحمته الله بأنه لم يخالف ههنا عنوان العبارة، فإنه قال: الشرط الرابع، وفي الشروط والثلاثة السابقة لم يصرح العدد، فأجاب بما حاصله ظاهر. (السنبلي) كان هذا شرطاً إلخ: فإن الشرط الثالث لما تضمن شروطاً أربعة فبانضمام الشرطين الأولين صار الشروط السابقة المبينة ستة لا سبعة، فصار هذا الشرط المذكور ههنا سابعاً لا ثامناً. (القمر)

فأطلق الرابع تنبيهاً على أنه شرط واحد، ومعنى بقاء حكم النص أن لا يتغير عما كان عليه سوى أنه تعدى إلى الفرع ^{الثالث مع ما تضمنه} فعم.

وإنما خصصنا القليل من قوله **عَلَّلْنَا**: "لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء"،* جواب سؤال مقدر، وهو أنكم قلتم: أن لا يتغير حكم الأصل بعد التعليل، وفي قوله **عَلَّلْنَا**: "لا تبيعوا الطعام بالطعام" لما عللتم حرمة الربا بالقدر والجنس، وعدّيتم إلى غير الطعام، فقد خصصتم القليل من النص الدال على حرمة الربا في القليل والكثير، وأقصرتم حرمة الربا على الكثير فقط؟ فأجاب بآنا إنما خصصنا القليل من هذا النص؛ لأن استثناء حالة التساوي دل على عموم صدره في الأحوال، ولن يثبت ذلك إلا في الكثير، يعني إن المساواة مصدر، ^{أي في الكيل} الكلام ^{أي عموم الأحوال}

أنه شرط: أي الثالث، وهو قوله: وأن يتعدى الحكم الشرعي. (الحشي) ومعنى بقاء حكم النص إلخ: هذا أيضاً جواب سؤال، تقريره: أن يقال: اشتراط بقاء حكم النص في القياس يهدم بناءه، فإن القياس لا بد فيه التغير من الخصوص إلى العموم، فأجاب بما حاصله أن المراد بالتغير المنفي سوى هذا التغير، فافهم. (السنبلي)

أن لا يتغير إلخ: فإن التعليل لتعدية حكم النص، لا لتغيره، والمراد بالتغير تغير المعنى المفهوم من النص لغة دون التغير الحاصل من الخصوص إلى العموم، فإن هذا التغير من ضروريات القياس؛ إذ لا فائدة للقياس إلا تعميم حكم النص، كذا قيل، وذكر في بعض الكتاب أن تعليل حرمة الربا بالاقنيات كما قال مالك **رحمه الله** من هذا القبيل، فإنه يقتضي أن لا يبقى حكم الربا في الملح، فإنه ليس بقوة مع أنه من الأصل المصرّح في الحديث، تأمل. (القمر)

عما كان: أي في النص الأصل. (الحشي) الفرع فعم: أي يوجد في الأصل والفرع جميعاً. (الحشي)

فقد خصصتم القليل: أي الذي هو خارج عن الكيل الشرعي، أي الأقل من نصف الصاع بالتعليل بالقدر والجنس؛ إذ لا يتحقق الكيل في القليل، ويتحقق في الكثير. (القمر) من النص إلخ: متعلق بقوله: خصصتم. (القمر)

والكثير: أي الداخل تحت الكيل. (القمر) وأقصرتم إلخ: لأن القدر لا يوجد في القليل من الطعام، وإنما يوجد في الكثير منه فقد أبطلتم حكم النص الأصل، أي عموم، فكان القياس تغيراً للحكم. (القمر)

ولن يثبت ذلك إلا في الكثير إلخ: لأن المراد من التساوي هو المساواة في الكيف بالإجماع، والتفاضل عبارة عن فضل أحد المتساويين كيلاً، والمجازفة عبارة عن عدم العلم بالمساواة، والمفاضلة مع احتمال كل واحد منهما، فكان آخر الكلام دليلاً على أن أوله لم يتناول القليل. (السنبلي) إن المساواة: وهو المراد بقوله: سواء بسواء. (الحشي)

* غريب من هذا اللفظ، ولعله مأخوذ من حديث معمر بن عبد الله **رحمه الله** قال: كنت أسمع رسول الله **ﷺ** يقول: الطعام بالطعام مثلاً بمثل، رواه مسلم. [إشراق الأبصار: ٣٠]

وقد وقع مستثنى من الطعام في الظاهر، ولا يصلح أن يكون مستثنى منه في الحقيقة، فلا بد من تأويل في أحدهما؛ فالشافعي رحمته الله يأول في المستثنى ويقول: معناه لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا طعاماً مساوياً بطعام مساوٍ، فالطعام المساوي بالمساوي صار حلالاً، وما سواه كله يبقى حراماً، فيبيع الحفنة بالحفنة وكذا بالحفتين داخل تحت الحرمة، وهي الأصل في الأشياء عنده. ونحن نؤول في المستثنى منه، ونقدّر هكذا: لا تبيعوا الطعام بالطعام في حال أي الحرمة الشافعي رحمته الله من الأحوال إلا في حال المساواة، والأحوال ثلاثة: وهي المساواة، والمفاضلة، والمجازفة، وكلها أحوال الكثير، فتحلّ منه المساواة، وتحرم المفاضلة والمجازفة، والقليل غير متعرض به أصلاً، لا في المستثنى ولا في المستثنى منه؛ فبقي على الأصل الذي هو الإباحة، فيجوز بيع الحفنة بالحفنة وكذا بالحفتين. لا يقال: إن القلة أيضاً حال، فبقي في المستثنى منه،

مستثنى إلخ: لأن استثناء الحال في الأعيان باطل في الحقيقة وإن كان يحتمل الصحة بطريق المجاز بأن يجعل الاستثناء منقطعاً، ولكن المجاز خلاف الأصل. (السنبلي) **ولا يصلح أن يكون إلخ:** وإن كان يصح أن يحمل على الاستثناء المنقطع لكن هذا مجاز، والمجاز خلاف الأصل. (القمر) [لأن الطعام لا يكون من الأحوال، بل هو من الأعيان، فكيف يصح استثناء الحال من العين، فلا بد من التأويل] أحدهما: أي لفظ الطعام أو لفظ السواء. (المحشي)

فالشافعي رحمته الله إلخ: [لأن تقدير الاستثناء خلاف الأصل، والاستثناء أيضاً خلاف الأصل فصرت خلاف الأصل إلى خلاف الأصل الأولى] يأول إلخ: وفيه أن حذف المستثنى منه شائع دون حذف المستثنى. (القمر)

وهي الأصل في الأشياء: أي الأصل في الأموال الربوية الحرمة عند الشافعي رحمته الله لا في الأشياء مطلقاً؛ لأن الأصل عنده في باقي الأشياء إباحة كما هو مصرّح في كتبهم كما قال ابن حجر رحمته الله في "شرح الأربعين" للنووي المسمى بفتح المين، أي الأصل في الأشياء الإباحة عندنا. (السنبلي) **ونقدّر هكذا إلخ:** فإنه يقدّر في المستثنى المفرغ مناسب المستثنى في جانب المستثنى منه. (القمر) **والمفاضلة:** هو عبارة عن فضل أحد البديلين قدرًا. (القمر)

والمجازفة: وهو عبارة عن عدم العلم بالمساواة والمفاضلة قدرًا مع احتمال كل واحد منهما. (القمر)

الكثير: بحسب معاملات الناس وعرفهم وعادتهم. (القمر) **والقليل:** أي الذي لا يدخل تحت القدر. (القمر)

فبقي: أي القليل على إلخ، والحاصل: أنه ليس ههنا التخصيص للقليل بالتعليل والقياس، بل النص ما كان شاملاً لهذا القليل. (القمر) **فبقي:** في المستثنى منه أي تدخل في عموم الأحوال. (القمر)

فتكون حراماً؛ لأننا نقول: إنها حال بعيد غير متداول في العرف، والأقرب بالمساواة هو الحال التي للكثير، فلا يُراد بالمستثنى منه إلا أحوال الكثير لا القليل، **فصار التغير بالنص** أي بدلالة النص حال كونه **مصاحباً للتعليل**، لا به، أي بالتعليل كما ظننتم.

وإنما سقط **حق الفقير في الصورة**، جواب سؤال آخر، تقريره: أن الشرع أوجب الشاة في زكاة السوائم حيث قال **عَلَيْهَا** ^{صورة الشاة}: "في خمس من الإبل شاة"،* وأنتم **عَلَلْتُمْ** ^{الشاة} صلاحيتها للفقير بأنها مال صالح للحوائج، وكل ما كان كذلك يجوز أداؤه، فيجوز أداء القيمة أيضاً إليه، فأبطلتم قيد الشاة المفهومة من النص صريحاً؟ فأجاب بأنه إنما سقط حق الفقير في صورة الشاة، وتعدّى إلى القيمة **بالنص لا بالتعليل**؛ لأن الله تعالى وعد أرزاق الفقراء، أي حق الفقير

إنها: أي القلة حال بعيد إلخ لأن استثناء حالة المساواة يدل على أن المصدر عام في الأحوال المجانسة المناسبة لهذه الحالة مجانسة قريبة بأن يكون تلك الأحوال مبنية على المعيار الشرعي، فلا يكون تلك الأحوال إلا أحوال الكثير بخلاف القلة، فإنها لا تجانس حالة المساواة مجانسة قريبة، فلا تدخل في عموم الأحوال. (القمر)

فصار إلخ: هذا بيان لمنشأ غلط السائل، يعني إن التغير أي تغير صدر الكلام من العموم مطلقاً إلى عموم أحوال الكثيرة صار بالنص لا بالتعليل، إلا أن التعليل يقارنه ويصاحبه، فالمقارنة توهم المعارض أن التغير بالتعليل، فأقدم على الاعتراض، ووجه المصاحبة أن الاستثناء دلّ على عدم إرادة القليل، والتعليل بالقدر والجنس أيضاً دلّ على عدم كونه محلاً للربا فتوافقاً. (القمر) **فصار التغير إلخ:** خلاصة الجواب أن التخصيص لم يحصل ههنا من التعليل، بل لم يكن عموم النص إلا في أحوال الكيلية، ولا دخل للتعليل فيها، فافهم هذا ملخص ما في "التنوير". (السنبلي)

عَلَلْتُمْ صلاحيتها إلخ: أي يثبت علة كون الشاة صالحة للفقير أنها مال صالح للحوائج المختلفة بأن يبيعها الفقير ونفق ثمنها في حاجة أي حاجة كانت، وقيمتها أيضاً كذلك، أي صالحة لرفع الحاجة، فحكمها ينبغي أيضاً أن يكون كذلك. (السنبلي) **فيجوز أداء القيمة أيضاً إليه:** أي إلى الفقير وإن لم يرض به الفقير. (القمر)

فأبطلتم إلخ: وهذا إبطال حكم النص. (القمر)

فأجاب إلخ: ويمكن، وأن يجاب عنه بأن جواز صرف قيمة المال المسمى في الزكاة ثابت في الشرع أيضاً، فنحن ما أبطلنا قيد الشاة، بل الشارع أجازنا به، كذا قيل. (القمر) **بالنص:** أي بدلالة النصوص الواردة في كفالة رزق العباد وإيجاب الزكاة في أموال الأغنياء وصرفها إلى الفقراء. (القمر)

بل أرزاق تمام العالم في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾، وقسم لكل واحد منهم طرق المعاش، فأعطى الأغنياء من الزراعة والتجارة والكسب.

ثم أوجب مالا مسمى على الأغنياء لنفسه، وهو الشاة التي يأخذ الله تعالى أولاً في يده كما قيل: الصدقة تقع في كف الرحمن قبل أن تقع في كف الفقير، ثم أمر الأغنياء بإنجاز المواعيد من ذلك المسمى الذي أخذه بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية، ^{أي إيفاء المواعيد} وبقوله ^{أي الله في يده} "خُذْهَا مِنْ أَغْنِيائِهِمْ، وَرُدِّهَا إِلَى فُقَرَائِهِمْ"، وإنما فعل كذلك لئلا يتوهم أحد أن الله لم يرزق الفقراء، ولم يوف بعهد في حقهم، بل رزقهم الأغنياء، ولهذا قيل: إن اللام في قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ لام العاقبة، لا لام التملك؛ لأن الله تعالى هو يملكها، ^(التوبة: ٦٠)

وما من دابة: أي ما يدب على الأرض. (القمر) ثم أوجب: أي بالنصوص الموجبة للزكاة. (القمر) لنفسه: أي حقاً لنفسه، ولا حق للفقير في الزكاة أصلاً، ألا ترى أنه لو كان للفقير حق في الزكاة لما حلّ وطء الجارية المشتراة للتجارة بعد الحول قبل أداء الزكاة كالجارية المشتراة للتجارة بعد الحول قبل أداء الزكاة كالجارية المشتركة. (القمر) الصدقة تقع: كما قال تعالى: ﴿هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتُ﴾ (التوبة: ١٠٤) (الحشي) ثم أمر إلخ: أي أمر الله تعالى الأغنياء بصرف الحق الذي له تعالى عليهم إلى الفقراء حتى ينجز مواعيد الله تعالى التي في أرزاق الفقراء من ذلك المسمى الذي أخذه الله تعالى، ولا يذهب عليك أن وعد أرزاق الفقراء ثابت على الله، وإيجاب المال المسمى على الأغنياء، فأداؤه باختيارهم، فلو عصت الأغنياء ولم يؤدوا الواجب يبقى الفقراء بلا رزق، وهذا باطل، فكيف يتحقق إنجاز وعده تعالى بهذا المال المسمى الواجب بل إنجاز وعده تعالى إنما هو بإلقاء طريق طلب المعاش في قلوب الفقراء، وإلقاء إعطاء قدر من المال تطوعاً أو فرضاً في قلوب الأغنياء. (القمر) المواعيد إلخ: لكن الوعد لمن لا يريد موته من الجوع، فلا يرد موت بعض الناس جوعاً على ذلك، والله أعلم. (السنيلي) ولهذا: أي لأن الزكاة حق الله تعالى كالصلاة، وليس حقاً للفقير. (القمر) لام العاقبة: يعني أنه صار الواجب الذي هو حق الله تعالى خالصاً بعاقبة الفقراء، وإن لم يكن للفقراء فيه حق ابتداءً. (القمر)

لا لام التملك: كما قال الشافعي رحمه الله من أن اللام موضوعة للتمليك فيدل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ (التوبة: ٦٠) الآية على استحقاق هذه الأصناف بالشركة. (القمر)

*قد سبق في حديث معاذ رضي الله عنه أنه قال عليه السلام حين بعثه إلى اليمن: فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم، الحديث، متفق عليه عن ابن عباس رضي الله عنهما. [إشراق الأبصار: ٣٠]

ويأخذها، ثم يعطيها الفقراء من عند نفسه كما يعطي الأغنياء كذلك.
 وذلك لا يحتمله مع اختلاف المواعيد، أي ذلك المسمى الذي هو الشاة لا يحتمل إنجاز
 لا دفعة ولا بدلاً
 المواعيد مع اختلافها وكثرتها؛ فإن المواعيد الخبز، والإدام، والخطب، واللباس وأمثاله،
 والشاة لا توفي إلا بالإدام، فكان إذن بالاستبدال دلالة بأن تُستبدل الشاة بالنقدين،
 أي الدراهم والدنانير
 فيقضى منهما كل حوائجه. واعترض عليه بأنه إنما يكون إذنًا به إذا كانت أرزاقهم
 بالاستبدال الفقراء
 منحصرة على الشاة، بل أعطاهم الحنطة من صدقة الفطر، وأعطاهم كل حبوب من
 أي الله تعالى
 العُشر، وأعطاهم الكسوة من كفارة اليمين، وأعطاهم الأجناس الأخر من خمس
 الغنيمة؟ وأجيب بأن الزكاة لا تخلو عنها بلد من بلاد المسلمين؛ إذ هي فرض كالصلاة،
 فكان المصرف الأصلي للفقراء هي الزكاة، بخلاف الغنيمة، فإنه قلما تقع الغنيمة بين
 أي وقوعها قليل جدًا
 المسلمين، وإن وقعت فقلما تقسم على نحو الشريعة، وكذا الكفارة؛ إذ ربما لم يكن
 أحد منهم حائثًا مدةً مديدةً، وكذا العُشر؛ إذ ربما لم يزرع الأرض العشرية أحدًا، وكذا
 صدقة الفطر؛ إذ ربما لم يخرجها أحد، وليس لها مُطالبٌ من الله أصلاً، فلم تبق إلا الزكاة،
 أي لصدقة الفطر
 فكانت هي مرجع كل الحوائج.

مع اختلافها وكثرتها: قال أبي مولانا محمد أمين الله قدوة المحققين نور الله مرقدته: وما يتوهم من أنه ينبغي على
 هذا أن لا يجوز إيفاء الرزق الموعود من عين الشاة لعدم إمكان إنجاز المواعيد مختلفة منها مع أنه يجوز بدليل أنه
 إذا أدى عنها ولم يؤد قيمتها جاز، فمدفوع بما في "الدائر" من أن إيفاء الرزق الموعود من عين الشاة من حيث
 إنها مال متقوم مطلق لا مقيد؛ إذ الموعود هو المطلق، فهي وغيرها سواء في ذلك. (القمر)
 والإدام: هو بالكسر ما يؤكل مع الخبز أي شيء كان، كذا في "نهاية الجزري". (القمر)
 فكان: أي الأمر بإنجاز المواعيد إذنًا بالاستبدال، فسقوط الحق عن صورة الشاة ثبت بضرورة الأمر بالصرف إلى
 الفقير، والثابت بضرورة النص كالثابت بالنص، وإنما ذكر الشاة بعينها في نص الشارع لكونها معيار المقدار
 الواجب؛ إذ بها يعرف القيمة. (القمر) تقسم: أي تقسيمها على حكم الشريعة قليل جدًا. (الحشي)

[بيان ركن القياس]

وركنه ما جعل علماً على حكم النص، وهو المعنى الجامع المسمى ^{أي المعنى الجامع} ^{بين الأصل والفرع} علة سمّاه ركنًا؛ لأن مدار القياس عليه لا يقوم القياس إلا به، وسمّاه علماً؛ لأن علل الشرع أمارات ومعرفات للحكم وعلامة عليه، والموجب الحقيقي هو الله تعالى، وإنما اختلفوا في أن ذلك المعنى علم على الحكم في الفرع فقط أم في الأصل أيضاً؟ والظاهر هو الأول على ما ذهب

وركنه: أي ركن القياس ما جعل علماً إلخ والجامع إنما هو الله تعالى، وإنما فهمنا جعله بالكتاب أو السنة أو الإجماع أو الاستنباط. (القمر) وهو: أي ما جعل علماً المعنى الجامع، أي بين الأصل والفرع. (القمر) سمّاه ركنًا إلخ: ركن الشيء ما لا يوجد ذلك الشيء باعتبار ذاته إلا به، والأركان للقياس على ما يذكره الشارح ^{عليه}، فيما سيأتي أربعة أمور، وأما القائل فليس ركنًا له؛ إذ لا يتقوم ذات القياس به؛ لأنه خارج عن القياس وموقوف عليه له. (القمر) لأن مدار القياس إلخ: فلهذا صَحَّ جعله ركنًا؛ لأنه في عرف الفقهاء ما لا وجود لذلك الشيء إلا به كالقيام والركوع والسجود للصلاة، وليس للقياس أيضاً وجود إلا بالمعنى الذي هو مناط الحكم؛ فلذا كان ذلك المعنى ركنًا فيه، وأما الركن في اللغة فهو الجانب الأقوى للشيء. (السنبلي) أمارات ومعرفات للحكم: أي للحكم الشرعي في المحل، وههنا فائدة جلية، وهو أنهم قالوا: إن خروج البول والدم والبراز علل لوجوب الوضوء، فيلزم تعدّد العلل المستقلة على معلول واحد، وهو باطل؛ فإنه إذا حصل المعلول بواحدة منها ما يحتاج إلى الأخرى. وقد أحيب عنه بأن هذه العلل علل مستقلة للوضوء المطلق الكلي، لا للمعلول الشخصي، فمن كل من هذه العلل يجب فرد من الوضوء، والمحال إنما هو تعدّد العلل المستقلة لمعلول شخصي، وأما إذا اجتمع جميع هذه العلل فالعلة حيثئذ القدر المشترك، فلا ضير. (القمر) وعلامة عليه إلخ: أي العلة ليست موجبات، فكان ذلك المعنى معرّفًا لحكم الشرع في المحل، وهو المراد بالعلم. (السنبلي) في الفرع فقط إلخ: أي بأن كان الحكم في المنصوص عليه مضافاً إلى النص، وفي الفرع إلى العلة كما هو مذهب مشايخنا العراقيين، والقاضي الإمام أبي زيد، والشيخين، ومن تابعهم، فعلى هذا المذهب يكون ذلك المعنى علماً على وجود حكم النص في الفرع، ولو جعل الحكم مضافاً إلى العلة في الأصل والفرع جميعاً كما هو مذهب مشايخ سمرقند من أصحابنا وجمهور الأصوليين يكون ذلك المعنى علماً على ثبوت حكم النص في الأصل والفرع معاً. (السنبلي)

أم في الأصل أيضاً: هذا هو مذهب مشايخ سمرقند من أصحابنا. (القمر)

هو الأول: أي علم على الحكم في الفرع.

إليه مشايخ العراق؛ لأن النص دليل قطعي، وإضافة الحكم إليه في الأصل أولى من إضافته إلى العلة، وإنما أضيف في الفرع إليها للضرورة حيث لم يوجد فيه النص، وقيل: أضيف حكم الأصل والفرع جميعاً إلى العلة؛ لأنه ما لم يكن لها تأثير في الأصل كيف تؤثر في الفرع. مما اشتمل عليه النص، أي حال كون ذلك العلم ممّا اشتمل عليه النص إمّا صيغة كاشتغال نص الربا على الكيل والجنس، أو بغير صيغة كاشتغال نص النهي عن بيع الآبق* على العجز عن التسليم.

وجعل الفرع نظيراً له، أي للأصل في حكمه بوجوده فيه، أي وجود ذلك المعنى في الفرع، ويفهم من ههنا أن أركان القياس أربعة: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم، وإن كان أصل الركن هو العلة.

مما اشتمل: أي من الأوصاف التي اشتمل إلخ. (القمر) نص: أي لفظ مثلاً بمثل. (الحشني) بغير صيغة: بأن يكون ذلك المعنى مستتباً من النص بالالتزام أو غيره. (القمر) نص النهي إلخ: روى الترمذي عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي. (القمر) على العجز عن التسليم: فعجز البائع عن التسليم علة للنهي عن بيع الآبق، ولا ذكر لهذا العجز صريحاً في نص ذلك النهي إلا أنه مستتب منه، فإن البيع مذكور فيه، ولا بد له من بائع، والعجز صفة، فإذا لم يقدر على التسليم فكيف يتحقق المبادلة. (القمر) وجعل الفرع إلخ: قلت: احترز به عن المعنى في الدلالة؛ لأن لفظ الفرع يُنبئ عما لا يكون منصوباً أصلاً، والثابت بمعنى النص في حكم المنصوص. (السنيلي) في حكمه: من الحلّ والحرم، والجواز، والفساد. (القمر) والعلة: أي العلة المشتركة بين الأصل والفرع الموجبة لحكم الأصل. (القمر) والحكم: المراد من الحكم حكم الأصل؛ لأن حكم الفرع ثمرة القياس لتوقفه عليه، ولو كان ركنًا من القياس لتوقف على نفسه، وهو باطل. (السنيلي)

وإن كان أصل الركن إلخ: لأن القياس ليس له وجود إلا بالمعنى الذي هو مناط الحكم. (السنيلي) أصل الركن: أي الركن الأعظم هو العلة، فإنه ما لم يتحقق العلة لا يتحقق أصل، ولا فرع، ولا حكم. (القمر) يدل عليه قول حكيم بن حزام رضي الله عنه: نهاني رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس في يدي، رواه الترمذي رقم: ١٢٣٢، باب ما جاء في كراهية ما ليس عندك.

[بيان علة القياس]

ثم شرع في بيان أن ذلك المعنى يكون على عدة أنحاء فقال: وهو جائز أن يكون وصفاً لازماً وعارضاً، فالوصف اللازم أن لا ينفك عن الأصل كالثمنية علة لوجوب الزكاة في الذهب والفضة لا ينفك عنهما؛ لأنهما خلقا في الأصل على معنى الثمنية، وهي مشتركة بين مضروب الذهب والفضة وتبرهما وحليتهما، فيكون في حلي النساء الزكاة لعل الثمنية، والشافعي أي العلة الجامعة يعلل حرمة الربا بها، وهي غير متعدية إلى شيء، والوصف العارض كالانفجار في قوله أي العلة **عَلَيْهَا**: "فإنها دم عرق انفجر" * علة لوجوب الوضوء في المستحاضة، وهي عارضة للدم؛ إذ لا يلزم أن يكون كل دم العرق منفجراً، فأينما وجد انفجار الدم، سواء كان للمستحاضة أو لغيرها من غير السبيلين يجب به الوضوء.

واسماً، عطف على قوله: "وصفاً" ومقابل له، أي يجوز أن يكون ذلك المعنى اسماً كالدم في عين هذا المثال، وهو قوله أي اسم جنس **عَلَيْهَا**: "فإنها دم عرق انفجر"، فإنه إن اعتبر فيه لفظ الدم كان مثلاً للاسم، وإن اعتبر فيه معنى الانفجار كان مثلاً للوصف العارض كما مر.

وهو: أي المعنى الذي جعل علماً على حكم النص. (القمر) **وصفاً**: أي للأصل المقيس عليه. (القمر) **كالثمنية إلخ**: المراد بالثمنية أن يكون الذهب والفضة بحال يقدر به مالية الأشياء، كذا قال ابن الملك. (القمر) **عنهما إلخ**: أي عن الذهب والفضة. (القمر) **والوصف العارض**: هو الذي يمكن انفكاكه عن الأصل. (القمر) **في المستحاضة**: هي التي ترى الدم من قبلها في زمان، لا يعدّ من الحيض ولا من النفاس، كذا قيل. **واسماً إلخ**: اعتدّ بهذا القسم الإمام فخر الإسلام أي العلة، والظاهر أن هذا الاعتداد تسامح وتساهل، وفي الحقيقة العلة منحصرة في الوصف كما يُفهم من عبارات القوم، فالدم في هذا المثال ليس بعلة، بل خروجه وهو وصف، كذا في "التنوير". (السبلي) **أي يجوز أن يكون إلخ**: كذا قال فخر الإسلام أي العلة، والظاهر أن الدم ليس بعلة لوجوب الوضوء، بل العلة خروج الدم، ولذا ما ثقّوه الجمهور بكون العلة اسماً. (القمر) **كالدم**: فهو اسم موضوع وليس مشتقاً.

* في حديث أم حبيبة بنت جحش، ولكن هذا عرق، وفي حديث فاطمة بنت جحش: فإنما هو عرق، وفي حديث حمّة بنت جحش: إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان، أخرج الكل أبو داود في سننه. [إشراق الأبصار: ٣٠]

وجلّيًا وخفيًا، الظاهر أنه تقسيم للوصف كاللازم والعارض، فالوصف الجلي هو ما يفهمه كل أحد كالطواف لسور الهرة في قوله **عليه السلام**: "إنها من الطوافين والطوافات عليكم" ^{أي لطهارة سور الهرة} والوصف الخفي هو ما يفهم بعض دون بعض كما في علة الربا عندنا القدر والجنس، وعند الشافعي ^{أي بالاجتهاد} **عليه السلام**: الطعم في المطعومات والتمنية في الأثمان، وعند مالك **عليه السلام** **الافتيات** والادخار. ^{أي الكيل والوزن}

وحكمًا، هذا معطوف على قوله: "وصفًا" ومقابل له، أي يجوز أن يكون ذلك المعنى حكمًا شرعيًا جامعًا بين الأصل والفرع كما روي أن امرأة جاءت إلى رسول الله **عليه السلام** فقالت: إن أبي قد أدركه الحج، وهو شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة، أفتجزئ أن أحج عنه؟ فقال **عليه السلام**: "أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته أما كان يقبل منك؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحق بالقبول"، ^{أي لا يستفر} فقايس النبي **عليه السلام** الحج على دين العباد، والمعنى الجامع بينهما هو الدين، وهو عبارة عن حق ثابت في الذمة واجب الأداء، والوجوب حكم شرعي.

وجلّيًا: قيل المراد بالجلاء أن يكون مذكورًا في النص صريحًا، وبالخفاء خلافه. (القمر)
تقسيم للوصف إ: فيكون عطفاً على قوله: "لازمًا" ويجوز أن يكون عطفاً على قوله: "وصفًا" أو يكون هذا أيضاً تقسيماً كذلك المعنى الذي هو العلة. (السنبلي) **كالطواف**: أي كالطواف علة لطهارة سور الهرة. (الحشي)
الافتيات: والادخار في غير الأثمان، والتمنية فيها، والتفصيل قد مرّ فتذكره. (القمر) **أرأيت**: هي كلمة تقولها العرب، بمعنى أخبرني. (القمر) **الوجوب حكم شرعي إ**: وكما أن النجاسة علة لحزمة بيع الخمر والخنزير ونجاستهما حكم شرعي. (السنبلي)

*** أخرجه الترمذي رقم: ٩٢، باب ما جاء في سور الهرة، والنسائي رقم: ٦٨، باب سور الهرة، وأحمد في "مسنده" رقم: ٢٢٦٣٣، وأبو داود رقم: ٧٥، باب سور الهرة، وابن ماجه رقم: ٣٦٧، باب الوضوء بسور الهرة والرخصة في ذلك، عن أبي قتادة **رضي الله عنه**.

* أخرجه البخاري رقم: ١٤٤٢، باب وجوب الحج وفضله، ومسلم رقم: ١٣٣٤، باب الحج عن العاجز لزمانه وهرم ونحوها أو للموت، عن عبد الله بن عباس **رضي الله عنه**.

وفردًا وعددًا، الظاهر أنه أيضًا تقسيم للوصف، فالوصف الفرد كالعلة بالقدر وحده والجنس وحده لحرمة النساء، والوصف العدد كالقدر مع الجنس علة لحرمة التفاضل، والحاصل أن قوله: "اسمًا وحكمًا" لا شبهة في أنه مقابل للوصف، وأن قوله: "لازمًا وعارضًا" لا شك في أنه قسم للوصف، وأما "الجلي والخفي" وكذا "الفرد والعدد" فقد أورده على سبيل **المقابلة والتداخل**، والظاهر أنه قسم للوصف؛ إذ لم نجد له مثلاً إلا في قسم الوصف،

وفردًا: أي غير مؤلف من الأجزاء. (القمر) **وعددًا**: أي مركبًا من الأمور المتعددة، وقيل: إنه يلزم حينئذ قيام العلية التي هو عرض واحد بأمور متعددة، وقيام العرض الواحد بمحال مختلفة في زمان واحد محال، وهذا واه؛ فإن العلية ليست من الأعراض الانضمامية، بل انتزاعي ينتزع من المجموع من حيث هو مجموع، ولا ضير فيه، ألا ترى أن البتوة منتزعة من الابن مع كونه ذا أجزاء متعددة. (القمر) قلت: وخالفه بعض فقالوا: لا يصح أن يكون العلة مركبًا، وإلا يلزم قيام العرض الواحد وهو العلية بمحال متعددة، وهو وهم واه؛ لأن العلية وصف اعتباري واحد ينتزع من الشيئين وقت اجتماعهما كما أن الأبوة وصف واحد ينتزع من إنسان ذات أجزاء، فهي وصف منتزع من أمور متعددة، ويحتمل أن يكون الأمور المتعددة عللاً مستقلة لهذا الواحد، فإنه عند الجمهور جائز، والذين يمنعونه فقولهم توهم باطل، وجه المنع أن المعلول متى تحقق بعلة واحدة انعدمت الحاجة إلى الأخرى، فلزم أن يكون كل واحد من علتين علة مستقلة وأن لا يكون، ووجه فساده أن هذه العلل المستقلة إنما هي للكليات، ولها تحقيقات يحصل كل منها من علة من العلل ولا خلف، ولو تحقق كل واحد من علتين فيكون الأولى علة يترتب عليها المعلول الخاص، وأما العلة الثانية فلتأثيرها مانع، وهو أن كل واحد منهما علة وقت الانفرد، ولم يبق الانفرد لليلة الثانية، ولو تحقق علتان معًا فالأظهر أن العلة حينئذ القدر المشترك؛ لأن وقت الاجتماع كل من علتين غير محتاج في التأثير إلى أمر زائد، فالقدر المشترك بينهما أيضًا لا يكون محتاجًا إلى أمر زائد في التأثير، وعند البعض في هذه الصورة مجموع العلل الموجودة علة، وعند البعض كل واحد منهما علة واردة على المعلول الواحد الشخصي، وهو باطل للاستحالة المذكورة، فافهم وتدبر. (السنبل)

لحرمة النساء: فبيع صاع من الخنطة بصاع من الخنطة مماثلًا نسبيًا لا يجوز. (القمر)

على سبيل المقابلة: [فهو الوجه الذي ذكر في بعض الشروح؛ لأن كل واحد أي من الخفي والجلي، وكذا فردًا وعددًا مذكور بعد قوله: "اسمًا وحكمًا" وهما يقابلان بالوصف جزمًا فكذا هما]. **والتداخل**: [لأن كلاً من الجلي، والخفي، والفرد، والعدد مذكور على سبيل التردد، فعلم أنه معطوف على قوله: "لازمًا أو عارضًا"].

إذ لم نجد له: أي لكل واحد من الجلي، والخفي، والفرد، والعدد. (القمر)

وقد يسمى المعنى الجامع الوصف مطلقاً في عرفهم سواء كان وصفاً أو اسماً أو حكماً على ما سيأتي، وهذا كله من تفتن فخر الإسلام رحمته، والناس أتباع له.

ويجوز في النص وغيره إذا كان ثابتاً به، أي يجوز أن يكون ذلك المعنى منصوباً في النص كالطواف في سور الهرة، وأن يكون في غير النص ولكن ثابتاً به كالأمثلة التي مرت الآن. أي مذكوراً صراحة

ثم شرع في بيان ما يعلم به أن هذا الوصف وصف دون غيره، فقال: **ودلالة كون الوصف علة صلاحه وعدالته**، فإن الوصف في القياس بمنزلة الشاهد في الدعوى، فكما يشترط في الشاهد للقبول أن يكون صالحاً وعادلاً فكذا في الوصف، وكما أن في الشاهد لا يجوز العمل قبل الصلاح ولا يجب قبل العدالة فكذا في الوصف.

ثم بين معنى الصلاح والعدالة على غير ترتيب اللف، فبدأ أولاً بذكر العدالة بقوله: **بظهور أثره** في جنس الحكم المعلق به، أي بأن ظهر أثر الوصف في جنس الحكم المعلق به من خارج أي قبل تحقق الصلاح الوصف

وأن يكون إلخ: معطوف على قول الشارح: أي يكون إلخ: أي يجوز أن لا يكون ذلك المعنى مذكوراً صراحة في النص، بل يكون في غيره، لكنه لا بد من أن يكون ذلك المعنى ثابتاً بذلك النص اقتضاءً، ويكون من ضروراته كما جاء في الحديث أنه **علة** رخص في السلم، وهو معلول بفقر العاقد، وليس هذا الفقر مذكوراً صراحة في النص إلا أن دلالة النص على العاقد التزامية والفقر صفته، فدلالته عليه التزامية أيضاً، كذا قال أعظم العلماء، فتأمل. (القمر) **كالأمثلة التي مرت:** من اشتمال نص النهي عن بيع الأبق على العجز عن التسليم كما قد مرّ وغيره. (القمر)

ودلالة إلخ: اعلم أنه ليس أن أي وصف كان يكون علة للحكم فإنه لا تأثير لبعض الأوصاف في الحكم ككونه في وقت كذا أو مكان كذا مثلاً، وليس أن المعلق يختار يجعل أي وصف شاء علة للحكم سواء وجد عليه ذلك الوصف لذلك الحكم أو لا، بل لا بد من دليل على كون الوصف علة للحكم، فقال المصنف **هـ:** ودلالة أي دليل. (القمر) **للقبول:** أي لقبول شهادته وإثبات دعوى المدعي. (القمر) **صالحاً:** أي للشهادة بأن يكون حراً عاقلاً، بالغاً، مسلماً إن كان المدعى عليه مسلماً. (القمر) **وعادلاً:** أي باجتنابه عن محظورات دينه. (القمر)

ولا يجب إلخ: أي لا يجب العمل قبل تحقق العدالة، وإنما قال: "لا يجب" ولم يقل: "لا يجوز"؛ لأنه جاز للقاضي القضاء بشهادة الفاسق لكنه لا ينبغي له. (القمر) **أي بأن ظهر إلخ:** والمراد بظهور أثره في جنس الحكم المعلق به: أن يثبت عليه له شرعاً بالنص أو الإجماع، والمراد بالجنس: الجنس القريب، كذا قيل. (القمر)

قبل القياس، وإن ظهر أثره في عين ذلك الحكم المعلن به منه فبالطريق الأولى، وجملته ترتقي إلى أربعة أنواع: الأول: أن يظهر أثر عين ذلك الوصف في عين ذلك الحكم، وهو متفق عليه كأثر عين الطواف في عين سور الهرة. والثاني أن يظهر أثر عين ذلك الوصف في جنس ذلك الحكم، وهو الذي ذكره المصنف هو الوصف للهرة كالصغر ظهر تأثيره في جنس حكم النكاح، وهو ولاية المال للولي فكذا في ولاية النكاح. والثالث: أن يؤثر جنسه في عين ذلك الحكم أي جنس حكم النكاح كإسقاط قضاء الصلاة المتكثرة بعذر الإغماء، فإن لجنس الإغماء وهو الجنون والحيض تأثيراً في عين إسقاط الصلاة. والرابع: ما ظهر أثر جنسه في جنس ذلك الحكم كإسقاط الصلاة عن الحائض، فإن لجنسه وهو مشقة السفر تأثيراً في جنس سقوط الصلاة وهو سقوط الركعتين. وهذه الأقسام كلها مقبولة، وقد أطل الكلام فيها صاحب "التوضيح". ثم ذكر بيان الصلاح فقال: ونعني بصلاح الوصف ملائمته، وهو أن يكون

أي هذا الوصف

وإن ظهر إلخ: يعني إن ذكر ظهور أثر ذلك الوصف في جنس الحكم المعلن به إنما هو لأنه أدنى مراتب العدالة، وإلا فإن ظهر أثره في عين ذلك الحكم المعلن به من خارج ليكون عدلاً بالطريق الأولى. (القمر) في عين سور: أي في عين طهارة سور الهرة. (القمر) ذلك الحكم: أي الحكم المعلن به. (القمر) فكذا: أي فكذا يظهر تأثيره في ولاية النكاح، فولاية نكاح الصغير للولي. (القمر) الصلاة المتكثرة: إذا أغمى عليه يوماً وليلة قضى، وإن كان أكثر من ذلك فلا قضاء عليه، كذا في "آثار الإمام محمد عليه السلام". (القمر) وهو الجنون والحيض إلخ: الجنس من جنس الإغماء من حيث اختلال وصف العقل، والحيض جنس من حيث أنه في الإغماء يخرج النجاسة من غير اختيار كما في الحيض. (السنيلي) بعذر الإغماء: فالإغماء وصف وعلة لهذا الإسقاط. (القمر) عن الحائض: فإن الحيض يسقط الصلاة بعروض المشقة. (القمر) وهو سقوط: أي جنس سقوط الصلاة سقوط إلخ. (القمر) مقبولة: أي بالاتفاق إلا القسم الآخر فإنه يختلف فيه، والمختار أنه حجة لكونه موجباً لغلبة ظن العلية، كذا قيل. (القمر) وقد أطل الكلام إلخ: حيث ذكر احتمالات تأثيرات المركب بعض هذه الأمور مع بعض إن شئت الاطلاع عليها فارجع إلى "التوضيح". (القمر) ملائمته إلخ: ومناسبتها للحكم بأن يصح إضافة الحكم إليه، ولا يكون نائياً عنه كما إذا أسلم أحد الزوجين يضاف الفرقة إلى إباء الآخر عن الإسلام؛ لأنه يناسبه، لا إلى وصف الإسلام؛ لأن الإسلام عاصم للحقوق لا قاطع لها، فيكون نائياً عن إضافة الفرقة إليه، وهذا هو المراد من قوله: أن يكون على موافقة العلة إلخ؛ لأنهم كانوا يعللون بأوصاف مناسبة للأحكام. (السنيلي)

على موافقة العلل المنقولة عن رسول الله ﷺ وعن السلف بأن تكون علة هذا المجتهد موافقة لعلة استنبطها النبي ﷺ والصحابه ﷺ والتابعون، ولا تكون نافية عنها **كتعليلنا بالصغر في ولاية المناكح**، جمع منكح بمعنى النكاح، وقيل: جمع منكوحة، وهو ضعيف، واختلَف في علة ولاية النكاح، فعند الشافعي رحمه الله هي البكارة، وعندنا هي الصغر، وبينهما عموم وخصوص من وجه، فالصغيرة يجوز أن تكون بكرًا وأن تكون ثيبًا، وكذا البكر يجوز أن تكون صغيرة وأن تكون بالغة، فالبكر الصغيرة يُؤلّي عليها اتفاقًا، والثيب البالغة لا يُؤلّي عليها اتفاقًا، والثيب الصغيرة يُؤلّي عليها عندنا دون الشافعي رحمه الله، والبكر البالغة يُؤلّي عليها عند الشافعي رحمه الله لا عندنا، فعندنا للصغر تأثير في ولاية النكاح. ^{أي بيننا وبين الشافعي رحمه الله} لما يتصل به من العجز، إذ الصغيرة عاجزة عن التصرف في نفسها ومالها، ولا تهدد إليه سبيلًا، وقد ظهر تأثيره في ولاية المال بالاتفاق فكذا في ولاية النكاح. ^{أي بيننا وبين الشافعي رحمه الله} فإنه أي الصغر مؤثر في إثبات الولاية مثل تأثير الطواف في طهارة سور الهرة لما يتصل به من الضرورة والخرج في كثرة المزاولة والجمي، فالحاصل أن وصف الصغر الذي نقول به في ولاية النكاح موافق لوصف الطواف الذي قال به النبي ﷺ في سور الهرة في كونهما مفضيًا إلى الخرج والضرورة، فكما أن الطواف في الهرة صار ضرورة لازمة لطهارة السور،

على موافقة العلل إلخ: لأن اعتبار الوصف علة أمر شرعي فلا يعرف إلا بالشرع. (القمر)
المناكح: جمع المنكح بفتح الميم بمعنى النكاح. (القمر) **المناكح إلخ:** وقيل: جمع منكح اسم المكان أو الزمان أي ولاية ثبتت وقت النكاح أو في مكان النكاح، أو جمع منكح بضم الميم من الإنكاح، وجمي المصدر على وزن المفعول قياس في المزيّد. (السنبلي) **وهو ضعيف إلخ:** لأن القياس المناكح، فحذفت الياء للتخفيف. (السنبلي)
وكذا البكر إلخ: والعجب مما في "مسير الدائر": وكذا البكر يجوز أن تكون صغيرة أو ثيبة، فإنه كيف يكون البكر ثيبة، فتأمل. (القمر) **للصغر تأثير إلخ:** فَلَأَبْ أو الجذّ ولاية لنكاح الصغير والصغيرة وإن كانت ثيبة. (القمر)
عن التصرف: أي في أمور المعاش والمعاد. (القمر)

فكذا الصغر في النكاح صار ضرورة لازمة لولاية النكاح **دون الاطراد** متعلق بقوله: "صلاحه وعدالته" أي دليل كون الوصف علة صلاحه وعدالته، وهو المسمى بالمؤثرية ^{المراد به الطرد} دون الاطراد، وهو المسمى بالطردية، ومعنى الاطراد دوران الحكم مع الوصف **وجودًا** وعدمًا، أو **وجودًا فقط**، وإنما قال: ذلك؛ لأنهم اختلفوا في معناه، فقليل: وجود الحكم عند وجوده، وعدمه عند عدمه، وقيل: وجوده عند وجوده، ولا يشترط عدمه عند عدمه، وعلى كل تقدير ليس هو بحجة عندنا ما لم يظهر تأثيره؛ **لأن الوجود قد يكون اتفاقًا كما في وجود الحكم عند الشرط،**
أي بلا علة

متعلق بقوله إلخ: في "الدائر" راجع إلى قوله: ملائمته، يعني أن قول المصنف **عنه**: "دون الاطراد" مرتبط بقوله: "ملائمته" فيكون معنى العبارة: ونعني بصلاح الوصف ملائمته، ولا نعني به الاطراد، وهذا طريق ربط العبارة وراء طريق اختاره الشارح **عنه** كما لا يخفى على الماهر، والعجب مما في "مسير الدائر" حيث فهم صاحبه أن الطريقتين متحدان، وقال آخذًا من الشارح يعني دليل كون الوصف علة صلاحيته وعدالته، وهو المسمى بالمؤثرية دون الاطراد، وهو المسمى بالطردية يعني لا يدل الاطراد على علية الوصف.

دوران الحكم مع الوصف: أي سواء كون الوصف ملائمًا للحكم أو لا. (القمر)

وعندنا: وعند الشافعية كالإمام الغزالي **عنه** الاطراد أي الدوران حجة مثبتة لعية الوصف للحكم. (القمر)
عندنا إلخ: أي الطرد والعكس اللذان مجموعهما يقال: له الدوران نفاه الخفية وكثير من الأشعرية كالغزالي والآمدي، والأكثر سواهم قالوا: نعم، حجة، ومعنى الطرد: كلما وجد الوصف وجد الحكم، ومعنى العكس: كلما انتفى الوصف انتفى الحكم، دلائل النافين متعددة، وكلها منقوضة تقريبًا، ولا يغلو دليل المثبتين أيضًا عن السؤال والجواب، والخفية ينسبون الدوران إلى أهل الطرد دون أهل الفقه، والمثبتون اختلفوا، فقليل: الدوران حجة ظنًا، وعليه شافعية العراق، وقيل: حجة قطعًا، وشرط بعضهم في حجية الدوران قيام النص في حال وجود الوصف، فيثبت الحكم، وفي حال عدمه لا حكم له، فيقطع حينئذ بأن العلة هو الوصف لدوران الحكم معنًى دون النص. (السنبلي)
ما لم يظهر إلخ: أي ما لم يظهر بدليل أن الشارع اعتبر هذا الوصف علة مؤثرًا في الحكم. (القمر)

لأن الوجود: أي وجود الحكم عند وجود الوصف. (القمر)

كما في وجود الحكم إلخ: ألا ترى أنه إذا قال رجل لامرأته: "أنت طالق إن دخلت الدار"، فإذا وجد دخول الدار وجد الطلاق، فتحقق دوران الحكم وجودًا مع الدخول مع أنه شرط وليس بعلة. (القمر)

فلا يدلّ على كونه علة، والعدم لا دخل له في علية شيء بالبداهة، ولظهوره لم يتعرّض له.
ومن جنسه التعليل بالنفي، أي مثل الاطراد في عدم صلاحيته للدليل التعليل بالنفي، ووقع
في بعض النسخ قوله: "ومن جنسه"؛ لأن استقصاء العدم لا يمنع الوجود من وجه آخر؛
لأن الحكم قد ثبت بعلة شتّى، فلا يلزم من انتفاء علة ما انتفاء جميع العلل من الدنيا حتى
يكون نفي العلة دالاً على نفي الحكم كقول الشافعي رحمته الله في النكاح، أي في عدم انعقاد
النكاح بشهادة النساء مع الرجال: إنه ليس بمال وكل ما هو ليس بمال لا ينعقد بشهادة
النساء مع الرجال، فلا بد في إثباته من أن يكونا رجلين دون رجل وامرأتين، وعندنا
ليس لعدم المالية تأثير في عدم صحته بالنساء؛ لأن علة صحة شهادة النساء هي كونه
المشهود به أي في انعقاد النكاح

فلا يدلّ إلخ: أي فلا يدل وجود الحكم عند وجود الوصف على كون ذلك الوصف علة له، غاية الأمر أن
الدوران يدل على المزوم بين الحكم والوصف، والمزوم لا يستلزم العلية، ألا ترى أن معلولي علة واحدة يكون
بينهما لزوم، وليس أحدهما علة للأخر. (القمر) لا دخل له إلخ: فإن العدم ليس بشيء فكيف يكون علة. (القمر)
التعليل بالنفي: أي بنفي العلة على نفي الحكم. (القمر) لأن استقصاء العدم: أي عدم العلة بأن طلب علة فلم
توجد فانتفى إلى عدمها، فإضافة الاستقصاء إلى العدم بأدق ملاسته. (القمر)

كقول الشافعي رحمته الله إلخ: أي هذا التعليل كقول الشافعي رحمته الله، ثم اعلم أنه تمسك بعض الشافعية في كون
العدمي علة للوجودي بأن عدم قدرة الجماع علة للتفريق والعنة تعبير عنه، والتعبير بالوجودي لا ينفع؛ فإن العنة
ليس علة للتفريق إلا بسبب عدم قدرة الجماع فهو العلة إصالةً، ونحن نقول: إنه بعروض الفالج وغيره قد لا يقدر
الزوج على الجماع مع أنه ليس يوجب التفريق، فليس علة للتفريق، بل العلة للتفريق إنما هو العنة وهو معنى
وجودي. (القمر) بشهادة النساء: أي شهادة امرأتين ورجل. (القمر)

وكل ما هو ليس إلخ: لأن المال هو المستهان وكثرت فيه المعاملة والمساهلة فرخص في شهادة النساء مع كونها
ذات شبهة لعدم الضبط والإتقان الكامل في النساء دفعاً للضرورة، وأما ما ليس بمال كالنكاح والحدود فليس
بمستهان، ولا يكثر فيه المعاملة والمساهلة، فليس فيه ضرورة إلى رخصة الشهادة المشبهة، فيجب إثباته بالحجة
الأصلية، أي شهادة الرجال وحدهم. (القمر) صحته: أي عدم صحة النكاح بشهادة النساء.

هي كونه: أي كون النكاح مع كونه حقاً من حقوق العباد مما لا يسقط بشبهة، فإنه إذا طرأت عليه شبهة بعد
ثبوته لا يسقط بها، بل إذا كانت الشبهة مقارنة له لا منع هذه الشبهة عن الانعقاد كنكاح المازل. (القمر)

مما لا يسقط بشبهة، لا كونه مالا، بخلاف الحدود والقصاص مما يندرج بالشبهات، فإنه لا يثبت بشهادة النساء قطّ، وأيضاً هو أدنى درجة من المال بدليل ثبوته بالهزل الذي لا يثبت به المال، فلما كان المال يثبت بشهادة النساء فبالأولى أن يثبت بها النكاح.

إلا أن يكون السبب معيناً، استثناء مفرغ من قوله: "ومثله تعليل بالنفي" أي لا يقبل التعليل بالنفي في حال من الأحوال إلا في حال كون السبب معيناً، فإن عدمه يمنع وجود الحكم من وجه آخر؛ إذ لا وجه له.

كقول محمد ﷺ في ولد الغصب: إنه لم يضمن؛ لأنه لم يغصب، فإن من غصب جارية حاملاً، فولدت في يد الغاصب، ثم هلكا، يضمن قيمة الجارية دون الولد؛ لأن الغصب إنما وقع على الجارية دون الولد، فقد علل محمد ﷺ ههنا بالنفي بأن علة الضمان في هذه الصورة ليست إلا الغصب؛ فبانتفاءه ينتفي الضمان ضرورة، وهكذا قوله في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والعنبر: إنه لا خمس فيه؛ لأنه لم يؤجف عليه المسلمون؛ فإن علة وجوب خمس الغنيمة ليست إلا إيجاب المسلمين بالخيول، وهو مُنتفٍ ههنا.

[بيان استصحاب الحال]

والاحتجاج باستصحاب الحال، عطف على التعليل بالنفي، أي مثل الاطراد الاحتجاج

استثناء مفرغ من قوله إيجاب: أي مما يفهم من قوله: ومثله إيجاب، وهو عدم صلاحية التعليل بالنفي، والاستثناء المفرغ عبارة التعليل أي على نفي الحكم. (القمر) **إذ لا وجه له:** أي لوجود الحكم فإن ثبوت الحكم بدون العلة ممتنع، وهذا متعلق بقوله: يمنع. (القمر) **ليست إلا الغصب:** فالسبب للضمان متعين. (القمر)

ليست إلا إيجاب إيجاب: فالسبب لخمس الغنيمة متعين، قال ابن الملك: إنما يجب الخمس فيما إذا كان في أيدي الكفار وانتقل إلى المسلمين بإيجاب الخيل، والمستخرج من قعر البحر لم يكن في أيدي الكفار؛ لأن قعر الماء يمنع أيديهم، فلا يكون من الغنيمة، فلا يكون فيه الخمس. (القمر)

باستصحاب الحال في عدم صلاحيته للدليل، ومعناه طلب صحة الحال للماضي بأن يحكم على الحال بمثل ما حكم في الماضي، وحاصله إبقاء ما كان على ما كان بمجرد أنه لم يوجد له دليل مُزيل، وهو حجة عند الشافعي رحمته الله استدلالاً ببقاء الشرائع بعد وفاته عليه السلام، وعندنا هو ليس بحجة؛ **لأن المُنْبِت ليس يُمَبِّق**، فلا يلزم أن يكون الدليل الذي أوجبه ابتداءً في الزمان الماضي مُبْقِيًا له في زمان الحال؛ لأن البقاء عرض حادث غير ^{أي الحكم} الوجود، ولا بد له من سبب على حدة، وأما بقاء الشرائع فلقيام الأدلة على كونه خاتم ^{أي للبقاء} النبيين، ولا يبعث بعده أحد ينسخها لا بمجرد استصحاب الحال.

إبقاء ما كان إلخ: أي وجود الشيء دليل على بقاءه مادام لم يظهر انتفاؤه بدليل، فاستصحاب الحال إثبات أمر في زمان الحال بناءً على أنه كان ثابتاً في الزمان الماضي، ومن ملحقاته الحكم بثبوت أمر في الواقع لثبوت الحكم ظاهراً كالحكم بثبوت الملك لذي اليد في نفس الأمر بناءً على ثبوت الملك له ظاهراً باليد. (القمر)

استدلالاً ببقاء الشرائع إلخ: فإن الشرائع أي الأحكام الثابتة بالدليل الشرعي باقية الآن لعدم وجود ما يزيلها، فبقاؤها الحال. (القمر) **لأن المُنْبِت إلخ:** أي لأن موجب الوجود ليس موجب بقاءه؛ لأن بقاء الشيء غير وجوده؛ لأنه عبارة عن استمرار الوجود بعد الحدوث، وربما يكون الشيء موجباً لحدوث شيء دون استمراره، فالحكم ببقائه بلا دليل. [فتح الغفار: ٣٧٨] **لأن المُنْبِت إلخ:** والمثبتون يقولون: قد دُعينا إلى استصحاب الحال، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ (الأنعام: ١٤٥) الآية، فكل ما لا يوجد في كتاب الله محرماً لا يكون محرماً، بل يكون باقياً على الإباحة الأصلية، ففي الآية عمل بالأصل وهو الإباحة والبراءة الأصلية، والمنكرون أي الحنفية يقولون: العمل بالأصل أي استصحاب الحال عمل بلا دليل؛ لأن وجود النفي وعدمه في زمان لا يدل على بقاءه، فإن الممكنات توجد بعد العدم، وتعدم بعد الوجود، ويقولون في جواب ما قال المثبتون سابقاً بأن قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾ (الأنعام: ١٤٥) إلخ ليس أمراً به أي بالعمل بالأصل، بل بالعمل بالنص، وهو ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ٢٩) فكل ما لم يوجد حرمة فيما أوحى إلى النبي ﷺ يكون حلالاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٩)، وأيضاً نقول بأنه لا يجوز لنا أن نحرم شيئاً مما في الأرض بطريق القياس، فإنه قياس في مقابلة النص، وقال في "التلويح" في ردّ ما قلنا: فله أيضاً جواب يظهر بالتأمل، فافهم وتدبر. هذا ملخص "تلويح". (السنبلي)

غير الوجود: لأنه عبارة عن استمرار الوجود بعد الحدوث.

وذلك الاستصحاب بالحال يتحقق في كل حكم عرف وجوبه بدليله، ثم وقع الشك في زواله من غير أن يقوم دليل بقاءه أو عدمه مع التأمل والاجتهاد فيه،^{أي ثبوته}
فكان استصحاب حال البقاء على ذلك الوجود موجباً عند الشافعي رحمته، أي حجة ملزمة على الخصم.

وعندنا لا يكون حجة موجبة، ولكنها حجة دافعة لإلزام الخصم عليه، وفائدة الخلاف تظهر فيما ذكره بقوله: حتى قلنا في الشقص إذا بيع من الدار، وطلب الشريك الشفعة فأنكر المشتري ملك الطالب في ما في يده، أي في السهم الآخر الذي في يده، ويقول: إنه بالإعارة عندك: إن القول قوله، أي قول المشتري، ولا تجب الشفعة إلا بينة؛ لأن الشفيع يتمسك بالأصل، وبأن اليد دليل الملك ظاهراً، والظاهر يصلح لدفع الغير، لا لإلزام الشفعة على المشتري في الباقي، وقال الشافعي رحمته: تجب بغير البينة؛
أو بالإجارة
أي الشفعة

بدليله: أي الدليل الشرعي أي دليل كان. (القمر) مع التأمل: أي مع طلب المزيل بالتأمل، وهذل الجهد، وعدم الظفر به. (القمر) موجباً: أي للبقاء وملزماً يصح الاحتجاج به على الخصم. (القمر)
حجة موجبة إلخ: ودليله ما قلنا من أن الموجب لا يوجب البقاء، له لعدم العلم بالغير مع الطلب جاز العمل به ضرورة كما بالتحري، وبقاء الشرائع بعده ~~حجة~~ بدليل لكن الحال حجة دافعة لإلزام الغير واستحقاقه؛ لأن الدفع أدنى والحال حجة من وجه، فلا يرث من المفقود قريبه؛ لأن عدم الإرث من باب الدفع فيثبت به، ولا هو منه؛ لأن الإرث من باب الإثبات، فلا يثبت به. كذا يفهم من "الدائر". (السنبلي)
موجبة: أي للبقاء وملزمة على الخصم. (القمر) ولكنها إلخ: الضمير عائد إلى استصحاب الحال، والتأنيث باعتبار الخير، والعجب أن المصنف رحمته قال أولاً: "إن المثبت ليس بمقبى فلا بد لبقائه من دليل على حدة" وهذا يقتضي أن لا يكون استصحاب الحال حجة أصلاً، لا دافعة ولا موجبة كما هو مختار ابن الهمام وأتباعه. (القمر)
إذا بيع إلخ: وكذا إذا بيع جميع الدار، وطلب الجار الشفعة، وأنكر المشتري ملك الطالب في الدار المشفوع بها فالقول قول المشتري، ولا يجب الشفعة إلا بالينة. (القمر) أن القول قوله: أي يتوجه الحلف على المشتري. (القمر)
إلا بينة: أي على أن ما في يد الطالب من الدار ملكه. (القمر) يصلح لدفع الغير: حتى لو ادعى أحد ملك السهم الذي في يد الشفيع لا يقبل قوله بدون البينة. (القمر)

لأن الظاهر عنده يصلح للدفع والإلزام جميعاً؛ فيأخذ الشفعة من المشتري جبراً، وإنما ^{أي اليد} يضع المسألة في الشقص ليتحقق فيه خلاف الشافعي ^{أي الطالب} **رحمته**؛ إذ هو لا يقول بالشفعة في الجوار، وعلى هذا قلنا في المفقود: إنه حي في مال نفسه، فلا يقسم ماله بين ورثته، وميت في مال غيره؛ فلا يرث من مال مورثه؛ لأن حياته باستصحاب الحال، وهو يصلح دافعاً لورثته لا ملزماً على مورثه، ومن هذا الجنس مسائل أخرى كثيرة مذكورة في الفقه.

[بيان عدم صلاحية تعارض الأشباه للتعليل]

والاحتجاج بتعارض الأشباه، عطف على ما قبله، أي ومثل الاطراد الاحتجاج بتعارض الأشباه في عدم صلاحيته للدليل، وهو عبارة عن تنافي أمرين كل واحد منهما مما يمكن أن يلحق به المتنازع فيه.

كالمرافق

يصلح للدفع: فإن اليد دليل الملك، فيدفع بها دعوى الغير ويستحق بها الشفعة على المشتري. (القمر)

وإنما وضع المسألة إلخ: وما في "مسير الدائر": "وإنما وضع المسألة في الشقص" احتراز عن موضع الخلاف، فإن الشفعة بالجوار ليست بثابتة عنده، فمما لست أحصله. (القمر) **وعلى هذا:** أي على أن استصحاب الحال ليس بحجة عندنا. (القمر) **وعلى هذا قلنا إلخ:** قال في "التنوير": ينبغي لمنكري الاستصحاب أن يقولوا في هذه المسألة: إن المفقود مشكوك في حياته وموته، ولم يثبت أحد منهما، فلأجل ذلك لا يرث الأب؛ لأن شرط الإرث حياة الوارث بعد موت المورث، وحياة المفقود غير ثابت كما يقولون في المولود الذي لم يستهل؛ إنه لا يرث لعدم ثبوت حياته، وأيضاً أقرباء المفقود لا يرثونه؛ لأن شرط الإرث وفات المورث، ووفاته لم يثبت أيضاً فلم يثبت شرط وراثته ماله، فمن ثم يصير مال المفقود موقوفاً حتى يثبت باليقين موته، هذا ملخص ما في "التنوير". (القمر)

باستصحاب الحال: أي يحكم بحياته إلى المدة المعهودة باستصحاب الحياة الماضية للحياة الحالية. (القمر)

دافعاً: أي عن التملك في مال المفقود. (القمر) **لا ملزماً:** حتى يكون وارثاً من مورثه ومالكاً لماله. (القمر)

مسائل أخرى: قيل: من المسائل الخلافية ما إذا قال الرجل لعبده: "إن لم تدخل الدار اليوم فأنت حر" مضى اليوم ولم يدر أدخل أم لا؟ ثم قال المولى: دخلت الدار، فقال العبد: لم أدخل، فالقول للمولى عندنا، ولا يعتق العبد؛ لأن العبد متمسك باستصحاب الحال؛ لأن الأصل عدم الدخول، فلا يصلح حجة للإلزام على المولى، وعند الشافعي **رحمته** القول قول العبد؛ لأنه يصلح للإلزام، فيجعل كأن العبد أقام بينة على عدم الدخول فيعتق. (القمر)

على ما قبله: أي قول التعليل بالنفي. (القمر) **وهو:** أي الاحتجاج بتعارض الأشباه. (القمر)

كقول زفر رحمه الله في عدم وجوب غسل المرافق: **إن من الغايات ما يدخل في المعنى، كقولهم:**
 قرأت الكتاب من أوله إلى آخره، **ومنها ما لا يدخل كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾؛ فلا تدخل المرافق في وجوب غسل اليد بالشك؛** لأن الشك لا يثبت شيئاً أصلاً،
(البقرة: ١٨٧)
 وهذا عمل بغير دليل، أي هذا الاحتجاج الذي احتج به زفر رحمه الله عمل بغير دليل، فيكون
 فاسداً؛ لأن الشك أمر حادث، فلا بد له من دليل، فإن قال: **دليله تعارض الأشباه؟ قلنا:**
 هو أيضاً حادث لا بد له من دليل، فإن قال: **دليله دخول بعض الغايات مع عدم دخول بعضها؟ قلنا له:** هل تعلم أن المتنازع فيه من أي القبيل؟ فإن قال: أعلم، فقد زال الشك
 وجاء العلم، وإن قال: لا أعلم، فقد أقر بجهله وعدم الدليل معه، وهو لا يكون حجة علينا.
 والاحتجاج بما لا يستقل إلا بوصف يقع به الفرق، عطف على ما قبله، أي مثل الاطراد
 في عدم صلاحيته للدليل التمسك بالأمر الجامع الذي لا يستقل بنفسه في إثبات الحكم،
 إلا بانضمام وصف يقع به الفرق بين الأصل والفرع حيث لم يوجد هو في الفرع.
 كقوله في مس الذكر، أي قول الشافعية في جعل مس الذكر ناقضاً للوضوء:

إلى الليل: فالليل غير داخل في الصوم. (القمر) بالشك: أي الشك الذي ثبت بتعارض الأشباه. (القمر)
 تعارض الأشباه إلخ: أي وقوع أشباه هذه الغاية متعارضة في الحكم بأنه في بعضها الدخول وفي بعضها عدم
 الدخول، فهذا التعارض يوجب عدم دخول الغاية ههنا في المعنى، وحاصل قوله: "ما قلنا" ظاهر. (السنبلي)
 أن المتنازع فيه: أي المرافق من أي القبيل، أي من قبيل الغاية التي تدخل أو من قبيل الغاية التي لا تدخل. (القمر)
 فقد أقر بجهله: فيقال له: لا تجعل جهلك حجة على غيرك. (القمر) ما قبله: أي قال: التعليل بالنفي. (القمر)
 حيث لم يوجد هو: أي ذلك الوصف المنضم في الفرع، فيسقط اعتبار الوصف لإيجاب الحكم في الفرع، فلم
 يبق بعده إلا الأمر الجامع الغير المستقل بنفسه على إثبات الحكم ولا يتعدى به الحكم. (القمر)
 كقوله إلخ: أفيد أن هذا المثال فرضي، فإن من يقول: "إن مس الذكر حدث ناقض للوضوء" لا يقول بهذا، بل
 له دليل آخر، ولذا قال المصنف رحمه الله: "كقولهم" ولم ينسب هذا القول إلى فرقة، لكن في "الكشف" أن هذا قول
 بعض أصحاب الشافعي رحمه الله ممن لم يشم رائحة الفقه. (القمر)

إنه مسّ الفرع فكان حدثاً كما إذا مسّه وهو يبول، فهذا قياس فاسد؛ لأنه إن لم يعتبر في المقيس عليه قيد البول كان قياس المسّ على نفسه، وهو خلف، وإن اعتبر فيه ذلك القيد يكون فارقاً بين الأصل والفرع؛ إذ في الأصل الناقض هو البول، ولم يوجد في الفرع، أي هذا القيد وقد عارض هذا القياس الحنفية معارضة الفاسد بالفاسد فقالوا: إن الله تعالى مدح المستنحيين بالماء في قوله: ﴿فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾، ولا شك أن فيه مسّ أي بعد الحجر أي في مسجد قباء (التوبة: ١٠٨) الاستنجاء بالماء الفرع، فلو كان حدثاً لما مدحهم به، وهذا كما ترى. أي مس الفرع

[بيان عدم صلاحية الوصف المختلف فيه للتعليل]

والاحتجاج بالوصف المختلف فيه، عطف على ما قبله، أي مثل الاطراد في عدم صلاحيته الدليل الاحتجاج بالوصف الذي اختلف في كونه علة، فإنه أيضاً فاسد كقولهم في الكتابة الحالة أي الشافعية في عدم جواز الكتابة الحالة: إنها عقد لا يمنع من التكفير أي من إعتاق هذا العبد المكاتب بالتكفير، فكان فاسداً كالكتابة بالخمر، أي بالكتابة الحالة

وهو خلف: أي باطل لعدم الأصل الذي يلحق الفرع به، ففات ركن القياس. (القمر) فيه: أي في الدليل إلخ، وقال بعد ذلك: وهو كما ترى، أي فاسد، وجه فساد هو الذي قاله الشارح رحمه الله في فساد قولهم بأنه إن لم يعتبر قيد الماء يكون قياس الشيء على نفسه، وهو باطل، وإن لم يعتبر يكون قياساً مع الفارق؛ لأن المدح في المقيس عليه يكون بواسطة الماء، وفي الفرع مسّ محض، فظهر فساد. (السنبلي) ذلك القيد: أي قيد البول. (القمر) وهذا كما ترى: يعني أن هذا الاستدلال غير تام فإن الكلام في مسّ الذكر بدون الاستنجاء، وأما مسّ الذكر حال الاستنجاء فأمر ضروري لا كلام فيه، لكنه يصلح معارضة لقياس الشافعي رحمه الله، فإن رتبة الجواب الموافقة بدليل المستدل الفاسد بالفاسد والصحيح بالصحيح. كذا في "التفسير الأحمدى". (القمر)

بالوصف المختلف فيه: أي الذي اختلف في كونه علة للحكم مع الاتفاق في وجوده في الأصل والفرع. في الكتابة الحالة: أي أن يشترط بدل الكتابة حالاً، وحكمه أنه كما امتنع المكاتب عن الأداء يرّد في الرق، كذا في "الهداية". (القمر) فكان فاسداً: لأن الكتابة الصحيحة تمنع جواز إعتاق المكاتب عن الكفارة. (القمر) كالكتابة بالخمر: أي كالكتابة التي جعل بدلها الخمر. (القمر)

فإن هذا القياس غير تام؛ لأن فساد الكتابة بالخمر إنما هو لأجل الخمر، لا لعدم منعها من التكفير، والكتابة عندنا لا تمنع من التكفير مطلقاً، سواء كانت حالة أو مؤجلة، فلا بد للخصم من إقامة الدليل على أن الكتابة المؤجلة تمنع من التكفير حتى تكون الحالة فاسدة لأجل عدم المنع من التكفير.

[بيان عدم صلاحية الوصف الذي لا شك في فساده للتعليل]

والاحتجاج بما لا شك في فساده، عطف على ما قبله، أي مثل الاطراد في البطلان الاحتجاج بوصف لا يشك في فساده، بل هو بديهي كقولهم أي الشافعية في وجوب الفاتحة وعدم جواز الصلاة بثلاث آيات: الثلاث ناقص العدد عن سبعة، أي عن سورة الفاتحة، فلا تتأدى به الصلاة كما دون الآية لا يتأدى به الصلاة لأجل ذلك، فإن هذا القياس بديهي الفساد؛ إذ لا أثر للنقصان عن السبعة في فساد الصلاة، وإنما لم تجز

فإن هذا القياس إلخ: أي احتجت الشافعية في هذا القياس بوصف كون الكتابة غير مانع من التكفير على فساد الكتابة الحالة قياساً لها على الكتابة بالخمر بجامع كون الكتابتين غير مانع من التكفير، فيجب على الشافعية أن يثبتوا أن سبب جواز الكتابة المؤجلة عند الحنفية هو كونها مانعة من التكفير ليلزم على ذلك فساد الكتابة الحالة لعدم وجود سبب جواز الكتابة فيها، أي كونها مانعة؛ لأنها ليست بمانعة فافهم. (السنيلي)

إنما هو لأجل الخمر: لأن الخمر ليس بمال متقوم عندنا. (القمر) لا تمنع: أي قبل أداء شيء من بدل الكتابة، كذا في "الدر المختار". (القمر) من التكفير: أي من إعتاق العبد المكاتب عن الكفارة. (القمر)

على ما قبله: أي قوله التعليل بالنفي. بل هو: أي لبطلان الاحتجاج بوصف لا شك في فساده بديهي لا حاجة إلى ذكره، وإنما ذكره للتنبيه على أن بعض استدلالات المخالف من هذا القبيل. (القمر)

لأجل ذلك: أي لأجل النقصان من السبعة. (القمر) إذ لا أثر للنقصان إلخ: أي لا عندنا ولا عند الشافعي عليه السلام، أما عندنا فظاهر، وأما عند الشافعي عليه السلام، فلأن قراءة الفاتحة فرض عنده، وهي سبع آيات، أما لو قرأ سبع آيات أخرى سوى الفاتحة بطلت الصلاة عنده، فلا دخل لسبع الآيات في صحة الصلاة. (القمر) وإنما لم تجز إلخ: هذا دفع سؤال ظاهر يرد علينا من أنكم لم تقولون بعدم أجزاء الصلاة بقراءة ما دون الآية فيها؟ فقال مجيباً لذلك: وإنما لم تجز، أي وجه عدم أجزاء ما دون الآية ليس بذلك، بل هو غيره من كونه لا يسمى قرآناً. (السنيلي)

بما دون الآية؛ لأنه لا يسمى قرآنًا في العرف وإن سمي به في اللغة.

والاحتجاج بلا دليل، عطف على ما قبله، أي مثل الاطراد في البطلان الاحتجاج بلا دليل لأجل النفي بأن يقول: هذا الحكم غير ثابت؛ لأنه لا دليل عليه، فإن ادّعى أنه غير ثابت في ذهن المستدلّ فلا شك في جوازه؛ لأن عدم وجدانه الدليل يقتضي عدم وجدانه الحكم في علمه، وإن ادّعى أنه غير ثابت في نفس الأمر لعدم وجدان الدليل عليه فاختلفوا فيه؛ فقليل: هو جائزة لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الآية، فإنه تعالى علّم نبيه ﷺ الاحتجاج بلا أحد دليلًا على عدم حرمة، وقيل: جائزة في الشرعيات دون العقلية؛ لأن مدّعي النفي والإثبات في العقلية مدّعي حقيقة الوجود والعدم، فلا بد له من دليل، ولا يكفي عدم الدليل، بخلاف الشرعيات؛ فإنها ليست كذلك، وعند الجمهور: ليس بحجة أصلاً، لا في النفي ولا في الإثبات؛

اللغة: أي بالقرآن لوجود القراءة فيه أيضًا. (الحشي) على ما قبله: أي قوله: التعليل بالنفي. (القمر)

بأن يقول: أي المجتهد بعد البحث والتفتيش التام إذا لم يجد دليلًا لهذا الحكم إلخ. (القمر)

وإن ادّعى أنه غير إلخ: أي يقول أو يعتقد أنه ليس من الله تعالى. (القمر) فقليل: القائل بعض الشافعية، ومنهم القاضي البيضاوي، كذا قيل. (القمر) محرّمًا: أي طعامًا محرّمًا ﴿وَعَلَى طَائِعٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْنَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ (الأنعام: ١٤٥) الآية. (القمر) فإنه تعالى علّم نبيه إلخ: ونحن نقول: إن الاحتجاج بلا دليل من الشارع صحيح؛ لأن علمه محيط بالأدلة، وهو الشارع للأحكام والواضع للأدلة، فشهادته على عدم الدليل الموجب للحرمة دليل للقطع على عدم الدليل، فإن الشارع ليس ساهيًا ولا عاجزًا، بخلاف البشر فإن السهو والعجز يلازمهم، كذا قال المصنف رحمه الله في شرحه. (القمر) على عدم حرمة: أي حرمة الطعام سوى المستثناة. (القمر)

دون العقلية: أي يجب على النافي إقامة الدليل في العقلية دون الشرعيات. (القمر)

ليست كذلك: أي فإن الشرعيات ليست كالعقلية، فمدارها على النقل. (القمر)

وعند الجمهور: أي من أصحابنا والشافعية ليس بحجة أصلاً، فإن عدم وجدان الدليل لا يوجب انتفاء الدليل في الواقع ولا انتفاء المدلول فيه، فإذا لم يجد المجتهد بعد البحث التام دليلًا على الحكم فيقول: إنه لا حكم عليه من الشارع لا بالنفي ولا بالإثبات، لا أن يقول: إن نفي هذا الحكم من الشارع، فإنه لا دليل عليه. (القمر)

لقله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أمر النبي ﷺ بطلب الحجة والبرهان على النفي والإثبات جميعاً، هذا ما عندي في حلّ هذا المقام. ولما فرغ من بيان التعليلات الصحيحة والفاصلة شرع في بيان ما يؤتى التعليل لأجله صحيحاً وفاقداً، فقال:

[بيان أقسام ما ثبت بالتعليل]

وجملة ما يُعلّل له أربعة، إلا أن الصحيح عندنا هو الرابع على ما سيأتي، وقال بعض الشارحين: إنه بيان لحكم القياس بعد الفراغ من شرطه وركنه، وهو خطأ فاحش، بل بيان حكمه

وقالوا: أي اليهود والنصارى: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (البقرة: ١١١) لفّ بين قول الفريقين، والهود جمع هائد ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ (البقرة: ١١١) والأمنية أفعولة من التمني، ﴿قُلْ﴾ (البقرة: ١١١) يا محمد، ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ (البقرة: ١١١) على هذا الحصر، ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: ١١١) في دعواكم. (القمر)

وقالوا لن يدخل إلخ: قلت: قال ذلك يهود المدينة ونصارى نجران لما تناظروا بين يدي النبي ﷺ، أي قال اليهود: لن يدخلها إلا اليهود، وقال النصارى: لن يدخلها إلا النصارى، تلك المقولة أمانيتهم شهواتهم الباطلة، والأمان جمع أمنية، وكان أصله أمنية. (السنبلي) **على النفي**: أي نفي دخول المسلمين الجنة. (القمر)

والإثبات جميعاً: أي إثبات دخول اليهود والنصارى في الجنة. (القمر)

هذا ما عندي إلخ: كذا في النسخ الصحيحة الحاضرة عندي، وهكذا رأيت في نسخة مكتوبة بيد الشارح رحمه الله، ثم أعلم أن ما ذكره الشارح رحمه الله مذكور في "الكشف" وغيره، فمعنى قول الشارح رحمه الله: هذا ما عندي إلخ هذا ما حضر عندي في حلّ هذا المقام، فليس في هذا القول شائبة من الادعاء، وما في "مسير الدائر": وما ادّعى في بعض الشرح أي "نور الأنوار" بقوله: "هذا من عندي في حلّ هذا المقام" فلا يخلو من محض الادعاء في الكلام، فمعني على عدم وجدان النسخة الصحيحة، ولو سلمنا فيحتمل أن يحمل على التوارد، فليس حينئذ محض الادعاء في الكلام، والله أعلم بمراد عباده. (القمر) **ما يعلّل له**: أي يستنبط له علة بالرأي ويتصور التعليل لأجله. (القمر)

بعض الشارحين: أي صاحب "تعليل الأنوار بأصول المنار"، كذا قيل. (القمر)

وهو خطأ فاحش: والتأويل بأن مراد بعض الشارحين بالحكم ما يؤتى التعليل لأجله لا يعني عن الحق شيئاً، فإن هذا تأويل بلا طائل، قال في "المنهية": ولعل منشأ الغلط أنه فهم من الحكم الشيء الثابت بالقياس، ولم يفهم أن الحكم بمعنى الخاصة، والأثر المرتب عليه من كونه خطأ، أو صواباً، قطعياً، أو ظنياً على ما نص في "اليزدوي" وغيره. (القمر)

الذي سيحيي فيما بعد في قوله: وحكمه الإصابة بغالب الرأي، وهذا بيان ما ثبت بالتعليل.

الأول: إثبات الموجب أو وصفه، أي إثبات أن الموجب للحرمة أو وصفه هذا.

والثاني: إثبات الشرط أو وصفه، أي إثبات أن شرط الحكم أو وصفه هذا.

والثالث إثبات الحكم أو وصفه، أي إثبات أن هذا حكم مشروع أو وصفه، فلا بد ههنا

من أمثلة ست، وقد يبينها بالترتيب، فقال: كالجنسية حرمة النساء، مثال لإثبات الموجب

فإثبات أن الجنسية وحدها موجبة لحرمة النساء مما لا ينبغي أن يثبت بالرأي والتعليل،

وإنما أثبتناه بإشارة النص؛ لأن ربا الفضل لما حرم بمجموع القدر والجنس فشبها

الفضل وهي النسبة ينبغي أن تحرم بشبهة العلة، أعني الجنس وحده أو القدر وحده.

وصفة السوم في زكاة الأنعام، مثال لإثبات وصف الموجب، فإن الأنعام موجبة للزكاة،

ووصفها وهو السوم مما لا ينبغي أن يتكلم فيه ويثبت بالتعليل، وإنما أثبتناه بقوله **عَلَيْهَا**:

"في خمس من الإبل السائمة شاة"،* وعند مالك **ﷺ**: لا تشترط الإسامة لإطلاق

حرمة النساء: فيحرم بيع ثوب هروي بثوب هروي نسيئة. (القمر) **حرمة النساء إلخ**: فبتعليل القدر والجنس

لحرمة ربا الفضل في المنصوص عليه ثبت إثبات الموجب هو الجنس وحده أو القدر وحده لحرمة النساء، وأيضاً

تعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه. (السنيلي) **مما لا ينبغي إلخ**: لأنه لم يوجد أصل نقيضه عليه. (القمر)

وإنما أثبتناه بإشارة النص: والثابت بإشارة النص كالثابت بالنص صراحة، وقال الإمام الشافعي **ﷺ**: إن

الجنس بانفراده ليس بسبب لحرمة النساء؛ لأن بالنقدية وعدم النقدية لا يثبت إلا شبهة الفضل، وحقيقة الفضل

غير مانعة للبيع وإن اتحد الجنس، حتى جاز بيع ثوب هروي بثوبين هرويين، فلأن لا يمنع شبهة الفضل بالطريق

الأولى. (القمر) **فشبها الفضل**: أي شبهة الربا، وهو الفضل الخالي عن العوض، فإن في النسبة شبهة الفضل،

وهي الحلول في أحد الجانبين؛ لأن النقد خير من النسيئة. (القمر)

أعني الجنس إلخ: فإن الجنس وحده أو القدر وحده شطر العلة ففيه شبهة العلية. (القمر)

مما لا ينبغي إلخ: لعدم وجود أصل يقاس عليه. (القمر) **لا تشترط إلخ**: فيجب الزكاة في الإبل العلوقة. (القمر)

*مر تخرجه.

قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾.

والشهود في النكاح، مثال الشرط؛ فإن الشهود شرط في النكاح، ولا ينبغي أن يتكلم فيه بال رأي والعلة، وإنما ثبتته بقوله عليه السلام: "لا نكاح إلا بشهود"، وقال مالك رحمته الله: لا يشترط فيه الإشهاد بل الإعلان لقوله عليه السلام: "أعلنوا النكاح ولو بالدف".**

وشرط العدالة والذكورة فيها، أي في شهود النكاح، مثال لإثبات وصف الشرط، فإن الشهود شرط، والعدالة والذكورة وصفه، ولا ينبغي أن يتكلم فيه بالتعليل، بل نقول: إطلاق قوله عليه السلام: "لا نكاح إلا بشهود" يدل على عدم اشتراط العدالة والذكورة، والشافعي رحمته الله يشترطه لقوله عليه السلام: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل"،*** ولكونه ليس بمال كما نقلناه سابقاً. والبُتراء، تصغير براء التي تأنيث الأبر، والمراد به الصلاة بركة واحدة، وهو مثال للحكم، أي إثبات أن هذا الصلاة مشروعة أم لا؟ ولا ينبغي أن يتكلم فيه بالرأي والعلة،

خذ: أي يا محمد، ﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٣) أي المتخلفين من الجهاد كأي لُبابة الذين حضروا بالندامة والتوبة ﴿صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (التوبة: ١٠٣) يا محمد، بالصدقة ﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة: ١٠٣) أي بالصدقة. (القمر) ولكونه ليس بمال إلخ: أي لأن النكاح ليس بمال فشابه الحدود والقصاص، وشهادة النساء فيهما غير مقبولة، فكذا لا يجوز في النكاح، فيشترط الذكورة في شهود النكاح. (السنبلي) نقلناه سابقاً: أي في ذكر التعليقات الفاسدة. (القمر) الأبر: هو في الأصل مقطوع الذنب، ثم جعل عبارة عن الناقص. (القمر)

* أخرجه البيهقي، وقال الزيلعي: غريب، وورد في معناه حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: البغايا التي ينكحن أنفسهن بغير بينة، أخرجه الترمذي وغيره، قال: والصحيح روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً: لا نكاح إلا بينة، وأخرجه عبد الرزاق موقوفاً عليه، وسيجيء لك زيادة تفصيل على هذا. [إشراق الأبصار: ٣٠]** أخرج الترمذي رقم: ١٠٨٩، باب ما جاء في إعلان النكاح عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف، قال الترمذي: هذا حديث غريب حسن في هذا الباب.*** رواه الدارقطني من عائشة رضي الله عنها، وفيه يزيد بن سنان وأبوه، قال الدارقطني: هو وأبوه ضعيفان، وقال النسائي: هو متروك الحديث، وضعفه أحمد وغيره. [إشراق الأبصار: ٣٠]

وإنما أثبتنا عدم مشروعيتها بما روي أنه عليه السلام نهي عن البتراء* والشافعي رحمته الله يجوزها أي الصلاة بركعة** عملاً لقوله عليه السلام: "إذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة"***

وصفة الوتر، مثال لإثبات صفة الحكم، فإن الوتر حكم مشروع، وصفته كونه واجباً أو سنة، ولا يُتكلّم فيه بالرأي، فأثبتنا وجوبه بقوله عليه السلام: "إن الله تعالى زادكم صلاة، ألا وهي الوتر"،*** والشافعي رحمته الله يقول: إنها سنة؛ لقوله عليه السلام: "لا إلّا أن تطوّع" حين سأله الأعرابي بقوله: "هل عليّ غيرهن؟"****

[تعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه]

والرابع من جملة علة ما يعلّل له: تعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه ليثبت فيه، أي الحكم في ما لا نص فيه بغالب الرأي دون القطع واليقين،

فليوتر بركعة إيج: ونحن نقول: معناه فليضمّ مع الصلاة التي صلى ركعة لتكون وترًا مثلاً إن صلى اثنتين فتصيران ثلاثة. (السنبلي) **دون القطع:** فإن المجتهد يخطئ ويصيب. (القمر)

*رواه ابن عبد الله عن عثمان بن محمد بن ربيعة بن عبد الرحمن عن عبد العزيز الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها، وذكره ابن عبد الحق المحدث في الأحكام، كذا في البرهان. [إشراق الأبصار: ٣١، ٣٠]

**أخرجه البخاري رقم: ٩٤٦، باب ما جاء في الوتر، ومسلم رقم: ٧٤٩، باب صلاة الليل مثنى والوتر ركعة من آخر الليل، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

***أعلم أن هذا الحديث روي عن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر، وابن عباس، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وخارجة بن حذافة، وأبي بصرة الغفاري رضي الله عنه، أما حديث عمرو وعقبة فأخرجهما إسحاق بن راهويه في مسنده، وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فرواه الدارقطني. [إشراق الأبصار: ٣١]

****أخرجه البخاري رقم: ٤٦، باب الزكاة من الإسلام، ومسلم رقم: ١١، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

فالتعديّة حكم لازم عندنا لا يصحّ القياس بدونه، والتعليل يساويه في الوجود جائز عند الشافعي ^{أي للقياس}؛ لأنه يجوز التعليل بالعلّة القاصرة كالتعليل بالثمنية في الذهب والفضة لحرمة الربا؛ فإنها لا تعدّي منهما، فالتعليل عنده لبيان لِمّة الحكم فقط، ولا يتوقّف على التعديّة؛ لأن صحة التعديّة موقوفة على صحتها ^{أي بالإجماع} في نفسها، فلو توقّف صحتها في نفسها على صحة تعديتها لزم الدور. والجواب: أن صحتها في نفسها لا تتوقّف على صحة تعديتها، بل على وجودها في الفرع، فلا دور. والدليل لنا: أن دليل الشرع

فالتعديّة حكم لازم إلخ: الحاصل أن التعليل عندنا ليس إلا لتعديّة الحكم في محل المنصوص إلى محل آخر، فيكون التعليل والقياس واحدًا، وعند الشافعي ^{عليه السلام} يجوز التعليل لزيادة القبول وسرعة الوصول والاطلاع على حكمة الشارع، فيوجد بدون القياس، وخلاصة الكلام أن التعليل عند الشافعي ^{عليه السلام} أعم من القياس؛ لأنه صحيح عنده من غير اشتراط التعدي، وحكمه ثبوت الحكم في المنصوص عليه بالعلّة، فإن كانت العلة متعديّة ثبت الحكم بها في الفرع ويكون قياسًا، وإن لم يكن متعديّة بقي الحكم مقتصرًا على الأصل، ويكون تعليلًا مستقيمًا كالنص الذي هو والذي هو خاص. (السنبلّي) **يساويه:** أي للقياس، فإذا لم يصحّ القياس بدون التعديّة لم يصحّ التعليل بدون التعديّة أيضًا، فإن الملزوم ينتفي بانتفاء اللازم. (القمر) **في الوجود:** أي لا في المفهوم ولا في الصدق. (الحشي)

جائز عند الشافعي ^{عليه السلام}: يعني أن التعديّة ليس بلامر للتعليل عنده، فإذا أفاد التعليل تعديّة للعلّة إلى الفرع كان قياسًا، وإذا لم يُفد التعليل التعديّة، بل يكون مقصورًا على محل النص لم يكن قياسًا، فكان التعليل عنده أعم من القياس. (القمر) **لأنه يجوز إلخ:** وأما المحققون من الحنفية فلا يجوزون هذا التعليل. (القمر)

بالعلّة القاصرة: أي التي لا توجد في الفرع، ثم اعلم أن النزاع إنما هو في علّة استنبطت لمناسبة بين الحكم والعلّة، وأما العلة المنصوصة بالنص أو الإجماع فيجوز أن تكون قاصرة مختصة بالأصل بالاتفاق، ولا نزاع فيه، وحصلت الفائدة أيضًا، وهي علمنا بإعلام الشارع أن هذه العلة هي المؤثرة، وآية فائدة أعظم من هذه؟ (القمر)

فإنها لا تعدّي إلخ: إذ غير الحجرين لم يُخلق ثمنًا. (القمر) **في صحتها:** الضمير إلى التعليل، والتأنيث قيل: لأنه كان في الأصل تعليلة، وقيل: لأن التعليل بمعنى العلة. (الحشي) **والجواب أن صحتها:** أي صحة العلة في نفسها إلخ، ويمكن أن يجاب عنه بأن هذا التوقّف من الجانبين توقّف معيّة كما في المتضايقين فلا دور. (القمر)

والدليل لنا إلخ: هذا الدليل منقوض بالتعليل بالعلّة القاصرة المنصوصة بنص ظني كخبر الواحد، فإنه يقتضي أن لا يجوز هذا التعليل أيضًا لجريان مقدماته فيه فافهم، وقال صاحب "التلويح": لا نزاع في التعليل بالعلّة القاصرة الغير المنصوصة، فإننا إن أريد عدم الجزم بعليتها فلا نزاع، فإن الشافعية أيضًا يقولون بعدم الجزم، وإن أريد عدم =

لا بد أن يكون موجباً للعلم أو العمل، والتعليل لا يفيد العلم قطعاً، ولا يفيد العمل أيضاً في المنصوص عليه؛ لأنه ثابت بالنص، فلا فائدة له إلا ثبوت الحكم في الفرع، وهو معنى التعدية، والتعليل **لأقسام الثلاثة الأول** ونفيها باطل، يعني إن إثبات سبب أو شرط أو حكم ابتداءً بالرأي وكذا نفيها باطل؛ إذ لا اختيار ولا ولاية للبعد فيه، وإنما هو إلى الشارع، وأما لو ثبت سبب أو شرط أو حكم من نص أو إجماع، وأردنا أن نُعدّيه إلى محل آخر، فلا شك أن ذلك في الحكم جائز بالاتفاق؛ إذ له وضع القياس، وأما في السبب والشرط فلا يجوز عند العامة، ويجوز عند فخر الإسلام أي التعدية أي لمصلحة الحكم، مثلاً إذا قسنا اللواط على الزنا في كونه سبباً للحدّ بوصف مشترك بينه وبين اللواط ليتمكن جعل اللواط أيضاً سبباً للحدّ يجوز عنده لا عندهم، فإن كان المصنف أي لمصلحة الحكم تابعاً لفخر الإسلام أي لمصلحة الحكم كما هو الظاهر فمعنى فخر الإسلام العامة

الظن فبعد غلبة رأي المجتهد إلى عليتها، وترجح عليتها عنده بأمارات معتبرة في استنباط العلل لا معنى لعدم الظن، وأما عند عدم الرجحان فلا نزاع، وعند تعارض الوصف القاصر والمتعدي فالعلة هو المتعدي فلا نزاع أيضاً. (القمر)

لا بد أن يكون إلخ: إذ لو خلا عن العلم والعمل كليهما لكان عبثاً. (القمر) **والتعليل:** أي بالقاصر لا يفيد العلم قطعاً فإن العلة القاصرة توجب غلبة الظن. (القمر) **لأنه:** أي لأن العمل في المنصوص عليه ثابت بالنص، أي لا بالعلة فإن النص فوق التعليل، فيضاف الثبوت إلى النص لا إلى العلة.

فلا فائدة له: أي للتعليل إلا ثبوت إلخ، ولما لم يكن العلة متعديّة إلى الفرع، بل تكون قاصرة فيكون التعليل بلا فائدة، فعلم أنه لا يجوز التعليل بالعلة القاصرة فإنه عبث، ولقائل أن يقول: إن فائدتها زيادة الإطمينان بالأحكام والإطلاق على حكمة الشارع في شرعيتها. (القمر) **وهو:** أي ثبوت الحكم في الفرع. (القمر)

ابتداء: أي لا تعدية بأن يكون مقيساً على الأصل المنصوص. (القمر) **فيه:** أي في إثبات السبب أو الشرط أو الحكم بدون التعدية. (القمر) **وأما في السبب والشرط:** بالتعليل أي ما لا نص فيه فلا يجوز إلخ. (القمر)

ويجوز إلخ: لأن الوصف الذي هو دال على تعيين السبب في الأصل أو على تعيين الشرط فيه لما وجد في الفرع فيعدّي السببية والشرطية أيضاً إلى الفرع بأن جعلناه سبباً أو شرطاً أيضاً، ألا ترى إلى قياس أمير المؤمنين علي عليه السلام شرب الخمر على القذف فقال: إنه كما أن القذف علة لإقامة الحدّ أي ثمانين جلدة كذلك شرب الخمر علة لهذا الحدّ، فتعدّي العلة بالقياس وقبل الصحابة عليهم السلام قوله. (القمر) **فخر الإسلام** عليه السلام: وكذا عند القاضي أبي زيد "تنوير". (الحشي) **بوصف مشترك بينه:** أي بين الزنا وبين اللواط، وهو سفح ماء محرّم في محل مشتهى. (القمر)

كونه باطلاً أنه باطل ابتداءً لا تعديةً، وإلا فالمراد به البطلان مطلقاً ابتداءً وتعديةً.

فلم يبق إلا الرابع، يعني لم يبق من فوائد التعليل إلا التعدية إلى ما لا نص فيه. ولما كان هذا تارةً على سبيل القياس الجلي وتارةً على سبيل الاستحسان وهو الدليل الذي يعارض القياس الجلي أشار إلى بيانه بقوله:

[بيان الاستحسان]

والاستحسان يكون بالأثر والإجماع والضرورة، والقياس الخفي يعني أن القياس الجلي يقتضي شيئاً، والأثر والإجماع والضرورة والقياس الخفي يقتضي ما يُضادّه، فيترك العمل بالقياس، ويُصار إلى الاستحسان، فيبين نظير كل واحد ويقول:

كالسلم مثال للاستحسان بالأثر، فإن القياس يأبى جوازه؛ لأنه بيع المعدوم ولكن جوّزناه بالأثر، وهو قوله **عليه السلام**:

وإلا: أي إن لم يكن تابعاً لفخر الإسلام **عليه السلام**. (القمر) **فلم يبق إلخ:** أي لم يبق للتعليل حكم سوى التعدية، فلو خلا عنها أيضاً كما خلا عن العلم كان عبثاً وبطلاً، وأما العلة القاصرة المنصوصة فليست على هذا الديدن؛ لأنها مفيدة للعلم؛ إذ الشارع لما نص عليها فقد أفاد علماً بأنها هي المؤثرة في الحكم، ولا فائدة أعظم منها. (السنبلي) **القياس الجلي:** أي الذي يدرك بظاهر الأمر. (القمر) **وهو الدليل الذي إلخ:** نصاً كان، أو إجماعاً، أو قياساً خفياً، وإنما سمي هذا الدليل استحساناً لاستحسانهم ترك القياس الجلي به، فكان هذا مستحسناً، وشاع في كتب الأصول؛ لأنه إذا أطلق الاستحسان يُراد به القياس الخفي. (القمر) إجماعاً كان أو نصاً أو قياساً خفياً كما في "التلويح". (الحشي) **بالأثر:** أي النص كتاباً كان أو سنة. (القمر)

فترك إلخ: لأن من شرط صحة القياس عدم النص، والإجماع مثل النص في إيجاب الحكم ابتداءً، والضرورة في حكم الإجماع، والقياس الخفي إن كان أرجح فالعبرة له. (القمر) **الاستحسان:** وإطلاق الاستحسان على ذلك شائع في العرف. (الحشي) **كالسلم:** في "تنوير الأبصار": بيع آجل بعاجل. (القمر)

لأنه بيع المعدوم: فلا يجوز فإن عقد البيع لا بد له من مبيع موجود مملوك مقدور التسليم. (القمر)

ولكننا جوّزناه إلخ: وتركنا القياس الجلي، فأقمناه ذمة المسلم إليه مقام المعقود عليه في حكم جواز السلم. (القمر) **قوله عليه السلام:** وكذا في الحديث هي عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم. (الحشي)

"من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم".* **والاستصناع**، مثال للاستحسان بالإجماع، وهو أن يأمر إنساناً مثلاً بأن يخز له خُفّاً بكذا، ويبيّن صفته ومقداره، ولم يذكر له أجلاً، فإن القياس يقتضي أن لا يجوز؛ لأنه يبيع المعلوم، ولكننا تركنا واستحسنّا جوازه بالإجماع ^{فتركنا القياس} لتعامل الناس فيه، وإن ذكر له أجلاً يكون سلماً. وتطهير **الأواني** مثال للاستحسان بالضرورة، فإن القياس يقتضي عدم تطهرها إذا تنجّست؛ لأنه لا يمكن عصرها حتى تخرج منها النجاسة، لكننا استحسنّا في تطهيرها لضرورة الابتلاء بها والخرج في تنجّسها.

وطهارة **سور سباع الطير** مثال للاستحسان بالقياس الخفي، فإن القياس الجلي يقتضي نجاسته؛ لأن لحمه حرام، والسور متولّد منه كسور سباع البهائم، لكننا استحسنّا لطهارته بالقياس الخفي، وهو أنه إنما تأكل بالمنقار، وهو عظم ظاهر من الحي والميت، بخلاف سباع البهائم؛ لأنها تأكل بلسانها، فيختلط لُعابها النجس بالماء. ثم لا خفاء... ^{فيتنجس سورها}

بالإجماع: بأن ينعقد الإجماع على خلاف القياس الجلي. (القمر) **لتعامل الناس فيه**: من زمن الرسول ﷺ إلى هذا الآن من غير تكثير. (القمر) **بالضرورة**: أي يترك القياس الجلي بضرورة دعت إليه. (القمر) **لأنه لا يمكن عصرها إلخ**: على أن الماء يتنجّس بملاقاة الآنية النجسة، والنجس لا يفيد الطهارة. (القمر) **سباع الطير**: كالبازي والصقر ونحوهما. (القمر) **والسور إلخ**: أي السور يكون باختلاط اللعاب، واللعب متولّد من اللحم الحرام النجس. (القمر) **سباع البهائم**: كالذئب والأسد. (القمر) **بالقياس الخفي**: الذي قوي أثره. (القمر) **عظم طاهر**: فيلاقي الطاهر بالطاهر، وهو لا يوجب التنجّس. (القمر)

* أخرجه البخاري رقم: ٢١٢٤، باب السلم في كيل معلوم، ومسلم رقم: ١٦٠٤، باب السلم، وابن ماجه رقم: ٢٢٨٠، باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم، والترمذي رقم: ١٣١١، باب ما جاء في السلف في الطعام والتمر، والنسائي رقم: ٤٦١٦، باب السلف في الثمار، وأبو داود رقم: ٣٤٦٣، باب في السلف عن أبي المنهال عن ابن عباس ؓ قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والستين والثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم.

أن الأقسام الثلاثة الأول مقدمة على القياس، وإنما الاشتباه في تقديم القياس الجلي على الخفي وبالعكس، فأراد أن يبين ضابطة ليعلم بها تقديم أحدهما على الآخر، فقال:

ولما صارت العلة عندنا **علة** بأثرها لا بدورها كما تقول الشافعية من أهل الطرد **قدّمنا** على القياس والاستحسان الذي هو قياس الخفي إذا قوي أثره؛ لأن المدار على قوة التأثير وضعفه، لا على الظهور والخفاء؛ فإن الدنيا ظاهرة والعقبى باطنة، لكنها ترجّحت على الدنيا بقوة أثرها من حيث الدوام والصفاء، وأمثله كثيرة، منها: سؤر سباع الطير المذكور آنفاً، فإن الاستحسان فيه قويّ الأثر؛ ولذا يقدم على القياس كما حرّرت، وفي هذا إشارة إلى أن العمل بالاستحسان ليس بخارج من الحجج الأربعة، بل هو نوع أقوى للقياس، فلا طعن على أبي حنيفة رحمته الله في أنه يعمل بما سوى الأدلة الأربعة.

وقدّمنا القياس لصحة أثره الباطن على الاستحسان

الأقسام الثلاثة: أي الاستحسان الذي يكون بالأثر والإجماع والضرورة. (القمر) **لا بدورها:** أي بدوران الحكم مع العلة وجوداً وعدماً، أو وجوداً. (القمر) **من أهل الطرد إلخ:** والعلة الطردية هي الوصف الذي اعتبر فيه دوران الحكم معه وجوداً أو عدماً عند البعض، ووجوداً عند البعض الآخر من غير نظر إلى ثبوت أثره في موضع بنص أو إجماع، والاحتجاج بها غير صحيح عندنا، والشافعية يحتجّ بها، ونحن نحتجّ بالعلة المؤثرة ونُدفع العلة الطردية على وجه يلجئ الشافعية إلى القول بالتأثير، والشافعية تدفع المؤثرة، ثم نجيبهم عن الدفع. (السنبلي) **على القياس:** أي الذي ضعف أثره وإن كان جلياً. (القمر) **قوي الأثر:** فإن ملاقة الطاهر بالطاهر له تأثير قوي في التطهر. (القمر) **هذا:** أي في قول المصنف رحمته الله: الاستحسان الذي هو القياس الخفي. (القمر)

فلا طعن إلخ: كما قال طعنًا من لا رواية له: إن حجج الشرع الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والاستحسان قسم خامس خارج عن الأربعة، فالعمل به عمل بما ليس بحجة شرعاً. (القمر)

وقدّمنا القياس: أي القياس الجلي إلخ، وهذا معطوف على قول المصنف رحمته الله: "قدّمنا" إلخ، ثم اعلم أن هذا القياس أي الذي يترجّح على الاستحسان بقوة أثره الباطن قليل الوجود فإنه لم يوجد إلا في سبع مسائل، كذا في "التحقيق"، وأما القسم الأول أي تقدم الاستحسان بقوة أثره على القياس فأكثر من أن يُحصى. (القمر)

لصحة أثره الباطن: أي وإن كان فاسداً بحسب الظاهر. (القمر) **على الاستحسان:** وتسمية هذا الاستحسان استحساناً مع أنه متروك غير مستحسن من باب التغليب، لا من باب الحقيقة. (القمر)

الذي ظهر أثره وخفي فساده كما إذ تلي آية السجدة في صلاته فإنه **يركع بها قياساً**، وفي الاستحسان لا يجزئه، الأصل في هذا: أنه إن قرأ آية السجدة يسجد لها، ثم يقوم فيقرأ ما بقي، ويركع إذا جاء أوان الركوع، وإن ركع في موضع آية السجدة وينوي التداخل بين ركوع الصلاة وسجدة التلاوة كما هو المعروف بين الحفاظ **يجوز قياساً لا استحساناً**، وجه القياس: أن الركوع والسجود **متشابهان** في الخضوع، ولهذا أطلق الركوع على السجود في قوله تعالى: ﴿وَحَرَّزَ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾، وجه الاستحسان: **أنا أمرنا بالسجود** وهو غاية التعظيم، والركوعُ دونه، ولهذا لا ينوب عنه في الصلاة، فكذا في سجدة التلاوة، فهذا الاستحسان ظاهر أثره، **ولكن خفي فساده**، وهو أن السجود في التلاوة لم يشرع **قربة مقصودةً** بنفسها وإنما المقصود التواضع، والركوع في الصلاة يعمل هذا العمل أي التواضع

الذي ظهر أثره: أي إذا نظر بأدنى نظر يُرى صحته، ثم إذا تأمل حق التأمل علم أنه فاسد. (القمر) **يركع بها:** أي إن شاء، إلا أن الركوع يحتاج إلى النية دون السجدة، كذا قال ابن الملك رحمته. (القمر) **يجوز إلخ:** بشرط إن نوى أدائها، فيه نص عليه محمد رحمته؛ لأن معنى التعظيم فيهما واحد، وينبغي ذلك التداخل للإمام مع كثرة القوم أو حال المخافة حتى لا يؤدي إلى التخليط. (السنيلي) **لا استحساناً:** لأن القياس في هذه المسألة مقدم على الاستحسان، قال محمد رحمته؛ وبالقياس نأخذ وإن كان الأصل هو العمل بالاستحسان؛ لأن القياس ترجح بما روي عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما أنهما أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة، ولم يرد غيرهما خلافاً، فكان كالإجماع، فقدم على الاستحسان لوجود المرجح، إلخ. من الطحطاوي. (السنيلي) **متشابهان:** أي صورة، وهذا القياس الجلي فاسد ظاهراً؛ لأن المشابهة الصورية لا تفيد حكماً شرعياً. (القمر) **وخر:** أي داود عليه السلام راكعاً أي ساجداً، سمي السجود ركوعاً؛ لأنه مبدأ السجود، أناب أي رجع إلى الله تعالى بالتوبة، كذا قال البيضاوي. (القمر) **إنا أمرنا بالسجود:** قال الله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾، (النجم: ٦٢) وأيضاً ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾، (علق: ١٩) وما في "مسير الدائر" فاسجد واقترب فليس في القرآن. (القمر) **لا ينوب:** أي الركوع عنه أي عن السجدة. (القمر) **ولكن خفي فساده:** فصار القياس قوي أثر الباطن. (القمر) **قربة مقصودة:** ولهذا لا يلزم بالنذر كما لا يلزم الوضوء بالنذر. (القمر) **التواضع:** ليحصل مخالفة المشركين فإنهم استكبروا ولم يتواضعوا. (القمر)

لا خارجها؛ فلهذا لم نعمل به، بل عملنا بالقياس المستتره صحته، وقلنا: يجوز إقامة الركوع مقام سجود التلاوة، بخلاف الصلاة فإن الركوع فيها مقصود على حدة والسجود على حدة، فلا ينوب أحدهما عن الآخر.

ثم المستحسن بالقياس الخفي تصح تعديته إلى غيره؛ لأنه أحد القياسين، غاية أنه خفي يقابل الجلي، بخلاف الأقسام الأخرى، يعني ما يكون بالأثر أو الإجماع أو الضرورة؛ لأنها معدولة عن القياس من كل وجه، ألا ترى أن الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب يمين البائع قياساً، ويوجبه استحساناً؛ فإنه إذا اختلفا في الثمن بدون قبض المبيع بأن قال البائع: بعتهما بألفين، وقال المشتري: اشتريتها بألف، فالقياس أن لا يحلف البائع؛ لأن المشتري لا يدعي عليه شيئاً حتى يكون هو منكراً،
البائع

لا خارجها: يعني أن الركوع خارج الصلاة لا ينوب عن سجدة التلاوة؛ لأن الركوع في غير الصلاة ليست قرينة ولا يحصل به التعظيم، فلا يتأذى به سجدة التلاوة. (القمر) وقلنا يجوز إلخ: كما يقوم الطهارة لغیر الصلاة للطهارة للصلاة لحصول المقصود. (القمر) هذا تقرير عامة المشايخ، وقال محمد بن سلمة: ما حاصله يرجع إلى أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان، والقياس الظاهر ههنا صحة إقامة السجدة الصليبية مقام التلاوة، والاستحسان عدم الصحة؛ لأن الصليبية قائمة مقام نفسها، فلا تقوم مقام غيرها، وجعل تأديتها بالركوع استحساناً والقياس بإباه؛ لأنه جعل القياس هو الظاهر، ومقابلته هو الاستحسان. كذا لخصته من "الطحطاوي" و"المراقي". (السنبلي)

بخلاف الصلاة إلخ: دفع دخل، تقريره: أن الركوع في الصلاة لا يتأذى به السجدة الصليبية، فينبغي أن لا يتأذى بالركوع سجدة التلاوة أيضاً لأنها مثلها؟ وحاصل الدفع منع المماثلة. (القمر)

على حدة: لوقوع الأمر مستقلاً لكل واحد من الركوع والسجود. (القمر) ثم المستحسن إلخ: أي الحكم المستحسن بالعلة الخفية، فالمراد بالقياس العلة؛ إذ لا يجوز القياس على الفرع كما هو الصحيح، والمراد بالتعدية إثبات ذلك الحكم في محل آخر، كذا قال أعظم العلماء مولانا عبد السلام ر. (القمر)

المستحسن: أي الحكم الثابت بالاستحسان. (الحشي) إلى غيره: أي إذا وجد فيه تلك العلة. (القمر)

بالأثر: أي النص الكتابي أو الحديث. (القمر) لأنها: أي لأن هذه الثلاثة صارت معارضة للقياس، فصارت هذه الثلاثة مخالفة للقياس، فلا تعدى إلى شيء. (القمر) أن الاختلاف: أي اختلاف البائع والمشتري. (القمر)

حتى يكون هو: أي البائع منكراً، والحلف لا يكون إلا على المنكر. (القمر)

فينبغي أن يسلم المبيع إلى المشتري، ويحلفه على إنكار الزيادة، ولكن الاستحسان أن يتحالف؛ لأن المشتري يدعي عليه وجوب تسليم المبيع عند نقد الأقل والبائع ينكره، والبائع يدعي عليه زيادة الثمن والمشتري ينكره، فيكونان مدعين من وجه ومنكرين من وجه فيجب الحلف عليهما، فإذا تحالفا فسخ القاضي البيع.

وهذا حكم أي تحالفا جميعاً من حيث القياس الخفي حكم معقول تعدى إلى الوارثين بأن مات البائع والمشتري جميعاً، واختلف وراثتهما في الثمن قبل قبض المبيع على الوجه الذي قلنا يتحالفان، ويفسخ القاضي البيع كما كان هذا في المورثين.

والإجارة، أي يتعدى حكم البيع إلى الإجارة بأن اختلف المؤجر والمستأجر في مقدار الأجرة قبل قبض المستأجر الدار يتحالف كل واحد منهما وتفسخ الإجارة لدفع الضرر، وعقد الإجارة يحتمل الفسخ.

فأما بعد القبض فلم يوجب يمين البائع إلا بالأثر، فلم تصح تعديته، يعني إذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن بعد قبض المشتري المبيع فحينئذ كان القياس من كل الوجوه أن يحلف المشتري فقط؛ لأنه ينكر زيادة الثمن الذي يدعيه البائع، ولا يدعي على البائع شيئاً؛ أي حلفاً كان أو خفياً أي المشتري

أن يسلم: أي البائع المبيع إلى المشتري؛ لأن البائع يُقرّ بأن الملك للمشتري. (القمر)
وبائع ينكره: فإنكار البائع أمر باطن لا يعرف إلا بالنظر والتأمل. (القمر)
إلى الوارثين إلخ: لأن الوارث قائم مقام المورث في حقوق العقد، فوارث البائع يُطالب وارث المشتري بتسليم الثمن، ووارث المشتري يطالبه بتسليم المبيع، فيمكن تعدية التحالف إليهما. (السنبل)
يتحالفان: لأن الوارث يقوم مقام المورث، فوارث المشتري يدعي على وارث البائع وجوب تسليم المبيع عند نقد الأقل وهو ينكره، ووارث البائع يدعي على وارث المشتري زيادة الثمن وهو ينكره. (القمر)
يتحالف إلخ: فإن المستأجر يدعي استيفاء المنافع بعوض أجرة أقلّ والمؤجر ينكره، والمؤجر يدعي زيادة الأجرة والمستأجر ينكره، فكل واحد مدّع من وجه ومنكر من وجه. فلم تصح تعديته: أي إلى الوارث والإجارة. (القمر)

لأن المبيع سالم في يده، ولكن الأثر وهو قوله **عليه السلام**: "إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وتراذاً" * يقتضي وجوب التحالف على كل حال؛ لأنه مطلق عن قبض المبيع وعدمه، فلما كان هذا غير معقول المعنى فلا يتعدى إلى الوراثين إذا اختلفا بعد موت المورثين إلا عند محمد **عليه السلام** ولا إلى المؤجر والمستأجر إذا اختلفا بعد استيفاء المعقود عليه على ما عُرِف في الفقه مفصلاً. ثم لما كان القياس والاستحسان لا يحصلان إلا بالاجتهاد ذكر بعدهما شرط الاجتهاد وحكمه ليعلم أن أهلية القياس والاستحسان تكون حينئذٍ فقال:

سالم في يده: فليس له دعوى تسليم المبيع على البائع. (القمر) **وجوب التحالف** **إلخ**: إذ لفظ التراذ يشير إلى جريان التحالف بعد القبض؛ إذ التراذ لا يتصور إلا بعد القبض، فهذا استحسان بالأثر، فلا يتعدى حكمه عند الشيخين إلى الوراثين إذا اختلفا بعد موت المورثين، فكان القول قول وارث المشتري، ولا يجري التحالف؛ لأنه بعد القبض ثبت بالأثر مخالفاً للقياس، فيقصر على مورده، ولا إلى المؤجر المستأجر إذا اختلفا بعد قبض المعقود عليه خلافاً لمحمد **عليه السلام**، فإن عنده يجري التحالف في جميع الصور. "شرح الحسامي". (السنبلي)

فلما كان هذا: أي التحالف بعد قبض المبيع. (القمر) **فلا يتعدى إلخ**: بل يقتصر على مورد النص، فالقول حينئذٍ لوارث المشتري، ويتوجه عليه اليمين. (القمر) **إلا عند محمد** **عليه السلام**: فإنه يقول: إن التحالف يثبت بعد القبض وقبل القبض، ويتعدى إلى الوراثين على كل تقدير فإن كل واحد مدع ومنكر.

إلا بالاجتهاد: فالقياس والاستحسان يتوقفان على الاجتهاد، وهو بذل الفقيه طاقته في استخراج الحكم الشرعي النظري بحيث يحسن عن نفسه العجز عن المزيد عليه، وهو واجب عيناً على المجتهد إذا سئل عن حادثة مخصوصة وقعت ولم يكن الاجتهاد من مجتهد سابق، وإن كان وقع فيها اجتهاد من مجتهد سابق فللسائل العمل بقوله، وعلى الكفاية قبل حدوث الحادثة، وهذا عند تعدد المجتهدين، ولو كان مجتهد واحد فعليه الوجوب عيناً قبل حدوث الحادثة أيضاً إلا إذا كانت الأحكام المستخرجة من المجتهد السابق محفوظة قابلة للعمل كذا قيل، وقال أعظم العلماء: وما قيل من أن شرط الاجتهاد حفظ "المبسوط" وظاهر الرواية، فتلك شرط الاجتهاد في المذهب، مثلاً إذا كان حنفي فقيهاً ولم يجد من إمامه رواية، وكان عالماً بكلياته الاجتهادية جاز له أن يقيس على قوله في مادة بناءً على العلم بأصله، ويقول على قياس الإمام أبي حنيفة **عليه السلام** حكم هذه الحادثة كذا، لا أنه يقيس على الفرع حتى يرد أنه غير صحيح عند أكثر أهل الأصول.

* مر تخرجه.

[بيان شرط الاجتهاد]

وشرط الاجتهاد أن يحوي علم الكتاب بمعانيه اللغوية والشرعية وجوهره التي قلنا من الخاص والعام، والأمر، والنهي، وسائر الأقسام السابقة، ولكن لا يشترط علم جميع ما في الكتاب، بل قدر ما يتعلّق به الأحكام وتستنبط هي منه، وذلك قدر خمس مائة آية التي ألفتها وجمعتها أنا في "التفسير الأحمدي".

وعلم السنة بطرقها المذكورة في أقسامها مع أقسام الكتاب، وذلك أيضًا قدر ما يتعلق به الأحكام أعني ثلاث آلاف دون سائرهما.

وأن يعرف وجوه القياس بطرقها وشرائطها المذكورة آنفًا، ولم يذكر الإجماع اقتداءً بالسلف؛ ولأنه لا يتعلّق به فائدة الاختلاف بالاستنباط، وإنما يحتاج إليه لأن يعلم المسائل بالإجماع أي اختلاف المجهدين علم الإجماع

وشرط الاجتهاد إلخ: واعلم أن الاجتهاد بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني، وقوله: أن يحوي علم الكتاب أي، بعد صحة إيمانه فإنه شرط في كل عبادة، وأيضًا الاجتهاد استخراج الحكم، فلا بد من معرفة الحاكم ومن هو وسيلة في تبليغ الأحكام وسائر صفاته. (السنبلي) أن يحوي إلخ: سواء كان حافظًا عن ظهر القلب أو لا. (القمر) اللغوية: بأن يعرف معاني المفردات والمركبات وخواصها في الإفادة إما بالسليقة أو بإعانة العلوم كاللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان. (القمر)

والشرعية: بأن يعرف المعاني المؤثرة في الأحكام. (القمر) ولكن لا يشترط إلخ: إلا أن الأولى أن يكون له علم القصص أيضًا فإنها يحتمل أن يستخرج منها أحكام. (القمر) وعلم السنة: أي متنا، ولا بد من علم أحوال رجال الحديث ورواته حتى يميز الصحاح عن الضعاف والغرائب. (القمر) بطرقها: أي طرق السنة يعني أسانيدها وأقسامها من المتواتر والآحاد وغيرها. (القمر) وجوه القياس: أي أقسامه حتى يميز القياس الصحيح الواجب العمل عن الفاسد السقيم، ومن ههنا أنه يكون للمجتهد حظ وافر من علم الأصول، وأما عدالة المجتهد فيشترط لقبول قوله، فإن قبول قول الفاسق متوقف فيه، وبعضهم اشترطوا شرطًا زائدًا، وهو أن يكون قصده معرفة الأحكام وتعليمها، لا التعصب والشهرة والريا والسمعة، وينبغي أن يكون صاحب ورع خائفًا منه تعالى وقت الاجتهاد فإنه أعين الشرع. (القمر) بطرقها: أي يعلم سندها الذي رُويت به أحاد، ويعلم تواتره وشهرته مع العلم بحال الرواة، "بحر العلوم". (السنبلي) اقتداءً بالسلف: فإنهم لا يذكرون الإجماع. (القمر)

الإجماعية فلا يجتهد فيها بنفسه، بخلاف الكتاب والسنة، فإن لكل مجتهد تأويلاً على حدة في المشترك والمحمل وأمثاله، وبخلاف القياس؛ فإنه عين الاجتهاد، وعليه مدار الفقه، ولهذا يبين حكمه على وجه يتضمن بيان حكم القياس الموعود فيما سبق، فقال:

[بيان حكم الاجتهاد]

وحكمه الإصابة بغالب الرأي، أي حكم الاجتهاد لذكره قريباً أو حكم القياس لذكره في الإجمال إصابة الحق بغالب الرأي دون اليقين حتى قلنا: إن المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف واحد، ولكن لا يعلم ذلك الواحد باليقين، فلهذا قلنا بحقبة المذاهب الأربعة. وأخذنا بأثر ابن مسعود رضي الله عنه في المفوضة، وهي التي مات عنها زوجها قبل الدخول بها ولم يُسم لها مهر، فسئل ابن مسعود رضي الله عنه عنها، فقال: "أجتهد فيها برأيي، إن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، أرى لها مهر مثل نسائها، لا وكس ولا شطط" وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، ولم يُنكر عليه أحد منهم، فكان إجماعاً على أن الاجتهاد يحتمل الخطأ، وقالت المعتزلة: كل مجتهد مصيب، والحق في موضع الخلاف متعدد، وبعض الأشعرية

فلا يجتهد فيها: كيلا يُفتي بخلاف الإجماع. (القمر) فإن لكل مجتهد إلخ: فلا بد لكل مجتهد من علم الكتاب والسنة ليقدر على التأويل ويحصل فائدة اختلاف المجتهدين بالاستنباط. (القمر) وعليه مدار الفقه: فإن أكثر مسائل الفقه قياسية. (القمر) الموعود فيما سبق: أي من الشارح رضي الله عنه في ضمن شرح قول المصنف رضي الله عنه: وجملة ما يعلل له أربعة. (القمر) وحكمه: أي الأثر المترتب عليه. (القمر) إصابة الحق إلخ: أي إصابة الحكم الشرعي بحسب الظن الغالب بحيث يبقى فيه احتمال الجانب المخالف، وهذا الحكم باعتبار الغالب فإن الاجتهاد قد يفيد القطع أيضاً كما قد مر في أوائل الكتاب. (القمر) واحد: يعني أن الله تعالى في كل مسألة اختلف فيها المجتهدون حكماً معيناً، فمن أصابه أصاب، ومن أخطأه أخطأ. (القمر) المذاهب الأربعة: أي الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي. (القمر) وأخذنا: أي كون المجتهد مما يخطئ ويصيب. (القمر)

في المفوضة: أي التي انعقد نكاحها بلا مهر، أو على أن لا مهر لها، وقد مر تفسير المفوضة. (القمر)

فقال: أي بعد تردّد السائل إليه شهراً، كذا رواه أبو داود. (القمر) لا وكس: أي لا نقص ولا زيادة. (السنبلي)

أي في علم الله تعالى، وهذا باطل؛ لأن منهم من يعتقد حرمة شيء، ومنهم من يعتقد حله، وكيف يجتمعان في الواقع وفي نفس الأمر، وقد روي هذا أي كون كل مجتهد مصيباً عن أبي حنيفة عليه السلام أيضاً، ولذا نسبته جماعة إلى الاعتزال، وهو منزّه عنه، وإنما غرضه أن كلهم مصيب في العمل دون الواقع على ما عرف في مقدمة البزدوي مفصلاً.

وهذا الاختلاف في النقلات لا في العقلات، أي في الأحكام الفقهية دون العقائد الدينية، فإن المخطئ فيها كافر كاليهود والنصارى، أو مضلل كالروافض والخوارج

وكيف يجتمعان: فإنه اجتماع المتنافيين، ولا بد من أن يكون أحدهما خطأ في الواقع، وللمعتزلة أن يقولوا: إن مرادنا أن الحكم في حق كل مجتهد في كل مسألة ما أصاب إليه رأيه، وليس لله تعالى فيها حكم معين قبل الاجتهاد، فصار الحق متعدداً، وليس ههنا اجتماع المتنافيين، فعلى كل مجتهد أو مقلّده العمل على قوله، فاختلف الحكم بالنسبة إلى كل مجتهد، فليس اجتماع المتنافيين لتغاير الشخصين، فتغاير المحل. ولنا أن نقول: إن الجمع بين المتنافيين بالنسبة إلى شخصين أيضاً ممنوع في شريعة نبينا عليه السلام، فإنه عليه السلام مبعوث إلى سائر الخلق داع لهم بأحكام شرعه من غير تفرقة بين الأشخاص، وأن نقول: إذا تغير اجتهاد المجتهد فإن بقي الاجتهاد الأول حقاً لزم اجتماع المتنافيين بالنسبة إلى شخص واحد، وإلا لزم النسخ بالاجتهاد، وهو لا يجوز، فتأمل. (القمر)

وقد روي: الراوي أبو يوسف بن خالد. (القمر) وهو: أي والحال أن أبا حنيفة عليه السلام. (القمر)

في العمل: أي بالنظر إلى الدليل وترتيب المقدمات بمعنى أنه أقام الدليل كما هو حقه مع رعاية الشرائط والأركان، وأتى بما كلف به وإن أخطأ في الواقع حتى لم يخرج النتيجة حقاً، والتفصيل سيحيى. (القمر)

لا في العقلات: إلا على قول الجاحظ وبعض المعتزلة فإنهم يقولون: إن الحق في الاعتقادات متعدّد، وقول القاضي البيضاوي في الطوابع يرجي عفو الكافر الغير المعاند يشبه قول هؤلاء، كذا قال أعظم العلماء. (القمر)

أي في الأحكام إلخ: إيماء إلى أن المراد بالنقلات الأحكام الفقهية العملية. (القمر) **دون العقائد الدينية:** أي المسائل الكلامية التي تُدرك بالعقل ويعتقد بها. (القمر) **فإن المخطئ فيها إلخ:** أي في العقلات إن كان نافيّاً لملة الإسلام فكافر، وآثم على اختلاف في شرائطه من بلوغ الدعوة عند الأشعرية، ومختار المصنف عليه السلام مضي مدة التأمل والتميز عند أكثر الماتريدية وإن لم يكن نافيّاً لملة الإسلام كخلق القرآن، ونفي الرؤية، والميزان وأمثال ذلك فآثم لا كافر. (السنبلي) **كافر:** إن أدّى رأيه إلى الشرك أو إنكار الرسول أو إنكار الضروريات الدينية كالصلاة والصيام. (القمر) **أو مضلل:** أي فاسق إن لم ينف الإسلام، بل أنكر العقائد الثابتة القطعية النظرية كقدم القرآن ورؤية الله تعالى وشفاعة الرسول عليه السلام لأهل الكبائر. (القمر)

والمعتزلة ونحوهم، ولا يُشكَل بأن الأشعرية والماتريدية اختلفوا في بعض المسائل ولا يقول أحد منهما بتضليل الآخر؛ لأن ذلك ليس في أمّهات المسائل التي عليها مدار الدين، ^{كالوهاب المنكر للشفاعة} وأيضاً لم يقل أحد منهما بالتعصب والعداوة، وذكر في بعض الكتب أن هذا الاختلاف ^{دليل على عدم الإشكال بخلاف الروافض والخوارج} إنما هو في المسائل الاجتهادية دون تأويل الكتاب والسنة، فإن الحق فيهما واحد بالإجماع، والمخطئ فيه مُعائب، والله أعلم.

ثم المجتهد إذا أخطأ كان مخطئاً ابتداءً وانتهاءً عند البعض، يعني في ترتيب المقدمات واستخراج النتيجة جميعاً، وإليه مال الشيخ أبو منصور رحمته الله وجماعة أخرى. والمختار أنه مصيب ابتداءً مخطئ انتهاءً؛ لأنه أتى بما كُلف به في ترتيب المقدمات وبذل جهده فيها، فكان مصيباً فيه، وإن أخطأ في آخر الأمر وعاقبة الحال فكان معذوراً، بل مأجوراً؛ ^{أي في بذل جهده}

بأن الأشعرية: هم التابعون لأبي الحسن الأشعري رحمته الله. (القمر)
والماتريدية: هم التابعون لأبي منصور الماتريدي رحمته الله. (القمر) لأن ذلك: أي اختلاف الأشعرية والماتريدية. (القمر)
هذا الاختلاف: أي بيننا وبين المعتزلة، أي إصابة المجتهد وعدمها. ثم المجتهد إلخ: هذا بيان لاختلاف وقع بين القائلين بأن المجتهد مخطئ ويصيب. (القمر) وجماعة أخرى: أي من أهل السنة والجماعة. (القمر)
والمختار: أي عند فخر الإسلام رحمته الله وأتباعه، وهو مذهب مشايخ سمرقند. (القمر)
بل مأجوراً: لأنه أتى بالمأمور به قدر وسعه خلافاً للأصم من المعتزلة، فإنه يقول: إن المخطئ مأخوذ على الخطأ الذي وقع منه في الاجتهاد، ثم اعلم أن مسألة أن المجتهد إذا أخطأ مخطئ ابتداءً وانتهاءً كما هو رأي البعض أو انتهاءً فقط كما هو المختار معركة الآراء ومزلة أقدام العقلاء، ف قيل في تفسيرها: إن المراد بالخطأ ابتداءً أنه لا أجر للمجتهد المخطئ، وبالخطأ انتهاءً أنه لا مواخذة عليه، فعند البعض أنه مخطئ ابتداءً أي لا أجر له، ومخطئ انتهاءً أي لا مواخذة عليه، وعلى المختار هو مصيب ابتداءً أي له أجر، ومخطئ انتهاءً أي لا مواخذة عليه، وفيه أن هذا التفسير غلط فإن كون المجتهد المخطئ مأجوراً مما اتفق عليه الأنام سوى بعض المعتزلة، فكيف يقول أبو منصور الماتريدي: إن المجتهد مخطئ ابتداءً وانتهاءً أي لا أجر له ولا مواخذة عليه، وقيل في تفسيرها: إن المراد بالخطأ ابتداءً: بطلان العمل على الخطأ، وبالخطأ انتهاءً: أنه لو ظهر الخطأ ووجب التدارك بالقضاء وغيره، فعند البعض أنه مخطئ ابتداءً وانتهاءً، أي بطل العمل على خطئه، ويجب التدارك بالقضاء وغيره إذا ظهر الخطأ، وعلى المختار هو مصيب ابتداءً، أي ليس العمل على الخطأ باطلاً، ومخطئ انتهاءً، أي وجب التدارك بالقضاء وغيره لو ظهر الخطأ، =

لأن المخطئ له أجر، والمصيب له أجران، وقد وقعت في زمان داود عليه السلام وسليمان عليه السلام **بشيء** حادثه رعي الغنم حرث قوم، فحكم داود عليه السلام وأخطأ فيه، وسليمان عليه السلام **بشيء** آخر وأصاب فيه، فيقول الله تعالى حكاية عنهما: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ أي ففهمنا تلك الفتوى سليمان عليه السلام آخر الأمر، وكل واحد من داود وسليمان عليهما السلام آتيناه حكمة وعلمًا في ابتداء المقدمات، فعلم من قوله: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾ أن المجتهد (الأنبياء: ٧٩) **يخطئ** ويصيب، ومن قوله: ﴿وَكََلَّا آتَيْنَا﴾ أنهما مصيبان في ابتداء المقدمات وإن أخطأ (الأنبياء: ٧٩)

= ولا يذهب عليك أن هذا التفسير غير صحيح، فإن الإمام أبا منصور الماتريدي رحمته الله صرح بأنه يجوز العمل في خلافات المجتهدين على أي قول كان هذا الأمر مما أجمع عليه فكيف يقول: إن المجتهد المخطئ مخطئ ابتداءً وانتهاءً، أي بطل العمل على خطئه ووجب تداركه بعد ظهور الخطأ، ألا ترى إلى ما مر في قصة أسارى بدر من أنه ما تدرك بعد ظهور خطأ الاجتهاد، وقيل في تقريرها: إن المراد بالخطأ ابتداءً الخطأ في فعل الاجتهاد، وبالخطأ انتهاءً الخطأ في استخراج النتيجة، وفيه أن المجتهد في الاجتهاد يمثل الأمر فكيف يكون خاطئاً في فعل الاجتهاد، فإن هذا الفعل آية الامتثال، وقال الأكثرون في تفسيرها: إن المجتهد الخاطئ مخطئ ابتداءً أي في ترتيب المقدمات، وانتهاءً أي في استخراج الأحكام، وهذا عند البعض كالإمام أبي منصور رحمته الله، والمختار أنه مصيب ابتداءً، أي في ترتيب المقدمات، ومخطئ انتهاءً، أي في استخراج النتيجة، وقد ارتضى هذا التفسير الشارح رحمته الله أيضاً، ولا يذهب عليك أنه على هذا لا غبار على كلام الإمام أبي منصور رحمته الله، لكن المذهب المختار غير مرضي، فإن الخطأ في النتيجة بعد صحة ترتيب المقدمات لا معنى له، ولا يقبله العقل السليم، اللهم إلا أن يقال: إن الأدلة الظنية لا تستلزم الحكم، فيجوز الإصابة والصحة في الدليل وترتيب المقدمات مع الخطأ في الحكم واستخراج النتيجة فتأمل. (القمر)

بشيء: وهو أن الغنم لصاحب الحرث؛ لأنه قوم الغنم، فبلغت قدر نقصان الحرث، وهذا الحكم من داود عليه السلام كان بالاجتهاد لا بالوحي، وإلا لما جاز لسليمان عليه السلام خلافه، ولما جاز لداود عليه السلام الرجوع عنه. (القمر)

بشيء آخر: وهو أن الغنم يُدفع إلى صاحب الحرث ينتفع بها لبناً ونسلاً، ويقوم أصحاب الغنم على الحرث حتى يرجع كما كان، ثم يرد كل إلى صاحبه ملكه. (القمر) **يخطئ** **إلخ**: فكان اجتهاد داود عليه السلام خطأ، إذ لو كان كل من الاجتهادين حقاً لكان كل من سليمان عليه السلام وداود عليه السلام قد أصاب الحكم وفهمه، فلا يكون لتخصيص سليمان عليه السلام بالذكر جهة، ويمكن أن يقال: إن معنى الآية ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ (الأنبياء: ٧٩) الفتيا التي هي أحق، ويؤيده ما نقل عن سليمان وكان ابن إحدى عشرة سنة أنه قال غير هذا أوفق للفريقين، يعني أن ما قال داود عليه السلام حق لكن غيره أحق فحينئذ لا يلزم خطأ داود عليه السلام. (القمر)

داود عليه السلام في آخر الأمر. والقصة مع الاستدلال مذكورة في الكتب فطالعها إن شئت.
ولهذا أي ولأجل أن المجتهد يخطئ ويصيب قلنا:

[بيان تخصيص العلة المستنبطة]

لا يجوز تخصيص العلة، وهو أن يقول: كانت عليّ حقة مؤثرة لكن تخلف الحكم عنها لما منع؛
لأنه يؤدي إلى تصويب كل مجتهد؛ إذ لا يعجز مجتهد ما عن هذا القول، فيكون كل منهم
مصيباً في استنباط العلة خلافاً للبعض كمشايخ العراق والكرخي، فإنهم جوزوا تخصيص العلة
المستنبط؛ لأن العلة أمانة على الحكم، فجاز أن يجعل أمانة في بعض المواضع، دون البعض
وإنما قيّدت العلة بالمستنبط؛ لأن العلة المنصوصة ذهب إلى تخصيصها كثير من الفقهاء؛

مذكورة في الكتب إلخ: وقد أوردها الشارح رحمته الله في "التفسير الأحمد" بآتم تفصيل، إن شئت فطالعها. (القمر)
إلى تصويب إلخ: أي عدم القول بأنه مخطئ. (القمر) إلى تصويب كل مجتهد إلخ: لأنه إن اعتبر بعد ورود النقض
على التعليل مجرد قوله خصصت عليّ لما منع يلزم التصويب، ولو اعتبر بيان مانع صالح للتخصيص كان مؤدباً إليه
أداء ظاهراً، فلذا قال "يؤدي" دون "يلزم". (السنبلي) لا يعجز مجتهد ما إلخ: فإنه أمكن لكل مجتهد إذا ورد عليه
نقض في علة المستنبطة أن يقول: خصصت عليّ بدليل مانع، فيتخلص عن المناقضة، فيسلم اجتهاده عن الخطأ،
فيكون اجتهاد جميع المجتهدين صواباً، فيكون كل منهم مصيباً في استنباط العلة، وفيه أن طرق دفع العلة كثيرة،
فيدفع العلة بتلك الطرق، فلا يلزم تصويب كل مجتهد مستدل وإن قلنا بتخصيص العلة أيضاً، كذا قيل. (القمر)
خلافاً للبعض: قال بحر العلوم مولانا عبد العلي: رحمته الله إن هذا الاختلاف قليل الجدوي ليس له ثمرة يعتد بها،
وأفاد أعظم العلماء مولانا عبد السلام الأعظمي رحمته الله: العجب من الفخر الرازي القول بعدم جواز التخصيص
ونسبة الجواز إلينا، أقول: إن أظهر قولي الشافعي رحمته الله أن تخصيص العلة غير جائز كما هو مذهب جمهورنا،
كذا في "التحقيق"، فقول الرازي بعدم جواز التخصيص ليس بعجب، وأن بعضاً منا قالوا بجواز تخصيص العلة،
كذا في "التحقيق"، فنسبة الجواز إلينا كما وقعت من الفخر الرازي ليس بعجب أيضاً، فتأمل. (القمر)
أمانة: وليست علة تامة موجبة للحكم. (القمر) فجاز أن يجعل إلخ: ألا ترى أن المطر قد يتخلف عن السحاب
مع أن السحاب علامة له. (القمر) ذهب إلى تخصيصها إلخ: لأنها تقبل أن يقال: إنما خصصت منها صورة من
الصور من غير بيان المختص؛ إذ النصوص لا تحتمل الفساد والمناقضة، كذا قيل. (القمر)

لأن الزنا والسرقه علة للجلد والقطع، ومع ذلك لا يجلد ولا يقطع في بعض المواضع لمانع. وذلك أي بيان تخصيص العلة أن يقول: كانت عليّ توجب ذلك لكنه لم يجب مع قيامها لمانع، ^{أي الحكم} ^{أي الحكم} ^{أي العلة} فصار المحل الذي لم يثبت الحكم فيه مخصوصاً من العلة بهذا الدليل، وعندنا عدم الحكم بناء على عدم العلة بأن يقول: لم توجد في محل الخلاف العلة؛ لأنها لم تصلح كونه علة مع قيام المانع. فإن قيل: على هذا أيضاً يلزم تصويب كل مجتهد؛ إذ لا يعجز أحد عن أن يقول: لم تكن العلة موجودة ههنا، أجب بأن في بيان المانع يلزم التناقض؛ إذ ادّعى أولاً صحة العلة، ثم بعد ورود النقض ادّعى المانع، فلا يقبل أصلاً، بخلاف بيان عدم وجود الدليل؛ إذ لا يلزم فيه التناقض، فهذا يقبل. ^{أي في قول المعلّل} ^{أي عدم الصحة}

وبيان ذلك في الصائم النائم إذا صبّ الماء في حلقه بالإكراه أو في النوم أنه يفسد الصوم؛ لفوات ركنه، وهو الإمساك ويلزم عليه الناسي؛ فإنه لا يفسد صومه مع فوات ركنه

في بعض المواضع إلخ: كالزنا في دار الحرب، فمع وجود العلة وهو الزنا والسرقه لا يجلد. (القمر) لمانع: كما إذا رجع عن الإقرار قبل الحدّ في سائر الحدود الخالصة لله تعالى صحّ رجوعه كحدّ الشرب وحدّ السرقه وإن ضمن المال، كذا في "الدر المختار". (القمر) أن يقول: أي المعلّل عند تخلف الحكم عن العلة. (القمر) من العلة: أي التي ليس فيها عموم حقيقة، فإنه لا عموم للمعنى حقيقة ولكن تلك العلة باعتبار حلولها في محال متعددة توصف بالعموم. (القمر) بهذا الدليل: أي المانع، وإنما قيد به؛ لأن مجرد قول المعلّل لا يسمع، بل يجب عليها إظهار المانع الذي يصلح للتخصيص. (القمر) على عدم العلة: بإظهار زيادة قيد ووصف له مدخل في العلية وذا منتفٍ فيما عدم فيه الحكم. (القمر) بأن يقول: أي المعلّل إذا ورد النقض. فلا يقبل أصلاً إلخ: لأنه ثبت فيه التناقض. (السنبلي) إذ لا يلزم إلخ: بل يلزم فيه العدول إلى غير ما قاله أولاً بزيادة قيد أو وصف، فما بقي الاجتهاد الأول سالماً عن الخطأ فلا يلزم تصويب كل مجتهد. (القمر) وبيان ذلك إلخ: أي بيان تخصيص العلة عندهم وعدم الحكم بناء على عدم العلة عندنا. (القمر) أي جواز تخصيص العلة عند البعض وعدمه عندنا، وعدم الحكم على أن العلة لم توجد. (السنبلي) ويلزم عليه الناسي إلخ: أي يرد عليه اعتراض الناسي. (السنبلي) لا يفسد صومه إلخ: فتخلف الحكم أي فساد الصوم عن العلة أي فوات الركن وهو الإمساك. (القمر)

حقيقة، فيجب عن هذا النقض كل واحد منّا ومن جَوَزَ تخصيص العلة على طبق رأيه.
 فمن أجاز خصوص العلة قال: امتنع حكم هذا التعليل ثمه لمانع، وهو الأثر يعني قوله **عَلَيْكَ**:
 "أتمّ على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك" * مع بقاء العلة، ^{أي تخصيص العلة} ^{في الناسي} ^{وهو الأثر} ^{أي في الناسي} ^{وهو فوات الركن} ^{الجنائية، وبقي الصوم لبقاء ركنه، لا لمانع مع فوات ركنه كما زعم بجوَزَ تخصيص}
 العلة فكأنه لم يفطر؛ لأن فعل الناسي منسوب إلى صاحب الشرع، فسقط عنه معنى
 العلة، فجعلنا ما جعله الخصم مانعاً للحكم دليلاً على عدم العلة.
 ويُنَبِّئُ على هذا، أي على بحث تخصيص العلة بالمانع.

[بيان أقسام موانع الحكم مع وجود العلة]

تقسيم الموانع، وهي خمسة مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر؛ فإنه إذا باع الحر لا ينعقد البيع شرعاً وإن وُجد صورة.

حكم إلخ: أي إفساد الصوم، وقوله: "هذا التعليل" المراد بالتعليل فيه فوات الركن في الناسي. (السنبلي)
 لأن فعل الناسي إلخ: بيان لزيادة وصف فيه أخرجه عن العلية. (القمر)
 منسوب إلى إلخ: كما يشير إليه الشارع **عَلَيْكَ** بقوله: فإنما أطعمك الله وسقاك الله. (القمر)
 صاحب الشرع إلخ: حيث جاء في الحديث: "فإنما أطعمك الله وسقاك" قوله: فسقط عنه معنى الجنائية لسقوط اعتبار فعله هذه النسبة، وإذا لم يعتبر بقي الصوم لبقاء ركنه حكماً. (السنبلي) فسقط عنه إلخ: لسقوط اعتبار فعله فصار أكله كلاً أكلي. (القمر) دليلاً على عدم إلخ: فإن ذلك الأثر يدل على أنه ما فات الركن، بل وجد الإمساك فإن أكله كلاً أكله. (القمر) الموانع: أي موانع الحكم مع وجود العلة. (القمر)
 وهي خمسة: أي عند من جَوَزَ تخصيص العلة بالمانع، وأما من لم يجوِزَه فتقسيم المانع عنده إلى نوعين: مانع يمنع انعقاد العلة، والمانع يمنع تمام العلة، والموانع الثلاث الأخيرة تثبت عنده في العلل الشرعية، كذا قال أعظم العلماء مولانا عبد السلام الأعظمي **عَلَيْكَ**. (القمر) لا ينعقد البيع: فالحرية مانعة منعت عن انعقاد البيع الذي هو سبب الملك وعلته، فإن الحر ليس بمال والبيع مبادلة المال بالمال. (القمر)
 * مرّ تخريجه.

ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير بلا إذنه؛ فإنه ينعقد شرعاً لوجود المحل، ولكنه لا يتم ما لم يوجد رضا المالك، وعدّه هذين القسمين من قبيل تخصيص العلة مسامحةً نشأت من فخر الإسلام ﷺ؛ لأن التخصيص هو تخلف الحكم مع وجود العلة، وههنا لم توجد العلة إلا أن يقال: إنها وجدت صورة وإن لم تُعتبر شرعاً، ولهذا عدل صاحب "التوضيح" إلى أن جملة ما يوجب عدم الحكم خمسة لثلا يرد عليه هذا الاعتراض.

ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط في البيع؛ فإنه وجدت العلة بتمامها، ولكن لم يتبدء الحكم، وهو الملك للخيار.

ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية؛ فإنه لا يمنع ثبوت الملك، ولكنه لم يتمّ معه، ولهذا يتمكن من له الخيار من فسخ العقد بدون قضاء أو رضا.

ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب؛ فإنه لا يمنع ثبوت الملك ولا تمامه حتى يتمكن المشتري من التصرف في المبيع، ولا يتمكن من الفسخ بدون قضاء أو رضا، ولكنه يمنع لزومه؛ لأن له ولاية الردّ والفسخ، فلا يكون لازماً.

ولكنه لا يتمّ إلخ: فملك الغير مانع منع تمامية البيع. (القمر) وعدّه هذين إلخ: دفع دخل، وهو: أن هذين القسمين ليسا من أقسام تخصيص العلة فلمْ عدّا ههنا؟ (القمر) مسامحةً إلخ: ولذلك قال في "الدائر": إنما ذكر هذين القسمين استطراداً؛ لأهما ليسا عن التخصيص. (السنبلي) لم توجد العلة: فتخلف الحكم في هذين القسمين لعدم العلة، لا لمانع مع وجود العلة. (القمر) إنها: أي العلة وجدت، أي في هذين القسمين. (القمر) ولهذا عدل صاحب إلخ: ليشمل المانع عن الحكم وعن العلة انعقاداً أو تماماً. (القمر) أي لورود هذا الاعتراض. (الحشي) خمسة: ولم يقل: تخصيص العلة خمسة. (الحشي) ولكن لم يتبدء إلخ: فالخيار مانع ابتداء الحكم أي الملك للمشتري، كذا في "الهداية". (القمر) وهو الملك إلخ: ونظيره في المحسوسات كما إذا أصاب السهم لكن يدفعه الدرع. (السنبلي) ولكنه لم يتمّ معه: فإن تمام الملك الذي هو الحكم عبارة عن التصرف في المبيع وعدم التمكن من فسخه بدون قضاء ورضا، وخيار الرؤية لا يتنافيه، ولهذا أي لعدم تمام الملك يتمكن إلخ. (القمر) ولكنه يمنع لزومه: فإن لزوم الملك عبارة عما ذكر في تمام الملك مع عدم القدرة على الفسخ المطلق بالقضاء أو الرضا، فخيار العيب يمنع هذا اللزوم؛ لأن له أي للمشتري ولاية الردّ والفسخ إذا وجد عيباً في المبيع. (القمر)

[بيان آداب المناظرة]

ثم لما فرغ المصنف رحمه الله عن بيان شرط القياس وركنه وحكمه شرع في بيان دفعه فقال: ثم العلل نوعان: **طرديّة** ومؤثّرة، وعلى كل قسم **ضروب** من الدفع، فإن الطردية للشافعية، ونحن ندفعها على وجه يُلجئهم إلى القول بالتأثير، والمؤثّرة لنا، وتدفعها الشافعية، ثم نجيبهم عن الدفع، وهذا البحث هو أساس المناظرة والمحاورة، وقد اقتبس علم المناظرة من هذا البحث للأصول، وجعل علماً آخر، وتصرف فيه بتغيير بعض القواعد وازديادها على ما نبين إن شاء الله تعالى.

أما الطردية فوجوه دفعها أربعة: القول بموجب العلة، أي قول المعترض بموجب علة المستدلّ، وهو التزام ما يلزمه المعلّل بتعليله مع بقاء الخلاف في الحكم المتنازع فيه كقولهم، أي قول الشافعية في صوم رمضان: إنه صوم فرض، فلا يتأدّى إلا بتعيين النية بأن يقول: بصوم غدٍ نويت لفرض رمضان، فأوردوا العلة الطردية، وهي الفرضية للتعين؛

بيان دفعه: أي دفع قياس المعلّل. (الحشبي) **طرديّة:** المراد بالطردية العلل التي استنبطت بالعقل، وما ثبت تأثيرها بنص أو إجماع في جنس الحكم المعلّل بها، بل إنما حكم بعليتها بالطرد وجوداً وعدمًا أو وجوداً فقط، والعلل المؤثّرة ضدها، كذا قيل. (القمر) **ضروب:** أي أنواع من الاعتراضات. (القمر) **والمؤثّرة لنا إلخ:** مثاله التعليل بعلة التعليل بعلة الطواف في سقوط نجاسة سور سواكن البيوت اعتباراً بالهرة، والاحتجاج بالطرد كما يفعله الشافعية فاسد عند أهل التحقيق؛ لأنه لا بد من التمييز بين العلة والشرط، والطرد لا يصلح مميّزاً؛ لأنه يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة. (السنبلّي) **المناظرة:** هو توجه المتخاصمين في النسبة بين الشيتين لإظهار الصواب. (القمر) **فوجوه دفعها أربعة:** وهذا على تقدير تسليم أن العلل الطردية حجة، وإلا فلا حاجة إلى وجوه دفعها. (القمر) **وهو:** أي القول بموجب العلة التزام ما يلزمه إلخ أي تسليم ما يوجب المستدل بتعليله مع بقاء الخلاف وثبوت مدعى الجيب، وهذا لا يخلو، إما أن يكون المعلّل غافلاً عن مراد الخصم أو يكون الخصم غافلاً عن مراد المعلّل، وحينئذ لا بد للمعلّل من أن يبيّن مراده، فلا يكون بعد هذا البيان للخصم سبيل إلا الرجوع إلى الممانعة، كذا قيل، وقوله: "يلزمه" من الإلزام. (القمر) **وهي الفرضية إلخ:** فيه أن الفرضية علة مؤثّرة لتعيين النية ثبت تأثيرها فيه، كذا قيل. (القمر)

إذ أينما توجد الفرضية يوجد التعيين كصوم القضاء والكفارة والصلاة الخمس، ونحن ندفعه بموجب علته فنقول: **عندنا لا يصح إلا بتعيين النية**، وإنما نجوزها بإطلاق النية على أنه تعيين، وهو التعيين أي صوم رمضان أي صوم رمضان هذا الإطلاق أي سلمنا أن التعيين ضروري للفرض، ولكن التعيين نوعان: تعيين من جانب العباد قصدًا، وتعيين من جانب الشارع، وهذا الإطلاق في حكم التعيين من جانب الشارع، فإنه قال: "إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا عن رمضان"،* فإن قال الخصم: إن التعيين القصدي هو المعبر عندنا كما في القضاء والكفارة دون التعيين مطلقًا، فنقول: لا نسلم أن التعيين القصدي معتبر، ولا نسلم أن علته التعيين القصدي في القضاء والكفارة هي مجرد الفرضية، بل كون وقته صالحًا لأنواع الصيامات، بخلاف رمضان؛ فإنه متعين كالمتموحد في المكان يقاب. بمطلق اسمه، ولم يذكر هذا الاعتراض أهل المناظرة؛ لأنه سطحي لا يبقى بعد الدقة وتعيين البحث؛ فإن استفسار المدعي عندهم وبيانه بعد الطلب واجب، فلا يقبله قط.

[بيان أقسام الممانعة]

والممانعة، وهي عدم قبول السائل مقدمات دليل المعلل كلها أو بعضها بالتعيين والتفصيل، أي الثاني

فنقول: عندنا لا يصلح إلخ: اعلم أن العلة في هذا المثال علة مؤثرة؛ لأن تأثير الفرضية في تعيين نية الفرض ثابت، فظهر أن القول باختصاص القول بالموجب بالعلة الطردية غير صحيح، كذا في "التنوير". (السنيلي)
ضروري للفرض: فوصف الفرضية موجب التعيين. (القمر) وهذا إطلاق: أي إطلاق النية لصوم رمضان. (القمر)
إلا عن رمضان: فأيام رمضان لا تصلح إلا صوم رمضان لا غير. (القمر) **فنقول لا نسلم إلخ:** وهذا القول ممانعة، فرجع القول بالموجب إلى الممانعة. (القمر) **معتبر:** أي بحسب اقتضاء الفرضية. (القمر)
صالحًا لأنواع: القضاء والنفل والنذر وغيرها. (الحشي) وهذا الاعتراض: أي القول بموجب العلة. (القمر) هو قوله: فإن قال الخصم. (الحشي) **لأنه سطحي:** أي ضعيف نسبة إلى السطح. (القمر) **وبيانه إلخ:** [أي بيان مدعى المعلل على المعلل بعد طلب السائل واجب]. **عدم قبول إلخ:** بالسند وبدونه، والسند ما يذكر لتقوية المنع. (القمر) **مقدمات دليل إلخ:** أي كون الوصف علة، وكونها متحققة في الأصل والفرع وغيرهما. (القمر)
 *مرّ تخريج.

وهي أربعة بالاستقراء؛ لأنها إما أن تكون في نفس الوصف، أي لا نسلم أن هذا الوصف الذي تدعيه وصفاً علّة، بل العلة شيء آخر، كقول الشافعي عليه السلام في كفارة الإفطار: إنها عقوبة متعلّقة بالجماع، فلا تكون واجبة في الأكل والشرب، فنقول: لا نسلم أن العلة في الأصل هي الجماع، بل الإفطار عمداً، وهو حاصل في الأكل والشرب أيضاً بدليل أنه لو جامع ناسياً لا يفسد صومه لعدم الإفطار.

أو في صلاحيته للحكم مع وجوده، أي لا نسلم أن هذا الوصف صالح للحكم مع كونه موجوداً كقول الشافعي عليه السلام في إثبات الولاية على البكر: إنها باكرة جاهلة بأمر النكاح لعدم الممارسة بالرجال فيؤثّل عليها، فنقول: لا نسلم أن وصف البكارة صالح لهذا الحكم؛ لأنه لم يظهر له تأثير في موضع آخر

أي إثبات الولاية أي لوصف البكارة أي سوى محل النزاع

أي لا نسلم إلخ: هذا التفسير لكلام المصنف عليه السلام على رأي المصنف عليه السلام، فإنه جعل المنع الأول منع عليه الوصف، وحينئذ يرد عليه أن المنع الثاني الذي بيّنه المصنف عليه السلام بقوله: أو في صلاحيته للحكم مع وجوده عين المنع الأول، فإن صلاحية الوصف للحكم هو عليته للحكم، فمنع هذه الصلاحية هو منع العلية، إلا أن يُفرّق بأن المنع الأول منع نفس العلية سواء كانت عليتها طردية أو مؤثّرية، والمنع الثاني منع كون العلة علة مؤثّرة، فحصل الفرق بين المنعين، لكنه حينئذ يلزم استدراك قول المصنف عليه السلام مع وجوده، فإنه لا دخل لوجود الوصف في منع تأثيره للحكم، والقوم جعلوا المنع الثاني منع صلاحية الوصف للحكم أي علية له، والمنع الأول منع نفس تحقق الوصف في الأصل المقيس عليه كان يقول معلّل: إن مسح الرأس مسح فُيَسَنّ تثليثه كالاستنجاء، فيدفع بالمنع بعدم تحقق العلة في المقيس عليه أي الاستنجاء، فإن الاستنجاء تطهير عن النجاسة الحقيقية، وليس المسح تطهيراً لهذه النجاسة، فلو حمل كلام المصنف عليه السلام إما أن يكون في نفس الوصف أو في صلاحيته للحكم مع وجوده على هذين المنعين الذين رضي بهما القوم لكان أنسب، لكنه يلزم توجيه الكلام بما لا يرضى به قائله، فتدبر. (القمر)

أن: بعد تسليم وجود الوصف. (القمر) بل الإفطار إلخ: أي بل العلة هو الإفطار عمداً. (القمر)

بل الإفطار عمداً إلخ: قلت: لا فائدة لهذا القيد؛ لأن الإفطار ناسياً ليس بإفطار كما مرّ. (السنيلي)

لا يفسد صومه إلخ: فعلم منه أن الجماع ليس بعلة. (السنيلي) صالح للحكم: لأن الوصف إنما يصير علة للحكم بالتأثير، فما لم يبين التأثير كيف يصير صالحاً لإثبات الحكم. (القمر)

لم يظهر له تأثير إلخ: كالمال مثلاً، فإن في ولاية مالها ليس تأثير للبكر بل للصغير كما مرّ. (القمر)

بل الصالح له هو الصغر.

أو في نفس الحكم، أي لا نسلم أن هذا الحكم حكم، بل الحكم شيء آخر كقول الشافعي رحمه الله في مسح الرأس: إنه ركن في الوضوء، فيسنّ تثليثه كغسل الوجه، فنقول: لا نسلم أن المسنون في الوضوء التثليث، بل الإكمال بعد تمام الفرض، ففي الوجه لما استوعب الفرض صير إلى التثليث، وفي الرأس لما لم يستوعب الفرض الرأس صير إلى الإكمال، فيكون هو السنة دون التثليث.

أو في نسبته إلى الوصف، أي لا نسلم أن هذا الحكم منسوب إلى هذا الوصف، بل إلى وصف آخر، مثل أن نقول في المسألة المذكورة: لا نسلم أن التثليث في الغسل مضاف إلى الركنية بدليل الانتقاض بالقيام والقراءة، فإنهما ركنان في الصلاة ولا يُسنّ تثليثهما، وبالمضمضة والاستنشاق حيث يُسنّ تثليثهما بلا ركنية.

بل الصالح له: أي لإثبات الولاية هو الصغر، سواء كانت باكرًا أو ثيبًا، فإنه ثبت له تأثير في موضع آخر، ألا ترى أن الصغير يُؤتى عليه في ماله لصغره. (القمر) **أو في نفس الحكم إلخ**: أي يقول بعد تسليم وجود الوصف وصلاحه للعلية: لا أسلم أن الحكم ثابت، وقوله بعد ذلك في المتن: أو في نسبته إلى الوصف إلخ أي يقول بعد تسليم وجود الوصف وصلاحيته العلة ووجود الحكم: لا أسلم أن الحكم ثابت بهذا الوصف، بل يجوز أن يكون ثابتًا بوصف آخر، وقيل في الفرق بين الممانعة في نفس الوصف وبين الممانعة في نسبة الحكم إلى الوصف: إن الممانعة في نفس الوصف هي منع تعلّق الحكم بالوصف المذكور في الفرع مع تسليم تعلّقه به في الأصل، والممانعة في نسبة الحكم إلى الوصف هي منع تعلّق الحكم بالوصف المذكور في الأصل. (السنبلي)

كقول الشافعي رحمه الله: أي كقول أصحاب الشافعي رحمهم الله. (القمر)

لا نسلم أن المسنون إلخ: أي ليس حكم الأصل في الأعضاء المغسولة التثليث. (القمر) **بل الإكمال إلخ**: فإن السنة هي إكمال الفرض في محله بالزيادة على القدر المفروض من جنسه. (القمر) **فيكون هو السنة إلخ**: فصار الإكمال سنة وهو الاستيعاب؛ لأن التثليث ضم المثليين، وفي الاستيعاب ضمّ ثلاثة أمثال إن قدر أن الفرض مسح ربع الرأس، وضم أكثر من ثلاثة أمثال إن قدر أن الفرض شعرة أو شعرتان، واتحاد المحل ليس من ضرورة التثليث، بل من ضرورة التكرار كذا في "التلويح". (القمر) **إلى هذا الوصف**: أي الذي ذكره المعلّل. (القمر)

فساد الوضع، وهو كون الوصف في نفسه بحيث يكون آيًّا عن الحكم ومقتضياً
لضده، ولم يذكره أهل المناظرة، ويمكن درجه فيما قالوا: إنه لا يتم التقريب.

كتعليهم، أي تعليل الشافعية لإيجاب الفُرقة بإسلام أحد الزوجين، فإنهم قالوا: إذا أسلم أحد الزوجين الكافرين تقع الفُرقة بينهما بمجرد الإسلام إن كانت غير مدخول بها، وبعد مضي ثلاث حيض إن كانت مدخولاً بها، ولا يحتاج إلى أن يُعرض الإسلام على الآخر، ونحن نقول: هذا في وضعه فاسد؛ لأن الإسلام عُرف عاصماً للحقوق، لا رافعاً لها، فينبغي أن يُعرض الإسلام على الآخر، فإن أسلم بقي النكاح بينهما، وإلا تضاف الفُرقة إلى إباء الآخر، وهو معنى معقول صحيح، وهذا أي فساد الوضع من أقوى الاعتراضات؛ إذ لا يستطيع المعلن فيها من الجواب، بخلاف المناقضة، فإنه يلجأ فيها إلى القول بالتأثير وبيان الفرق،

كون الوصف في نفسه إلخ: اعلم أن الشارح رحمه الله ذكر ههنا قسمًا واحدًا من قسمي فساد الوضع وترك آخر، وهو الذي يكون التعليل فيه مبطلًا لحكم النص، وأمثلة مرّت سابقًا من قياس كفارة اليمين على كفارة القتل. (السنبلي) **عن الحكم:** أي الذي قال به القائس. (القمر) **التقريب:** هو سوق الدليل على وجه يستلزم المدعي. (القمر) **بمجرد الإسلام:** فنفس الإسلام علة لإيجاب الفُرقة. (القمر)

ولا يحتاج إلخ: فلو عرض الإسلام على الآخر وأسلم يحتاج إلى تحديد نكاح. (القمر) **في وضعه فاسد:** أي ههنا فساد وضع العلة، فإن أدنى وضع العلة أن تناسب الحكم، والإسلام ليس مناسبًا للفُرقة، بل لضدّ الفُرقة لأن إلخ. (القمر) **بقي النكاح إلخ:** لأن الإسلام مثبت للحقوق التي لم تكن، فأولى أن يُبقي الحقوق السابقة؛ لأن البقاء أسهل من الابتداء. (السنبلي) **وهو معنى:** أي إضافة الفُرقة إلى إباء الآخر. (الحشي)

عاصماً للحقوق: أي النافعة، لا رافعاً لها، فلا يكون الإسلام سببًا للفُرقة التي هي عبارة عن رفع الحقوق، فينبغي إلخ. (القمر) **إذ لا يستطيع إلخ:** إلا بالانتقال إلى علة أخرى. (القمر)

بخلاف المناقضة إلخ: فإن المناقضة حرجية مجلس، ويمكن الاحتراز عنها بالتفصي عن عهدة النقض بالجواب بتغيير الكلام، فإنه يلجأ فيها إلى القول بالتأثير، أي تأثير العلة في الحكم؛ لأن السائل لما لم يسلم ما ذكر من غير إقامة دليل، ولا دليل يقبله سوى بيان الأثر، فيضطرّ المحجب إلى بيانه لإلزام الخصم، وأما فساد الوضع فإنه يبطل العلية بالكلية، فلا يندفع بتغيير الكلام. (القمر) **وبيان الفرق:** أي في المادة المتنازع فيها وفي الأصل. (القمر)

ولهذا قدّم عليها، وهو بمنزلة فساد الأداء في الشهادة، فإنه إذا فسد الأداء في الشهادة بنوع مخالفة للدعوى لا يحتاج بعد ذلك إلى أن يتفحص عن عدالة الشاهد وصلاحه.

[بيان المناقضة]

والمناقضة، وهي تخلف الحكم عن الوصف الذي ادّعى كونه علة، ويُعبّر عن هذا في علم أي الرابع أي مع وجود العلة المناظرة بالنقض، وأما المناقضة فهي مرادفة عندهم **للمنع كقول الشافعي رحمه الله في الوضوء والتميم: إنهما طهارتان فكيف اختلفا في النية؟** أي لا يفرقان في النية، فإذا كانت النية فرضاً في التميم بالاتفاق فتكون في الوضوء كذلك.

فإنه ينتقض بغسل الثوب والبدن، فإنه أيضاً طهارة للصلاة، فينبغي أن تفرض النية فيه، فلا بد حينئذ أن يلجئ الخصم إلى بيان الفرق بينهما، والقول بالتأثير بأن غسل الثوب طهارة حقيقة وإزالة النجس حقيقي، وهو معقول لا يحتاج إلى النية، بخلاف الوضوء؛ فإنه طهارة لنجس حكمي، وهو غير معقول، فيحتاج إلى النية كالتميم، فنقول في جوابه: إن زوال الطهارة بعد خروج النجس أمر معقول؛ لأن البدن كله ينتجس بخروج البول والمني بسواء،

ولهذا: أي لأن فساد الوضع أقوى من المناقضة قدّم عليها. (القمر) **إذا فسد الأداء إلخ:** بأن كان الدعوى دنائير وأدى شهادة الدار. (القمر) **للمنع:** أي طلب الدليل على مقدمة معينة. (القمر) **أن تفرض إلخ:** لأنه وجدت العلة أي الطهارة والحكم أي فرضية النية متخلف. (القمر) **بينهما:** أي بين الوضوء وغسل الثوب والبدن. (القمر) **بالتأثير:** أي بتأثير تلك العلة في الحكم. (القمر) **وهو معقول:** فإن المقصود فيه إزالة عين النجاسة عن المحل. (القمر) **لا يحتاج إلخ:** فإنه ليس فيه تعبد. (القمر) **وهو غير معقول:** بل هو تعبد، فإنه ليس في محل الغسل نجاسة تزول بهذه الطهارة، فإذا كان تعبدًا كالتميم فلا بد من النية، فإن العبادة لا تتأدى بدون النية. (القمر) **جوابه:** أي جواب التفرقة والقول بالتأثير. (الحشي) **ينتجس إلخ:** فإن موضع الخروج إذا تنجس فوجب التطهير، وهو لا يتجزأ، فكان البدن كله ينتجس. (القمر) **والمني بسواء إلخ:** وأنت قائل في المني بسواء في خروج النجس، فينبغي أن يكون سواء في زوال الطهارة. (السنيلي) **بسواء:** فكان القياس غسل كل البدن بخروج البول والمني كليهما على السواء ولكن إلخ. (القمر)

ولكن لما كان المني أقل إخراجاً وجب الغسل فيه لتمام البدن بلا حرج، بخلاف البول؛ فإنه لما كان أكثر خروجاً، وفي غسل كل البدن بكل مرة حرج عظيم، لا جرم يقتصر على الأعضاء الأربعة التي هي أصول البدن في الحدود، ووقوع الآثام منه دفعاً للحرج، فالاقتصار على الأعضاء الأربعة غير معقول، وأما نجاسة البدن وإزالة الماء لها فأمر معقول، فلا يحتاج إلى النية، بخلاف التراب؛ لأنه ملوث في نفسه غير مطهر بطبعه؛ فلذا يحتاج إلى النية، وأما المؤثرة فليس للسائل فيها بعد الممانعة إلا المعارضة، فيه إشارة إلى أنه تجري فيها الممانعة وما قبلها أعني القول بموجب العلة، ولا يجري فيها ما بعدها؛ لأنها لا تحمل المناقضة

ولكن إلخ: استدراك لما قبله، أي إذا صار البول في خروج النجاسة مثل المني فلم يقتصر على الأعضاء الأربعة. هي أصول البدن: فإن بالرأس والقدم ينتهي طرفا الإنسان في الطول، وباليدين ينتهي طرفاه في العرض. (القمر) في الحدود إلخ: أي حدود الشرع، وأحكامه وأوامره، ونواهيه. (السنيلي) دفعاً للحرج: فأقيمت هذه الأعضاء الأربعة مقام كل البدن تيسيراً. (القمر) غير معقول: لوجود مقتضى غسل جميع البدن. (القمر) معقول إلخ: وليس زوال الطهارة في خروج البول أمراً غير معقول كما تقول، بل أمر معقول، فافهم. (السنيلي) فأمر معقول: فإن الماء بطبعه خلق طاهراً وطهوراً مزيلاً للنجاسة، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (الفرقان: ٤٨) (القمر) غير مطهر: ولهذا لا يزول به النجاسة الحقيقية، فإذا وجدت نية استباحة الصلاة صار التراب طهوراً بشرط عدم وجود الماء. (القمر) إلى النية إلخ: فثبت عدم الفرق بين الثوب والوضوء، بل إنهما معقولان. (السنيلي) إلا المعارضة: فإنه إذا جهلنا بالناسخ والمنسوخ فالتصحيح لزم التعارض بحيث يجب التساقط والرجوع إلى دليل آخر، والمعارضة هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم دليلاً، فليس فيه تعرض لدليل الخصم مطلقاً. (القمر) فيه: أي في قوله: بعد الممانعة. (القمر)

لا تحمل المناقضة إلخ: قال في "التلويح": اعلم، ذهب بعضهم إلى أن النقص غير مسموع على العلل المؤثرة؛ لأن التأثير لا يثبت إلا بنص أو إجماع، ولا يتصور المناقضة فيه، وجوابه أن ثبوت التأثير قد يكون ظنيًا، فيصح الاعتراض بالنقص، وحينئذ إن اندفع بأحد الطرق المذكورة فقد تمّ التعليل، وإلا فإما أن يوجد في صورة النص مانع من ثبوت الحكم أو لا، فإن لم يوجد فقد بطل التعليل لامتناع تخلف الحكم عن الدليل من غير مانع، وإن وجد مانع لم يبطل التعليل. "تلويح" وغيره. (السنيلي)

وفساد الوضع بعد ما ظهر أثرها بالكتاب والسنة والإجماع؛ لأن هؤلاء الثلاثة لا تحتمل المناقضة وفساد الوضع، فكذا التأثير الثابت بها إما مثال ما ظهر أثره بالكتاب ما قلنا في الخارج من غير السبيلين: إنه بنحس خارج، فكان حدثاً، فإن طولبنا ببيان الأثر، قلنا: ظهر كالدّم والصدید أي من بدن الإنسان تأثيره مرة في السبيلين بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾، ومثال ما ظهر أثره بالنسبة ما قلنا في سور سواكن البيوت: إنه ليس بنحس قياساً على سور الهرة بعلّة الطواف، فإن طولبنا ببيان تأثيره، قلنا: ثبت تأثيره بقوله **عَلَيْهَا**: إنها من الطوافين عليكم والطوافات،* ومثال ما ظهر أثره بالإجماع ما قلنا: بأنه لا تقطع يد السارق في المرة الثالثة؛ لأن فيه تفويت جنس المنفعة على الكمال، فإن طولبنا ببيان تأثيره قلنا: إن حد السرقة شرع زاجراً لا مُتلفاً بالإجماع، وفي تفويت جنس المنفعة إتلاف،

أثرها: أي أثر العلة المؤثرة إلخ، وفيه أنه بعد ظهور أثر العلة المؤثرة بالكتاب والسنة والإجماع لا يمكن الممانعة أيضاً، والحق أن ورود الاعتراضات على حسب دعوى المستدلّ، وظن الدافع لا بعد ثبوت الأثر بالكتاب والسنة عندهما، ففي المؤثرة لما ادّعى المستدلّ تأثيرها فجاز للدافع المنع حتى يثبت المستدلّ تأثيرها، وكذا جاز له الإبطال بالمناقضة وفساد الوضع، فلو دفع المستدلّ المناقضة وفساد الوضع وظهر تأثير العلة تمّ التعليل، وإلا فلا، فتمام وجوه الإيرادات تردّ على المؤثرة كما تردّ على الطردية، كذا قيل. (القمر)

الثلاثة: أي الكتاب والسنة والإجماع. (القمر)

المناقضة: وما في "مسير الدائر" بدل "المناقضة" "التناقض" فلا أفهمه فإن التناقض شيء آخر، والمناقضة ههنا عبارة عن النقص الإجمالي، وهذا شيء آخر، تدبّر. (القمر) **حدثاً:** أي ناقضاً للوضوء. (القمر)

تأثيره: أي تأثير النحس الخارج في كونه حدثاً. (القمر) **من الغائط:** أي أحدث بخروج الخارج من أحد السبيلين، وأصل الغائط المطمئن من الأرض، كذا قال البيضاوي. (القمر)

الغائط: المراد به ههنا بيت الخلاء أو الصحراء. (الحشي) **سواكن البيوت:** كالفأرة والوزغة والعقرب والحية، كذا في ردّ المحتار. (القمر) **لأن فيه:** أي في قطع يد السارق مرة ثالثة. (القمر) **تأثيره:** أي تأثير تفويت جنس المنفعة في عدم القطع. (القمر) **زاجراً:** أي للعباد عن السرقة، لا مُتلفاً أي لجنس المنفعة. (القمر)

*مرّ تخريجه.

ثم إن فساد الوضع لا يتجه على العلة المؤثرة أصلاً، وأما المناقضة فإنها تتجه عليه صورة وإن لم تتجه عليها حقيقة، وإليه أشار بقوله: لكنه إذا تصوّر مناقضة يجب رفعه بطرق أربعة، وهي الدفع بالوصف، ثم بالمعنى الثابت بالوصف، ثم بالحكم، ثم بالغرض على ما يأتي، وليس معناه أنه يجب دفع كل نقض بطرق أربعة، بل يجب دفع بعض النقوض ببعض الطرق، وبعضها ببعض آخر منها، والمجموع يبلغ أربعة، فالتعليل بالعلة المؤثرة وإيراد النقض الصوري عليها ودفعه كما نقول في الخارج من غير السبيلين: إنه نجس خارج، فكان حدثاً كالبول، فيورد عليه نقضاً، أي على هذا التعليل من جانب الشافعي ^{كالدم وغيره} ^{من بدن الإنسان} ما إذا لم يسئل، فإنه نجس خارج وليس يحدث، فندفعه أولاً بالوصف، أي ندفع هذا النقض بالطريقين: أي ناقضاً للوضوء أي من محرجه

فساد الوضع إلخ: أي كون العلة بحيث يترتب عليها نقيض ما تقتضيه كما سبق تعريفه فيما مضى، ولا شك أن ما ثبت تأثيره شرعاً لا يمكن فيه فساد الوضع، وما ثبت فساد وضعه علم عدم تأثيره شرعاً، وإنما يسمع فساد الوضع على العلة المؤثرة قبل ثبوت التأثير؛ لأنه يمتنع من الشارع اعتبار الوصف في الشيء ونقيضه، هذا خلاصة ما في "التلويح" ومثله. (السنبلي) لا يتجه إلخ: لأن أثر العلة المؤثرة لا يثبت إلا بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه لا توصف بالفساد، فتأمل. (القمر) يجب دفعها: أي من جانب المستدل المعلن. (القمر)

بالوصف: أي بعدم تحقق وصف العلة في مادة التخلف. (القمر) نحو خروج النجاسة علة للانتقاض، فنقض بالتعليل، فنمنع الخروج فيه، وقوله: بالمعنى الثابت أي يقال: إن المعنى الذي صارت العلة علة لأجله لم يوجد ههنا نحو مسح الرأس مسح، فلا يُسنّ فيه التثليث كمسح الخف، فنقض بالاستئحاء، فنمنع في الاستئحاء المعنى الذي في المسح. (السنبلي) ثم بالمعنى إلخ: أي بعدم تحقق المعنى الثابت بالوصف دلالة له دخل في عليه الوصف في مادة النقض، فكانه لم يوجد العلة، فإن الوصف ليس علة بدون ذلك المعنى. (القمر)

ثم بالحكم: أي بوجود الحكم في مادة النقض. (القمر) أي الدفع بالحكم أي نمنع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقض كما قلنا: إن القيام إلى الصلاة مع خروج النجاسة علة لوجوب الوضوء، فيجب في غير السبيلين، فنقض بالتيمم، فنمنع عدم وجوب الوضوء فيه لكن التيمم خلف عنه، ومثال الرابع نحو خروج خارج نجس علة الانتقاض، فنقض بالاستحاضة، فنقول: الفرض التسوية بين السبيلين وغيرهما، "توضيح". (السنبلي)

ثم بالغرض: أي بوجود الغرض المطلوب من العلة في مادة النقض. (القمر) أنه يجب إلخ: لأن دفع كل نقض بجميع الطرق الأربعة لا يتحقق في جميع المقام. (القمر) وليس يحدث: فانتقض علة المستدل. (القمر)

الأول بعدم الوصف، وهو أنه ليس بخارج، بل بادٍ؛ لأن تحت كل جلدة دمًا، فإذا زالت الجلدة ظهر الدم في مكانه، ولم يخرج، ولم ينتقل من موضع إلى موضع، بخلاف الدم السائل، فإنه كان في العروق، وانتقل إلى فوق الجلد، وخرج من موضعه، ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة، أي ندفعه ثانيًا بعدم المعنى الثابت بالوصف، ونقول: لو سلم أنه وجد وصف الخروج لكنه لم يوجد المعنى الثابت بالخروج دلالة، وهو وجوب غسل ذلك **الموضع**، فإنه يجب أولاً غسل ذلك الموضع، ثم يجب غسل البدن كله، ولكن نقصر على الأربعة دفعًا للخرج فيه أي بسبب وجوب غسل ذلك الموضع صار الوصف حجة من حيث إن وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا يتجزأ، فلما وجب غسل ذلك الموضع وجب غسل سائر البدن البتة، وهناك لم يجب غسل ذلك الموضع، فعدم الحكم لعدم العلة كأنه لم يوجد وهي الخروج، ويورد عليه صاحب الجرح السائل،

هو وجوب التطهير في البدن
أي نقضًا للتعليل المذكور

بعدم الوصف: أي بعدم تحقق الوصف في مادة التخلف. (القمر) وهو: أي عدم الوصف أنه أي أن غير السائل. (القمر) بخارج: الخارج الدم الذي تحت كل جلدة وخرج من موضعه إلى فوق الجلدة. (الحشي) بل بادٍ: أي بل هو مستقر في موضعه. (القمر) البادي ما زايله الجلد فظهر الدم الذي تحت كل جلدة. (الحشي) السائل: هو دم في العروق، وانتقل إلى فوق الجلد، وخرج من موضعه إلى موضع آخر وسال. (الحشي) المعنى الثابت: أي الذي له دخل في علية الوصف. (القمر) وهو: أي ذلك المعنى الثابت بالوصف. (القمر) ذلك الموضع: أي الذي خرج النجس منه. (القمر) فإنه يجب أولاً إلخ: لأن لخروج النجس أثرًا في التنجيس. (القمر) على الأربعة: أي على الأعضاء الأربعة: الرأس، والوجه، واليد، والرجل. (القمر) باعتبار ما يكون منه: أي بسبب ما يخرج من البدن، واحترز بهذا القول عن إصابة النجاسة من الخارج، فإنما توجب غسل ذلك الموضع، ولا توجب غسل جميع البدن بالإجماع، كذا في "التحقيق". (القمر) وهناك: أي في غير السائل لم يجب غسل ذلك الموضع أي بالإجماع؛ لأنه ليس بخارج فليس بنجس. (القمر) فعدم الحكم: وهو كونه حدثًا بعدم العلة، فإن الجهة التي صارت بها العلة أي ذلك الوصف المؤثرة في الحكم أي كونه حدثًا، وهو وجوب غسل ذلك الموضع معدومة، وإن تحقق ذلك الوصف فكأنه لم يتحقق الوصف، والفرق بين الدفيعين أن الأول منع ذات الوصف، والثاني منع وصف عليه. (القمر)

عطف على قوله: "فيورد عليه ما إذا لم يسئل"، يعني يورد علينا من جانب الشافعي رحمته الله في المثال المذكور بطريق النقض إيرادان: الأول: ما دفعناه بطريقتين، والثاني: هو صاحب الجرح السائل، فإنه نجس خارج من البدن وليس يحدث ينقض الوضوء مادام الوقت باقيًا، أي الدائم فنُدفعه بالحكم، أي ندفعه بطريقتين: الأول: بوجود الحكم وعدم تخلفه ببيان أنه وهو القسم الثالث حدث، موجب للتطهير بعد خروج الوقت، يعني لا نسلم أنه ليس يحدث، بل هو حدث، لكن تأخر حكمه إلى ما بعد خروج الوقت وبالغرض، أي ندفعه ثانيًا بوجود الغرض من العلة وحصوله، فإن غرضنا التسوية بين الدم والبول وذلك حاصل فإن البول حدث، أي في ذاته فإذا لزم صار عفوًا لقيام الوقت في صورة سلسل البول، فكذا هنا، يعني الدم كان حدثًا، أي دام البول فإذا لزم صار عفوًا ليساوي البول المقيس عليه، فصار مجموع دفعوع النقض أربعة. أي دام

الأول: هو ما بينه المصنف رحمته الله بقوله: ما إذا لم يسئل. (القمر) بطريقتين: أي دفع الوصف ودفع المعنى الثابت بالوصف. (القمر) مادام الوقت باقيًا: فإذا مضى الوقت صار حدثًا ينقض الوضوء. (القمر) بوجود الحكم: أي في مادة النقض والتخلف. (القمر) أنه: أي خروج هذا الدم السائل. (القمر) لكن تأخر حكمه: أي عفوًا ودفعًا للحرج لمانع، وامتناع العمل لمانع لا يضر للتأثير، ثم اعلم أن هذا الدفع إنما يستقيم على قول من جوز تخصيص العلة، أي وجودها مع تخلف الحكم لمانع، وأما على قول من يأباه فلا يتأتى منه هذا الدفع، كذا قيل. (القمر) خروج الوقت إلخ: ضرورة قدرة المكلف على الخروج عن عهدة التكليف، وهذا يلزمه الطهارة لصلاة أخرى بعد خروج الوقت بذلك الحدث لا بالخروج فإنه ليس يحدث بالإجماع، ولا يجوز له المسح على الخفين بعد خروج الوقت إذا لبسهما بعد السيلان، والحكم قد يتصل بالسبب وقد يتأخر عنه لمانع كالبيع بشرط الخيار، وهذا النوع من الدفع إنما يستقيم على قول من جوز تخصيص كما بينا في "الكشف". (السنبلي) وبالغرض: عطف على قوله: بالحكم، وهو القسم الرابع. (الحشي) بوجود الغرض إلخ: فإن الغرض من التعليل غير متخلف. (القمر) فإن غرضنا: أي من التعليل التسوية، أي في كونه حدثًا بين الدم السائل والبول، أي بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس. (القمر) لقيام الوقت: أي لأجل قيام وقت الأداء؛ لأنه مخاطب بالأداء، فيلزم أن يكون قادرًا عليه، ولا قدرة إلا بسقوط حكم الحدث في هذه الحالة، كذا قال ابن الملك. (القمر) ليساوي: أي الدَّم المقيس البول المقيس عليه، فلو لم يجعل عفوًا في الفرع حال اللزوم لخالف الفرع الأصل، وذلك لا يجوز، فالتسوية المقصودة من التعليل حاصل، فليس ههنا نقض. (القمر)

ثم بعد الفراغ من دفع النقض شرع في المعارضة الواردة على العلة المؤثرة فقال:

[بيان المعارضة]

وأما المعارضة فهي نوعان: وهي إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم، فإن كان هو ذلك الدليل الأول بعينه فهو النوع الأول، وإلا فهو النوع الثاني، فالنوع الأول معارضة فيها مناقضة، وهي القلب في اصطلاح الأصول والمناظرة معاً، فهو من حيث أنه يدلّ على نقيض مدعى المعلل يسمى معارضة، ومن حيث إن دليله لم يصلح دليلاً له بل صار دليلاً للخصم يسمى مناقضة لخلل في الدليل، ولكن المعارضة أصل فيه، والنقض ضمني؛ لأن النقض القصدي لا يرد على الدليل المؤثر، ولذلك سمي معارضة فيها المناقضة، ولم يسم أي المناقضة قصداً أي بعد ظهور التأثير أي لكون المعارضة أصلاً مناقضة فيها المعارضة. وهو نوعان: أحدهما: **قلب العلة حكماً والحكم علة**، وهو مأخوذ من قلب القصعة، أي جعل أعلاها أسفلها، وأسفلها أعلاها، فالعلة أعلى والحكم أسفل،

وأما المعارضة إلخ: ودفع المعارضة بالترجيح، وطريقه سيحيء. (القمر) **فيها مناقضة**: أي تتضمن إبطال دليل المعلل. (القمر) **ومن حيث إن إلخ**: إيماء إلى أن المناقضة حقيقة إبطال الدليل ببيان تخلف الحكم عن العلة في بعض الصور، وهذه المعارضة ليس فيها مناقضة حقيقية، بل إنما فيها إحدى خاصتي المناقضة، وهي إبطال الدليل. **أصل فيه**: لأن المعارضة قصدية. (القمر) **ضمني**: أي يثبت في ضمن المعارضة. (القمر) **لأن النقض**: فإن النقض لا يتوجه على الدليل المؤثر حقيقة بل صورة. (المحشي) **سُمي معارضة إلخ**: ولما كان بعض الأشياء تثبت ضمناً لا قصداً فلذا وردت المعارضة التي في ضمنها المناقضة على العلة المؤثرة، فإن العبرة للمتضمن لا للمتضمن له، ولا ترد عليها المناقضة قصداً كما مرّ. (القمر) **قلب العلة إلخ**: أي إبطال علة المستدل بأن يجعل في المعارضة علة حكماً وحكمه علة، فهذا قلب العلة حكماً والحكم علة. (القمر) **حكماً إلخ**: وإنما يصحّ هذا فيما يكون التعليل فيه بالحكم بأن يجعل المستدل حكم الأصل علة لحكم آخر فيه، ثم عداه إلى الفرع. (السنبللي) **القصعة**: وقال العيني في شرح "صحيح البخاري": إن القصعة إناء من عود. (القمر) **فالعلة أعلى إلخ**: يعني أن العلة أصل وأعلى فإنه يحتاج إليها الحكم، والحكم فرع وأسفل فإنه تابع للعلة في الوجود، فإذا جعل العلة حكماً والحكم علة فقد لزم القلب. (القمر)

وهو لا يتحقق إلا إذا جعل الوصف في القياس حكماً شرعياً يقبل الانقلاب، لا الوصف المحض الذي لا يقبله كقولهم أي الشافعية: إن الكفار جنس يجلد بكرهم مائة، فيرجم ثيبهم كالمسلمين، يعني أن الإسلام ليس بشرط للإحصان، فكما أن المسلمين يرحم بعضهم ويجلد بعضهم، فكذا الكفار، فجعل جلد المائة علة لرحم الثيب بالقياس على المسلمين، وهو في الواقع حكم شرعي، وعندنا لما كان الإسلام شرطاً للإحصان، والكفار ليس عليهم إلا الجلد بكرًا كان أو ثيبًا عارضناهم بالقلب فنقول: المسلمون إنما يجلد بكرهم مائة؛ لأنه يرحم ثيبهم، أي الكافر أي لا نسلم أن الجلد علة للرحم في المسلمين، بل الرجم علة للجلد فيهم، فهذه معارضة؛ لأنها تدلّ على خلاف مدعى المعلل الذي هو رجم ثيبهم، وفيها مناقضة لدليلهم بأنه لا يصلح علة، والمخلص منه،

وهو: أي هذا النوع من القلب. (القمر) لا يقبله: أي لا يقبل الانقلاب بأن صار حكماً شرعياً. (القمر) يجلد بكرهم: أي في حد الزنا، والمراد الحرة بدليل لفظ مائة، فإن البكر من العبيد لا يجلد مائة. (القمر) فيرجم ثيبهم إلخ: يعني الإسلام ليس بشرط الإحصان، فكما أن المسلمين يجلد بعضهم ويرجم بعضهم فكذا الكفار، وعندنا الإسلام شرط له، والكفار ليس عليهم إلا الجلد بكرًا كان أو ثيبًا عارضناهم بالقلب كما بينه فيما بعد في الكتاب. وقول الماتن: "مائة" إشارة إلى أن المراد من المسلمين الأحرار منهم فإن البكر من العبيد لما لم يجلد مائة لم يرحم الثيب منهم، والبكر والثيب يقعان على الذكر والأنثى كذا في شروح "الحسامي". (السنبلي) جلد المائة: أي للبكر علة لرحم الثيب فإن جلد المائة غاية حد البكر، والرحم غاية حد الثيب، فإذا وجب في البكر غاية وجب في الثيب غاية؛ لأن النعمة كلما كانت أكمل فالجناية عليها أفحش، فإذا وجب في البكر المائة وجب في الثيب أكثر من ذلك، وليس هذا إلا الرجم، فإن الشرع ما أوجب فوق جلد المائة إلا الرجم، كذا قال ابن الملك. (القمر) علة للجلد إلخ: فما جعلوه علة وهو جلد المائة حكم في الواقع، وما جعلوه حكماً أي رجم الثيب علة في الواقع فانتقض دليلهم ولزم القلب. (القمر) وفيها مناقضة لدليلهم إلخ: أي هذه معارضة صورة؛ لأن مفادها أن هذا التعليل لما احتمل الانقلاب فسد الأصل وبطل القياس؛ لأنه إنما يصحّ إذا كان مثل علة الأصل موجوداً في الفرع، وبعد الانقلاب لم يبق علة المحجب في الأصل علة، وهي معنى المعارضة، لكن فيها معنى المناقضة حيث جعل العلة حكماً. (السنبلي) لا يصلح علة: إيماء إلى أنه ليس المراد بالمناقضة تخلف الحكم عن الدليل، بل المراد ههنا إبطال دليل المعلل. (القمر)

يعني أن من أراد أن لا يرد على علته القلب في المال فطريقه من الابتداء أن يخرج الكلام مخرج الاستدلال، فإنه يمكن أن يكون الشيء دليلاً على شيء، وذلك الشيء يكون دليلاً عليه كالنار مع الدخان، بخلاف العلية؛ فإنه يتعين أن يكون أحدهما علة والآخر معلولاً، فالقلب يضره، ولكن هذا المخلص لا ينفع ههنا للشافعي رحمته الله؛ إذ لا مساواة بينهما؛ لأن الرجم عقوبة غليظة، وله شروط، والجلد ليس كذلك، وينفعنا لو قلنا: الصوم عبادة تلزم بالنذر، فتلزم بالشروع؛ إذ لو قلب الخصم فيقول: إنما يلزم بالنذر؛ لأنه يلزم بالشروع، قلنا: بينهما مساواة يمكن أن يستدل بحال كل منهما على الآخر،

من أراد إلخ: إلقاء إلى أنه ليس المراد من المخلص عن هذا القلب أنه إذا ورد فيدفع بهذا الطريق، بل المراد منه أن من أراد إلخ: (القمر) مخرج الاستدلال: أي بطريق الاستدلال بثبوت أحدهما على ثبوت الآخر دليلاً إتياء، لا بطريق تعليل أحدهما بالآخر أي دليلاً لمتى. (القمر) فإنه يمكن إلخ: وهذا بسبب ملازمة بين الشيعين، فالقلب لا يضر هذا الاستدلال. (القمر) دليلاً على شيء: أي يفيد التصديق بثبوت. (القمر)

يكون دليلاً إلخ: إذ الدليل مظهر، فجاز أن يكون كل واحد منهما دليل الآخر، بخلاف العلة فإنه يتعين أن يكون أحدهما علة والآخر معلولاً، فالقلب يظهره؛ لأن العلة مثبتة، فلا يجوز أن يكون كل واحد منهما مثبتاً للآخر؛ لأن العلة سابقة على المعلول رتبته، فيلزم سبق كل واحد منهما على الآخر، وهذا محال. (السنيلي)

دليلاً عليه: أي مفيداً للتصديق بثبوت. (القمر) كالنار مع الدخان: فالنار دليل على الدخان، والدخان دليل على النار، فإن الدليل مظهر، فجاز أن يكون كل منهما مظهرًا للآخر. (القمر) فإنه يتعين إلخ: لأن العلة ما يؤثر في ثبوت الحكم، فسبقتها على الحكم ضرورية، فلو كان كل واحد من الأمرين علة للآخر لزم سبق كل واحد منهما على الآخر، وهذا دور. (القمر) ولكن: دفع وهم، تقريره: أن الشافعي رحمته الله يجوز له أن يعمل بهذا المختص فلا ضرر عليه في القلب. (الحشي) إذ لا مساواة بينهما: أي بين الرجم والجلد، ولا بد لصحة هذا المخلص من ثبوت التساوي بين الشيعين ليكون كل واحد منهما دليلاً على الآخر، والمراد بالمساواة المساواة في المعنى الذي بُني الاستدلال عليه، كذا قيل. (القمر) وينفعنا لو: جواب سؤال هو إن كان غير نافع فلم ذكره. (الحشي)

بينهما: أي بين اللزوم بالنذر واللزوم بالشروع مساواة، أي ثبوت كل منهما مستلزم لثبوت الآخر. (القمر) بينهما مساواة إلخ: أي هما نظيران، أي لما ثبت المساواة بينهما جاز لنا أن نستدل بأحد الحكمين على الآخر، ووجه المساواة أن النذر والشرع كلاهما سببا تحصيل قرب بخلاف تعليل الشافعي رحمته الله؛ إذ لا مساواة بين الرجم وإما من حيث الذات، فالرجم مهلك، والجلد ليس بمهلك، وإما من حيث الشرط فالثبابة شرط الرجم دون الجلد. (السنيلي)

ولا ضيرَ فيه. **والثاني: قلب الوصف شاهداً على الخصم** بعد أن كان شاهداً له، أي ^{أي من نوعي القلب} للخصم، فهو كقلب الجواب يجعل ظهره بطناً وبطنه ظهراً، فإن ظهر الوصف كان إليك والوجه إلى الخصم، فإن قلب بعده فصار ظهره إليه ووجهه إليك، فهو معارضة من حيث إنه يدلّ على خلاف مدعى الخصم، وفيه مناقضة من حيث إن دليله لم يدلّ على مدعاه، وهذا هو الذي يسميه أهل المناظرة بالمعارضة بالقلب، ويجري في كثير من الأحيان في المغالطة العامة الورود كما يتنوه في كتبهم، ^{أي الشافعية} كقولهم في صوم رمضان: إنه صوم فرض، فلا يتأذى إلا بتعيين النية **كصوم القضاء**؛ فجعلت الفرضية علة للتعيين، فعارضناه بالقلب، وجعلنا الفرضية دليلاً على عدم التعيين فقلنا: ^{أي صوم رمضان} لما كان صوماً فرضاً استغني عن تعيين النية بعد تعيينه ^{أي شرعاً} **كصوم القضاء** إنما يحتاج إلى تعيين واحد فقط، لا زائد فيه، فهذا كذلك، لكنه ^{أي صوم القضاء} إنما يتعين بالشروع، وهذا تعين قبله من جانب الشارع ~~عليه السلام~~ حيث قال: "إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا عن رمضان،* فصوم رمضان وصوم القضاء

الوصف: أي الذي جعله المستدل علة. (القمر) **على الخصم:** أي على ضرر المستدل. (القمر) **كان إليك:** فإنه كان شاهداً عليك والوجه إلى الخصم فإنه كان شاهداً له، فإذا قلب ذلك الوصف بعده، فصار ظهره إليه، أي إلى الخصم، فإنه صار شاهداً عليه ووجهه إليك، فإنه صار شاهداً لك. **في المغالطة:** التي عم ورودها على كل مدعي، والمغالطة هو القياس الفاسد، وإن شئت تفصيل المغالطة العامة الورود مع جواباتها فارجع إلى تأليفنا المسمى بـ "معين الغائضين في ردّ المغالطين". (القمر) **كصوم القضاء:** فإنه لا يتأذى بدون تعيين النية. (القمر) **لا زائد فيه:** أي ليس محتاجاً إلى تعيين آخر بعد تعيينه. (القمر) **فهذا كذلك إلخ:** أي فكذا صوم رمضان، فهما بيان في ذلك. (القمر) **لكنه إلخ:** لما كان يتوهم من قبله: استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء أنه لا فرق بينها فاستدرك هذا وقال: لكنه، أي صوم القضاء إنما يتعين بعد الشروع في الصوم، وهذا أي صوم رمضان تعين قبله إلخ. **بالشروع:** أي في الصوم حتى لو نوى للنفل قبل الصبح الصادق بعد نية القضاء تصحّ نية النفل، وذلك لعدم تحقق الشروع. **وهذا:** أي صوم رمضان تعين قبله أي قبل الشروع. *مرّ تخرجه.

سواء في أنه لا يحتاج إلى تعيين بعد تعين، لكن رمضان لما كان معيناً قبل الشروع فلا يحتاج إلى تعيين العبد، وصوم القضاء لما لم يكن متعيناً قبل الشروع احتاج إلى تعيين العبد مرة، **وقد تقلب العلة من وجه آخر غير الوجهين المذكورين، وهو ضعيف** كقولهم أي الشافعية في حق النوافل حيث لا تلزم بالشروع، ولا تقضى بالإفساد، وعندهم هذه عبادة لا يمضي في فاسدها، أي إذا فسدت بنفسها من غير إفساد بظهور أي النوافل الحدث من المصلي لا يجب إتمامها، وهذا بخلاف الحج فإنه إذا فسد يجب فيه المضي والقضاء بعده، **فلا تلزم بالشروع كالوضوء**، فإنه لما لم يمض في فاسده لم يلزم بالشروع، فيقال لهم: **لما كان كذلك وجب أن يستوي فيه أي في النفل عمل النذر والشروع بالزوم** كما استوى عملهما في الوضوء بعدم الزوم فالوصف الذي جعله الشافعي ﷺ دليلاً على عدم الزوم بالشروع في النفل، وهو عدم الإمضاء في الفساد جعلناه علة لاستواء لا في الإفساد

سواء إلخ: قلت: وهما مفترقان من حيث إن رمضان لما كان متعيناً من قبل الشارع لا يحتاج إلخ. (السنبلي) **وقد تقلب العلة إلخ:** فيدل هذا القلب على حكم يلزم منه نقيض الحكم السابق. (القمر) **الوجهين المذكورين:** أي قلب العلة حكماً والحكم علة، وقلب الوصف شاهداً عليه بعد أن كان شاهداً له. (القمر) **وهو ضعيف:** أي فاسد، كذا في "التحقيق". (القمر) **النوافل:** من الصلاة وكذا الصوم. (القمر) **أي إذا فسدت:** أي الصلوات النوافل بنفسها إلخ، وما في "مسير الدائر": إذا فسد بنفسه من غير إفساد لظهور الحدث من المصلي إلخ فعجيب، فإن الصوم كيف يفسد بالحدث. (القمر) **فلا تلزم بالشروع:** فلا يلزم القضاء بالإفساد. (القمر) **لم يلزم بالشروع:** فلا يلزم القضاء بالإفساد. (القمر) **لما كان كذلك:** أي لا يمضي في فاسدها كالوضوء. (القمر) **باللزوم:** أي يلزم النفل بالنذر وكذا بالشروع. (القمر) **عملهما في الوضوء إلخ:** أي كما يستوي عمل النذر والشروع في الوضوء حيث لا يلزم الوضوء كان عندكم أصلاً ومقيساً عليه كذلك يجب أن يستوي عمل النذر والشروع في الفرع والاستواء في النوافل لا يمكن أن يكون بعدم الزوم؛ إذ النوافل بالنذر تلزم بالإجماع، فوجب أن تلزم بالشروع أيضاً ليتحقق الاستواء فيهما، فالوصف الذي جعله أصحاب الشافعي ﷺ علة لعدم الزوم وهو عدم الإمضاء في الفساد جعلناه علة للاستواء ويلزم منه الزوم بالشروع، فكان قلباً من هذا الوجه. (السنبلي) **وهو:** أي ذلك الوصف الذي جعله الشافعي ﷺ دليلاً. (القمر)

النذر والشروع، ويلزم منه اللزوم بالشروع، فكان قلباً من هذه الحثية، وإنما كان هذا القلب ضعيفاً؛ لأنه ما أتى بصريح نقيض الخصم أعني اللزوم بالشروع، بل أتى بالاستواء الملزوم له؛ ولأن الاستواء مختلف ثبوتاً وزوالاً، ففي الوضوء من حيث كونه غير لازم بالشروع والنذر، وفي النفل من حيث كونه لازماً بهما، ^{لنقيض الخصم أي استواء النذر والشروع أي في الأصل والفرع} وسمي هذا عكساً، أي ^{أي هذا القلب} شبيهاً بالعكس، لا عكساً حقيقياً؛ لأن العكس الحقيقي هو رد الشيء على سننه الأول كما يقال في قولنا: ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع كالحج، وما لا يلزم بالنذر لا يلزم بالشروع كالوضوء، وهو يصلح للترجيح على ما سيأتي؛ لأن ما يطرد وينعكس أولى ممّا يطرد ولا ينعكس. وهذا لما كان رد الشيء على خلاف سننه الأول كان داخلياً

اللزوم بالشروع: وهذا نقيض حكم المعلل فإنه عدم اللزوم بالشروع. (القمر) **لأنه ما أتى إلخ:** فإن العاكس أثبت التسوية، والمستدل لا ينفى، فلم يثبت القلب، فلذا كان هذا القلب فاسداً غير مقبول. (القمر)

بالاستواء: أي باستواء الشروع والنذر. (الحشي) **ثبوتاً:** لأن استواء النذر والشروع في النوافل باللزوم. (الحشي)

وزوالاً: دون استواء النذر والشروع في الوضوء لعدم اللزوم. (الحشي) **ففي الوضوء إلخ:** يعني أن النذر والشروع مستويان في الوضوء الذي هو الأصل بطريق العدم، فإنه لا يلزم بهما إجماعاً، وهما مستويان في الفرع، أي النفل بطريق الوجود فإنه يلزم بهما، فلا استواء صار مختلفاً في الأصل والفرع ثبوتاً وزوالاً فكيف يصح القياس للنفل على الوضوء، فإن القياس إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر وهو لم يوجد. (القمر)

وهو رد الشيء إلخ: أي رجعه من ورائه على طريقه الأول والسنن. (القمر) **بالنذر إلخ:** هذا عكس على سنة الأول، فإن في الأول كان الوجود علة للوجود، وفي الثاني صار العدم علة للعدم. (القمر)

وهو يصلح إلخ: أي هذا العكس الحقيقي ليس بقدرح في العلة، بل هو مرجح للعلة على غيرها، فإن العلة التي تطرد وتنعكس أولى من العلة التي تطرد ولا تنعكس، فإن الانعكاس يدل على أن للحكم زيادة تعلّق بالوصف، فيوجب هذا زيادة قوة في كون الوصف علة. (القمر) **وهو يصلح إلخ:** جواب سؤال مقدر، وهو: أن هذا القلب لما كان فاسداً فما الفائدة في ذكره في هذا المقام. فأجاب بما حاصله ظاهر. (السنبلي) **على ما سيأتي:** أي في مبحث ما يقع به الترجيح. (القمر) **ما يطرد وينعكس إلخ:** الاطراد هو الوجود عند الوجود، والانعكاس هو العدم عند العدم. (القمر) **لما كان:** بيان أن هذا ليس بعكس بل شبيه بالعكس. **رد الشيء إلخ:** فإن المعلل جعل الوصف المذكور أي عدم الإمضاء في الفاسد علة لعدم اللزوم بالشروع، والعاكس جعل ذلك الوصف المذكور علة للاستواء بين النذر والشروع، فيلزم اللزوم بالشروع ضرورة لزومه بالنذر إجماعاً، كذا قيل. (القمر)

في القلب شبهةً بالعكس، وإنما جعله عكسًا اتباعًا لفخر الإسلام ﷺ. والثاني المعارضة الخالصة عن معنى المناقضة، ويسمى هذا في عرف المناظرة معارضةً بالغير، وهي نوعان: أحدهما المعارضة في حكم الفرع بأن يقول المعارض: لنا دليل يدل على خلاف حكمك في المقيس. وله خمسة أقسام كلها صحيحة مستعملة في علم الأصول على ما قال، وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم بلا زيادة، وهذا هو القسم الأول منها، وذلك بأن يذكر علة دالة على نقيض حكم المعلل صريحًا بلا زيادة ونقصان، نظيره ما إذا قال الشافعي رحمه الله: المسح ركن في الوضوء، فيُسنّ تثليثه كالغسل، فنقول: المسح في الرأس مسح، فلا يُسنّ تثليثه كمسح الخف، أو بزيادة هي تفسير، وهذا هو القسم الثاني منها، ونظيره أن نقول في المثال المذكور وقت المعارضة: إن المسح ركن في الوضوء، فلا يُسنّ تثليثه بعد إكماله، فقولنا: "بعد إكماله" زيادة على قدر المعارضة، ولكنه تفسير للمقصود، ولكن يُشكل أن هذا المثال ليس للمعارضة الخالصة، أي بالاستيعاب.....

شبهةً بالعكس: أي في تحقيق الرد مطلقًا. (القمر) وله: أي للمعارضة في حكم الفرع. (القمر) وهو: أي المعارضة في حكم الفرع. (القمر) وهو صحيح إلخ: وجه الصحة ما فيه من إثبات حكم مخالف للحكم الأول بإثبات علة أخرى في ذلك المحل بعينه. (السنبلي) بضد ذلك إلخ: أي يثبت ضد الحكم الذي أثبتته المعلل في المقيس. (القمر) بلا زيادة: أي في الحكم الأول الذي قال به المعلل، وبلا تغير فيه. (القمر) منها: أي من المعارضة في حكم الفرع. بأن يذكر علة إلخ: أي من غير تعرض لإبطال علة الخصم. (القمر) بلا زيادة ونقصان إلخ: فيقع به محض المقابلة من غير تعرض لإبطال علة الخصم، فيمتنع العمل بهما بمداغة كل واحد منهما ما يقابلهما، وينسب طريق العمل إلا بترجح إحدى العلتين على الأخرى، فإذا ترجحت إحداها وجب العمل بالراجحة حيثنذ. (السنبلي) أو بزيادة إلخ: أي أن يذكر علة دالة على نقيض حكم المعلل بزيادة هي تفسير ومعارضة صحيحة أيضًا حتى وجب المصير فيها إلى الترجيح لكنها دون الأولى؛ لأنها تصح بلا زيادة، وهذه لا تصح بدونها. (السنبلي) هي تفسير: وتقرير للحكم الأول. (القمر) إن المسح ركن إلخ: فإن قوله: "لا يُسنّ تثليثه" ضد الحكم المعلل. (القمر) للمقصود: وهو الإكمال بعد الفرض، والتثليث إنما يُسنّ لأنه إكمال بعد أداء الفرض. (القمر)

بل **للقسم الثاني** من القلب على قياس ما قلنا في مسألة صوم رمضان بعد تعيينه، ولم أرَ مثلاً لهذا القسم من المعارضة الخالصة، أو **تغيير**، عطف على قوله: "تفسير" أي زيادة هي تغيير، وقد بينه بقوله: أو فيه نفي **لِمَا** لم يشته الأول، أو إثبات **لِمَا** لم ينه الأول، لكن تحته معارضة للأول، فهو حال عن قوله: "تغيير" وقيد له، فيكون مشتملاً على القسم الثالث والرابع، وهذا هو الحق، وقد فهم بعض الشارحين أن قوله: "أو تغيير" قسم ثالث، وقوله: "أو فيه نفي" لما لم يشته الأول أو إثبات لا لم ينه الأول" بكلمة "أو" دون الواو، وكل منهما قسم رابع، وهذا خطأ فاحش نشأ من تحريف الواو إلى أو، فنظير القسم الثالث قولنا في اليتيمة: إنها صغيرة **يُولَى** عليها بولاية الإنكاح كالتّي لها أب، فقال الشافعي **ﷺ**: هذه صغيرة فلا يُولَى عليها بولاية الإخوة قياساً على المال؛ إذ لا ولاية للأخ على مال الصغيرة بالاتفاق،

لقصور الشفقة

أي في النكاح

للقسم الثاني: وهو جعل الوصف شاهداً على المعلل بعد ما كان شاهداً له، فكانت هذه المعارضة تتضمن المناقضة لتضمنها إبطال علة الخصم، فلا يكون معارضة خالصة. (القمر) **هذا القسم**: أي ما كان المعارضة تفيد الحكم بزيادة هي تفسير. (القمر) **أو تغيير إلخ**: هذا قسم ثالث للمعارضة في حكم الفرع، وهو أن يعارضه بضد ذلك الحكم ولكن بضرب تغيير. (السنبلي) **لكن**: مرتبط بكل من النفي والإثبات. (القمر)

قسم ثالث: فحينئذٍ معنى قوله: أو تغيير أو عارضه بضد ذلك الحكم مع زيادة على تغيير الحكم الأول بأن نفي ما أثبتته الأول، أو أثبت ما نفاه الأول لكن بضرب تغيير، ومثاله وهو المثال الذي سيذكره الشارح **ﷺ** فيما سيأتي بقوله: قولنا في اليتيمة إلخ فهذا المثال يمكن أن يكون مثلاً لمعارضة فيها زيادة هي تغيير مع نفي ما أثبتته الأول، فإن الأول أثبت الولاية مطلقاً، ومنها الولاية للأخ، والمعارض نفي ولاية الأخ، ويمكن أن يكون مثلاً لمعارضة فيها زيادة هي تغيير، وفيها نفي **لِمَا** لم يشته الأول، فإن المعارض نفي ولاية الأخ ولم يشته المستدل صراحةً فتدبر. (القمر)

خطأ فاحش: ليس هذا خطأ ولا تحريفاً، فإن ما قال صاحب "الدائر" موافق لما قال فخر الإسلام البردوي **ﷺ** والمصنف **ﷺ** في "كشفه"، وكلمة "أو" مذكورة في "كشف" المصنف **ﷺ**. (القمر) **يُولَى عليها**: لعله الصغر، فكان الولي له الجدّ أو الأخ أو غيرها على ما عرف في الفقه. (القمر) **بالاتفاق إلخ**: وتعيين الأخ زيادة توجب تغيير الحكم الأول الذي وقع فيه النزاع؛ لأن النزاع في إثبات أصل الولاية على اليتيمة لا في تعيين الولي، فنحن أثبتنا أصل الولاية، والخصم هذه المعارضة نفي ولاية الأخ على التعيين، وليس ذلك نفيّاً **لِمَا** هو المتنازع فيه، =

فهذه معارضة بزيادة هي تغيير، وهي قولنا بولاية الإخوة، وفيه نفى لما لم يشته الأول؛ لأننا ما أثبتنا في التعليل ولاية الإخوة بل مطلق الولاية حتى ينفي المعارض إياها، ولكن تحتها معارضة للأول؛ لأنه إذا انتفت ولاية الإخوة انتفى سائرهما؛ إذ لا قائل بالفصل بين الأخ وغيره ونظير القسم الرابع قولنا: إن الكافر يملك شراء العبد المسلم؛ لأنه يملك بيعه فيملك شراءه كالمسلم، فعارضه أصحاب الشافعي عليه السلام وقالوا: إن الكافر لما يملك بيعه وجب أن يستوي فيه ابتداء الملك وبقائه كالمسلم، لكنه لا يملك القرار عليه شرعاً، بل يجبر على إخراجه عن ملكه، فكذلك لا يملك ابتداء ملكه، ففي هذه المعارضة زيادة هي تغيير، وهو قوله: وجب أن يستوي، وفيه إثبات لما لم ينفع الأول؛ لأننا ما نفينا الاستواء بين الابتداء والبقاء في التعليل حتى يثبت الخصم في المعارضة، وإنما أثبتنا الاستواء بين البيع والشراء، ولكن تحتها معارضة للأول؛ لأنه إذا أثبت الاستواء بين الابتداء والبقاء ظهرت المفارقة بين البيع والشراء،

= فهذا الحكم غير الحكم الأول؛ إذ المعين غير المطلق، فهذا التغيير يقتضي الخلل في المعارضة، لكنها مستلزمة لنفي الحكم الأول، وهو عدم إثبات الولاية على الصغيرة بغير الأب والجد من الأولياء. (السنبلي)

إذ لا قائل بالفصل إلخ: فإن كل من ينفي الإيجاب بولاية الإخوة ينفي الإيجاب بولاية العمومة ونحوها. (القمر)

ونظير القسم الرابع إلخ: وهو أن يعارضه في المحل المتنازع فيه بما لم يكن نفيًا لما أثبتته المعلل، أو إثباتًا لما نفاه، بل يكون نفيًا لما يثبتته المعلل، أو إثباتًا لما لم ينفعه، لكن يكون تحتها معارضة لحكم المعلل بأن يكون حكم الثابت لها مستلزمًا لانتفاء الحكم الذي أثبتته المعلل، فمن هذا الوجه يظهر وجه الصحة فيها، ومثاله ما بينه الشارح عليه السلام.

(السنبلي) **كالمسلم:** أي كما أن المسلم يملك بيع العبد المسلم فكذا شراؤه فكذا الكافر. (القمر)

أن يستوي فيه: أي في الكافر ابتداء الملك، أي حدوث ملك العبد المسلم للكافر وبقاؤه له، أي تقرره على الملك. (القمر) **كالمسلم:** أي كما أن المسلم يملك ابتداء ملك العبد المسلم وبقائه، أي تقرره عليه. (القمر)

فكذلك لا يملك: أي الكافر ابتداء ملك العبد المسلم تحقيقًا للاستواء. (القمر)

وإنما أثبتنا الاستواء إلخ: فكان إثباتًا لما لم ينفع الأول، فلا يكون المعارضة متصلة بموضع النزاع، فتكون فاسدة، لكن يوجه صحته بأن يقال: إن تحتها معارضة إلخ. (القمر) **بين الابتداء:** أي ابتداء الملك وبقائه. (القمر)

بين البيع والشراء: أي بيع العبد المسلم وشراؤه. (القمر)

فيصح البيع دون الشراء؛ لأنه يوجب الملك ابتداءً، فيتصل بموضع النزاع من **هذا الوجه**.
أو في حكم **غير الأول لكن فيه نفي الأول**، عطف على قوله: "بضد ذلك الحكم" أي لم يعارضه
بضد الحكم الأول، بل يعارضه في حكم آخر غير الأول، لكن فيه نفي الأول، وهذا هو
القسم الخامس منها، نظيره ما قال أبو حنيفة رحمته الله في المرأة التي تُعي إليها زوجها، أي أخبرت
بموته، فاعتدت وتزوجت بزواج آخر، فجاءت بولد، ثم جاء الزوج الأول حيًا أن الولد للزوج
الأول؛ لأنه صاحب فراش صحيح لقيام النكاح بينهما، فإن عارضه الخصم بأن الثاني صاحب
فراش فاسد، فيستوجب به النسب كما لو تزوجت امرأة بغير شهود وولدت منه يثبت النسب
منه وإن كان الفراش فاسدًا، فهذه المعارضة لم تكن لنفي النسب عن الأول، بل لإثبات النسب
الزوج

فيصح البيع: أي بيع العبد المسلم دون الشراء؛ لأن بقاء ملك الكافر في العبد المسلم ممنوع بالاتفاق، فيؤمر
بإخراجه عن ملكه بالبيع من مسلم أو الإعتاق أو نحو ذلك، ولما استوى الابتداء والبقاء فيمنع الابتداء أيضًا،
فلا يصح شراؤه العبد المسلم؛ لأنه يوجب ابتداء الملك. (القمر) **هذا الوجه**: لكن الاتصال لما يثبت إلا بعد البناء
بإثبات التسوية بين الابتداء والبقاء وليس للسائل البناء رجحت جهة الفساد. (الحشي)
غير الأول: أي غير الحكم الأول الذي أثبتته المعلل، أي لا يخالف الحكم الذي أتى به السائل الحكم الذي أثبت
المعلل صورة، بل حكمه حكم آخر في محل آخر بعلّة أخرى، لكن فيه أي فيما ثبت هذه المعارضة من الحكم
نفي الأول، أي من حيث المعنى، فإنه إذا ثبت أحدهما لم يثبت الآخر. (القمر) **بل يعارضه إلخ**: أي يثبت
المعارض حكمًا غير الحكم الأول. (القمر) **لكن فيه**: أي فيما ثبت بالمعارضة من الحكم. (القمر)
نفي الأول: بأن يكون ثبوته مستلزمًا لانتقائه من حيث المعنى. (الحشي) **فراش صحيح**: أقول لا بد عن قيد القوي
احتراز عن الأمة الخلية؛ فإنها فراش صحيح ضعيف. (السنيلي) **بينهما**: أي بين الزوج الأول وتلك المرأة. (القمر)
فهذه المعارضة إلخ: قلت: هي في الظاهر فاسدة لاختلاف الحكم؛ لأن المستدل علل لإثبات النسب من الأول،
والسائل علل لإثباته من الثاني، فكان ينبغي أن يعلل لنفيه عن الأول ليتوارد النفي والإثبات على حكم واحد، إلا
أن فيها صحة من وجه؛ لأنه لو ثبت من الحاضر لانتفى من الغائب لعدم تصور ثبوت النسب من شخصين،
فيحتاج إلى الترجيح. (السنيلي) **بل لإثبات النسب إلخ**: هذا حكم آخر غير الحكم الأول، فالقياس أن لا يصح
هذه المعارضة؛ لأن من شرطها أن يكون الحكم الذي يتوارد عليه النفي والإثبات واحدًا لكن تصح هذه
المعارضة من حيث أن فيه نفي الأول إلخ. (القمر)

من الثاني لكن فيه نفي الأول؛ لأنه إذا ثبت من الثاني ينتفي عن الأول لعدم تصور النسب من شخصين، فيحتاج حينئذٍ إلى الترجيح، فنقول: الأول صاحب فراش صحيح، والثاني صاحب فراش فاسد، والصحيح أولى من الفاسد، فيعارضه الخصم بأن الثاني حاضر والماء ماء، وهو أولى من الغائب، فيظهر حينئذٍ فقه المسألة، وهو أن الملك والصحة أحق بالاعتبار من الحضرة والماء، فإن الفاسد يوجب الشبهة، والصحيح ^{أي الحاضر} يوجب الحقيقة، والحقيقة أولى من الشبهة.

والثاني في علة الأصل أي النوع الثاني من المعارضة الخالصة المعارضة في علة المقيس عليه بأن يقول: عندي دليل يدل على أن العلة في المقيس عليه شيء آخر لم يوجد في الفرع، وهي ثلاثة أقسام كلها باطلة على ما قال.

وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدى، هذا هو القسم الأول كما إذا عللنا في بيع الحديد بأنه موزون قوبل بجنسه، فلا يجوز بيعه متفاضلاً كالذهب والفضة، فيعارضه السائل بأن العلة عندنا في الأصل هي الثمنية، وتلك لا تتعدى إلى الحديد. أو يتعدى إلى فرع مجمع عليه، وهو القسم الثاني كما إذا عللنا في حرمة بيع الحص ^{أي الذهب والفضة لا الوزن}

فيحتاج إلخ: أي إذا تحقق المعارضة فيحتاج الجيب إلى ترجيح ما ادّعاه على ما ذكره السائل. (القمر) **من الغائب إلخ:** أي كما لو كان كل واحد من الفراشين فاسداً يرجح الحاضر، فكذا ههنا. من بعض الشروح المعتبرة. (السنيلي) **الملك:** أي ملك الزوج الأول المرأة ملك النكاح. (القمر) **والصحة:** أي صحة النكاح الأول. (القمر) **من الحضرة والماء إلخ:** كما في فصل الزنا، فإن الملك للأول والحضرة للماء الثاني. (السنيلي) **شيء آخر:** أي غير العلة التي قال بها المعلل. (القمر) **سواء كانت:** أي المعارضة بمعنى أي بذكر السائل علة في المقيس عليه لا يتعدى إلى الفرع أصلاً. (القمر) **هذا:** أي أن يأتي السائل بعلة لا تتعدى من المقيس عليه. (الحشي) **لا تتعدى إلخ:** فلا يثبت حرمة التفاضل في الحديد. (القمر) **إلى الحديد إلخ:** وبطلان هذا القسم لعدم حكمه، وهو التعدية لما مر أن حكم التعليل التعدية. (السنيلي) **وهو القسم:** أي يأتي السائل بعلة تتعدى إلى مجمع عليه. (الحشي)

يجنسه متفاضلاً بالكيل والجنس كالحنطة والشعير، فيعارضه السائل بأن العلة في الأصل ليست ما قلت، بل هي الاقتيات والادّخار، وهو معدوم في الجص وإن كان يتعدّى إلى فرع مجمع عليه، وهو الأرز والدخن.

أو مختلف فيه، أي يتعدّى إلى فرع مختلف فيه، وهو القسم الثالث، مثاله ما لو عارض السائل في المسألة المذكورة بأن العلة في الأصل هو الطعم، ولم يوجد في الجص، وهو يتعدّى إلى فرع مختلف فيه أعني الفواكه وما دون الكيل، وهذه الأقسام كلها باطلة؛ لأن الوصف الذي يدّعيه السائل لا ينافي الوصف الذي يدّعيه المعلّل؛ إذ الحكم يثبت بعلة شتى، فإن لم يكن وصفه متعدّياً ففساده ظاهر؛ لأن المقصود بالتعليل التعدية، وإن كان متعدّياً كانت المعارضة أيضاً فاسدة؛ لأنها لا تعلق لها بالمتنازع فيه إلا أنها تفيد عدم تلك العلة فيه، وهو لا يوجب عدم الحكم.

مجمع عليه، أي أجمع عليه المعلّل والمعارض السائل. (القمر) **أو مختلف فيه**، معطوف على قول المصنف عليه السلام، مجمع عليه. (القمر) **مختلف فيه**، أي بين المعلّل والمعارض السائل. (القمر) **أعني الفواكه إلخ**، فإن الفواكه وما دون الكيل الشرعي أي نصف صاع كالحفنة والحفنتين ليس فيهما الربا عندنا؛ لأنها ليست بمكيلة ولا موزونة، وعند الشافعي عليه السلام فيهما الربا. (القمر) **الوصف الذي إلخ**، سواء كان متعدّياً أو غير متعدّ. (القمر)

لا ينافي إلخ، فإن معارضة العلل لا تتحقّق، فالعلة التي أبدعها السائل المعارض وإن لم توجد في الفرع لكن وجود العلة التي أبدعها المعلّل في الفرع كافٍ لإثبات الحكم، فيصحّ قياسه، وقال صاحب "التلويح": إن مقصود المعارض إبطال وصف المعلّل، فإذا بين عليه وصف آخر احتمل أن يكون كل من الوصفين مستقلاً بالعلية وأن يكون كل منها جزء علة، فلا يصحّ الجزم باستقلال علة المعلّل أو المعارض، فيحصل عرضه، فيحصل معارضة، فتأمل. (القمر) **شتى**، جمع شتيت كمرىض ومرضى، وما في "مسير الدائر": جمع شتية، أي في مختلفة فمما لم يثبت. (القمر) **التعدية**، فإذا خلا التعليل عن التعدية بطل خلوه عن الفائدة والمقصود، وإذا بطل التعليل بطل المعارضة، كذا قيل. (القمر) **تلك العلة**، أي العلة التي أبدعها المعارض. (القمر)

وهو، أي عدم تلك العلة في الفرع لا يوجب عدم الحكم لجواز أن يثبت الحكم في الفرع بعلة أخرى. (القمر) **عدم الحكم إلخ**، إذ الحكم يثبت بعلة شتى، فبعد فساد تلك العلة تبقى علة أخرى، وهي تكفي. (السنبل)

[صحة كل الكلام في أصل وضعه]

وكل كلام صحيح في الأصل، أي في أصل وضعه وجوهره ولكن يذكر سبيل المفارقة التي هي باطلّة عند أهل الأصول، فأذكره على سبيل الممانعة ليخرج عن حيز الفساد إلى حيز الصحة، ويكون مقبولا بأصله ووصفه معاً، وإنما تذكر هذه القاعدة ههنا؛ لأن المعارضة في علة الأصل هي المسماة بالمفارقة عندهم؛ لأنه أتى السائل بعلة يقع بها الفرق بين الأصل والفرع، وهو فاسد عند الأكثر، فإذا أتى السائل بكلام لطيف مقبول في ضمن هذه المفارقة كالحديد أي المفارقة من أهل الأصول كالذهب مثلاً هي الثمنية كالذهب والفضة كالفقه والفضة كالفقه، فلا بد أن يذكر ذلك الكلام بعينه في ضمن الممانعة ليكون ذلك الكلام مقبولا بمادته وهيأته معاً، مثاله ما قال الشافعي رحمه الله في إعتاق الرأهن العبد المرهون: إنه لا ينفذ إعتاقه؛ لأن الإعتاق تصرف من الرأهن يلاقي حق المرهن بالإبطال، فكان باطلاً كالبيع، فمن جوز مآ المفارقة قال في جوابه: إن الإعتاق ليس كالبيع؛ لأن البيع يحتمل الفسخ والعق لا يحتمله،

وكل كلام إلخ: لما كان المعارضة في علة المستدل فاسداً عند الأكثر بين قاعدة بعد بيان تلك المعارضة مقبولة إذا أوردت هذه القاعدة، فقال الماتن: وكل كلام إلخ، وحاصل معنى العبارة أن كل كلام يذكره أهل الطرد على سبيل المفارقة فأذكره على سبيل الممانعة ليخرج من حيز الفساد إلى حيز الصحة ويكون مقبولا بأصله ووصفه معاً. (السنيلي) أصل وضعه إلخ: فإنه في الأصل والحقيقة منع لليلة المؤثرة. (القمر) ولكن يذكر إلخ: أي يذكره أهل الطرد في مقام السؤال. (القمر) هي المسماة بالمفارقة إلخ: فلا يرد عليه أن الكلام ههنا في المعارضة والمفارقة غيرها فلم يذكرها المصنف رحمه الله ههنا؟ وتقرير الجواب غير خفي. (السنيلي) لأنه أتى إلخ: دليل لقوله: المسماة. (القمر) يقع بها الفرق إلخ: فإنه يقول السائل: إن علة الحكم الأصل وصف كذا، وهذا الوصف موجود في الأصل ومعدوم في الفرع. (القمر) وهو إلخ: أي إتيان السائل بعلة يقع بها الفرق. (السنيلي) في إعتاق الرأهن: أي بدون إذن المرهن. (القمر) إنه لا ينفذ إلخ: وعندنا ينفذ إعتاقه. (القمر) كالبيع: أي كما أن الرأهن إذا باع المرهون بدون إذن المرهن يرد هذا البيع، فيكون باطلاً. (القمر) يحتمل الفسخ: فيظهر أثر حق المرهن بأن يمنع النفاذ فيفسخ البيع. (القمر) لا يحتمله إلخ: فلا يظهر أثر حق المرهن في المنع من النفاذ فيعتقد العق لا زمًا. (القمر)

فلا يصحّ القياس، وهذا الفرق هو المعارضة في علة الأصل؛ لأنّ قائله يقول: إن علة عدم جواز البيع هي كونه محتملاً للفسخ بعد وقوعه، فهذا السؤال وإن كان مقبولاً في نفسه لكنه لما جاء به السائل على سبيل المفارقة لا يُقبل منه، فكان حقّه أن نورده نحن على سبيل الممانعة فنقول: لا نسلم أن الاعتاق كالبيع، فإن حكم البيع التوقّف على إجازة المرهن فيما يجوز فسخه لا الإبطال، وأنت في الاعتاق تبطل أصلاً ما لا يجوز فسخه بعد ثبوته، حتى لو أجاز المرهن لا ينفذ إعتاقه عندك.

ولما فرغ عن بيان المعارضة شرع في بيان دفعها، فقال:

[بيان دفع المعارضة]

وإذا قامت المعارضة كان السبيل فيها الترجيح، أي ترجيح أحد المعارضين على الآخر

القياس: أي قياس الاعتاق على البيع. (القمر) هي كونه محتملاً إلخ: وهذه العلة لا توجد في الفرع أي الاعتاق. (القمر) الاعتاق كالبيع إلخ: تقريره: أن الأصل هنا البيع، فإن أريد أن حكم الأصل هنا البطلان فهو ممنوع؛ لأن الحكم عندنا في بيع الرهن التوقّف، وإن كان حكم الأصل التوقّف على إجازة المرهن، فحكم الفرع إن ادّعيت أنه البطلان فلا يكون الحكمان متماثلين، فكيف يصح القياس؟ وإن ادّعيت أنه التوقّف على إجازة المرهن فلا يمكن، فإن العتق غير محتمل للفسخ، فإن العبد أو المولى لو أراد فسخه بعد وقوعه لا يفسخ. (القمر) حكم البيع: أي بيع الرهن المهرن. (القمر)

فيما يجوز فسخه إلخ: وهو الاعتاق، يعني إذا باع الرهن المهرن ينفذ موقوفاً على إجازة المرهن، وإذا أعتق الرهن المهرن أنت تبطل أصلاً، فقد غيّرت حكم الأصل، والحاصل أنا لا نسلم أن قياسكم صحيح؛ لأن الأصل وهو البيع، والفرع هو العتق، وحكم الأصل هو التوقّف وهو لا يوجد في الفرع، فإن العتق لا يتوقّف، فعلى قياسكم كان أن يثبت التوقّف فيه، ولكنكم أثبتتم حكماً آخر في الفرع، وهو البطلان الذي هو حكم جديد لم يتعدّ من الأصل؛ لأن ذلك لم يكن موجوداً فيه، فكيف التعدي منه؟ (السنبلي)

يجوز: كالبيع والإجازة وغيرهما. (المحشي) لا الإبطال إلخ: فأنعدم شرط القياس، وهو أن يتعدّى الحكم الأصلي بعينه في الفرع وههنا لم يوجد؛ لأن الحكم في البيع التوقّف، وفي الاعتاق الإبطال. (السنبلي)

ما لا يجوز: كالاعتاق والتدبير وغيره. (المحشي) وإذا قامت المعارضة: أي لم تندفع بالممانعة والقلب وغيرهما. (القمر)

بحيث تندفع المعارضة، فإن لم يتأت للمجيب الترجيح صار منقطعاً، وإن يتأت له
 أي المعلن الأول
 فللسائل أن يعارضه بترجيح آخر، وهذا هو حكم المعارضة في القياس، وأما المعارضة في
 النقليات فقد مضى بيانها.

أي النصوص

وهو عبارة عن فضل أحد المثلين على الآخر وصفاً، أي بيان فضل أحد المثلين، ولا يكون
 أي المتعارضين
 تعريفاً للرجحان لا للترجيح، ومعنى قوله: "وصفاً" أن لا يكون ذلك الشيء الذي يقع به
 الترجيح دليلاً مستقلاً بنفسه، بل يكون وصفاً للذات غير قائم بنفسه، ولهذا يترجح
 أي ذلك الشيء
 شهادة العادل على شهادة الفاسق، ولا يترجح شهادة أربعة على شهادة شاهدين.

لا يترجح القياس على قياس يعارضه بقياس آخر ثالث يؤيده؛ لأنه يصير كأن في جانب
 أي يوافقه في الحكم
 قياساً وفي جانب قياسين.

تندفع المعارضة: فإن حكم العقل ترجيح الراجح. (القمر) صار: أي المجيب منقطعاً، فإن الانقطاع عبارة عن
 حالة تعتري المناظر بالعجز عما رام بالمناظرة. (القمر) وإن يتأت: أي الترجيح له، أي للمجيب. (القمر)
 فقد مضى: أي فصل التعارض بين المحجج. (المحشي) أي بيان إلخ: فيحصل هذا البيان ظن في النتيجة بالنسبة
 إلى نتيجة الدليل الآخر، فيعمل بها، وهذا دفع دخل، وهو: أن فضل أحد المثلين على الآخر وصفاً رجحان،
 فكيف فسّرم به الترجيح؟ وحاصل الدفع أن المضاف في الكلام محذوف. (القمر) أي بيان إلخ: جواب سؤال
 مقدّر، تقديره: أن تفسير الترجيح بالفضل غير صحيح؛ لأن الترجيح هو تفضيل المجهتد أحد الدليلين على الآخر،
 والفضل بعينه الرجحان، وهو ليس بفعل المجهتد، فكأنه فسر المتعدي باللازم. (السنبل)

ولهذا: أي لكون الفضل والرجحان بحسب الوصف لا بحسب الذات يترجح شهادة العادل إلخ لثبوت الفضل
 بحسب وصف العدالة. (القمر) ولهذا يترجح إلخ: وهذا مبني على أصل مشهور، وهو أن الترجيح يقع بقوة في
 العلة لا بكثرة العلل. (السنبل) ولا يترجح إلخ: لأن الفضل لا يثبت بحسب الذات. (القمر)

أربعة إلخ: لأن ههنا لا اعتبار للتعدد. (السنبل) لا يترجح القياس إلخ: فإن القياسين أو الحديثين أو الآيتين
 مساويان في إفادة الحكم لقياس أو حديث أو آية، وقيل: إن الحديثين إذا تأكد أحدهما بالآخر بأن ينسب باب
 تأويله يرجحان على حديث يعارضهما، فإنه بدون التأكيد يحتمل التأويل، وهذا الترجيح في الحقيقة إنما هو بنظر
 قوة الدليل لا بالنظر إلى أن ههنا دليلين. (القمر)

وكذا الحديث لا يترجح على حديث يعارضه بحديث ثالث يؤيده، والكتاب لا يترجح على أية تعارضه بأية ثالثة تؤيده، وإنما يترجح كل واحد من القياس والحديث والكتاب بقوة فيه، فيكون الاستحسان الصحيح الأثر مقدّمًا على القياس الجلي الفاسد الأثر، والحديث الذي هو مشهور مقدّمًا على خبر الواحد، والكتاب الذي هو محكم قطعي مقدّمًا على ما هو ظني.

وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة حتى تكون الدية نصفين، فإن جرح رجلًا جراحةً واحدةً وجرحه آخر جراحات متعددة، ومات المجروح بها، كانت الدية بين الجارحين سواء، بخلاف ما إذا كان جراحة أحدهما أقوى من الآخر؛ إذ ينسب الموت إليه بأن قطع واحدًا يد رجل، والآخر جزّ رقبته كان القاتل هو الجاز؛ إذ لا يتصور الإنسان بدون الرقبة، ويتصور بدون اليد.

وكذا قلنا: الشفيعان في الشقص الشائع المبيع بسهمين متفاوتين سواء في استحقاق الشفعة، ولا يترجح أحدهما على الآخر بكثرة نصيبه، صورتهما: دار مشتركة بين ثلاثة نفر:

بقوة فيه: الباء للشيء أي بسبب قوة في الدليل؛ فإن الشيء إنما يتقوى بصفة توجد في ذاته لا بانضمام مثله إليه كما في المحسوسات. (القمر) مقدّمًا إلخ: كما في طهارة سور سباع الطير من أهم عملوا بالاستحسان لا بالقياس الجلي. (القمر) الذي هو محكم إلخ: وكذا الكتاب الذي هو مفسر مقدّمًا على الحمل، واعلم أن ما في شرح "الحسامي" يعارض ما في "التلويح" ههنا، فإن عبارة أول الذكر يدل على أن المصير من كتاب الله إلى السنة ليس بجائز، وعبارة ثاني الذكر يدل على أنه جائز، وليس هذا موقع إيراد العبارتين ههنا، فتبصّر وتدبر. (السنبلي)

وكذا إلخ: أي مثل عدم ترجح الدليلين على دليل واحد لا يترجح إلخ؛ لاستواء الجراحة الواحدة والجراحات في الإفضاء إلى الموت، فإن الإنسان قد يموت من جراحة واحدة، وقد لا يموت من جراحات متعددة، فلا يعتبر العدد في الجراحة، بل يعتبر عدد الجارحين. (القمر) وجرحه: أي جرح ذلك الرجل آخر جراحات كل واحدة منها صالحة للقتل. (القمر) الجارحين سواء: أي على عاقلتهما، وهذا في جراحة الخطأ، وأما في جراحة العمد فيقتصر منهما إذا مات المجروح؛ فإن القصاص لا يقبل التحزّي. (القمر) إذ لا يتصور الإنسان إلخ: فالترجيح لزيادة قوة فيما هو علة للقتل. (القمر) بسهمين إلخ: متعلق بالشفيعين أي بسبب ملك سهمين. (القمر)

لأحدهم سدسها، وللآخر نصفها، وللثالث ثلثها، فباع صاحب النصف مثلاً نصيبه، وطلب الآخرين الشفعة، يكون المبيع بينهما نصفين بالشفعة، وعند الشافعي رحمته الله يُقضى بالشفقة المبيع أثلاثاً؛ لأن الشفعة من مرافق الملك، فيكون مقسوماً على قدره، وإنما وضع المسألة في الشقص وإن كان حكم الجوار عندنا كذلك ليتأتى فيه خلاف الشافعي رحمته الله.

[بيان وجوه الترجيح]

وما يقع به الترجيح، أي ترجيح أحد القياسين على الآخر أربعة: بقوة الأثر كالاستحسان في معارضة القياس، والأثر في الاستحسان أقوى، فيترجح عليه، فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يكون الشاهد الأعدل راجحاً على العادل؛ لأن أثره أقوى؟ أجيب بأن لا نسلم أن العدالة تختلف بالزيادة والنقصان، فإنها عبارة عن الانزجار عن محظورات الدين بالاحتراز

يكون المبيع إلخ: لأن استحقاق الشفعة على الكمال لكل واحد من الشفيعين، فلما تعاضا حكمهما على السوية. (القمر) وعند الشافعي رحمته الله إلخ: والجواب أن الدار المشفوعة علة فاعلية يثبت بها الشفعة، لا علة مادية يتولد منها المعلول بمنزلة الشجر والحيوان، فقد ثبت في علم الكلام أن تأثير العلة الفاعلية في المعلول ليس بطريق التوليد بإيجاد الله تعالى إياه عقيب، فلا يكون ترتب استحقاق الشفعة على الملك كترتب الثمر على الشجر والولد على الحيوان، ثم الشارع قد جعل مجموع الملك علة للحكم، فينقسم الحكم على أجزاء العلة، وجعل كل جزء من العلة علة لجنسه من المعلول نصب للشرع بالرأي، وهو فاسد. "تلويح". (السنيلي)

أثلاثاً: فالثلثان لصاحب الثلث والثلث لصاحب السدس. (القمر) مرافق الملك: أي منافع ملك الشفيع فيما يشفع به. (القمر) كذلك: فإن شفيعي الجوار مساويان وإن كانا مختلفين في الجوار قلة وكثرة. (القمر)

ليتأتى فيه إلخ: فإنه ليس عند الشافعي رحمته الله شفعة الجوار. (القمر) بقوة الأثر: أي سلامة الوصف المؤثر عن المنع والنقض وكونه مؤثراً في الواقع. (القمر) بقوة الأثر إلخ: أي التأثير بأن كان أحد القياسين المؤثرين المتعارضين أقوى تأثيراً من الآخر، وأما إذا لم يكن أحدهما مؤثراً فلا يكون حجة، فلا تعارض، فلا يترجح. (السنيلي)

في الاستحسان أقوى إلخ: فإن الاستحسان يقدم على القياس لقوة فيه وإن كان القياس مؤثراً، ونظيره الخير، فإنه لما صار حجة بالاتصال برسول الله ﷺ وجب رجحانه بما يزيد معنى الاتصال من الاشتهار وفقه الراوي وحسن ضبطه وإتقانه وصلاحه. (السنيلي) فعلى هذا: أي على أن الترجيح يكون بقوة الأثر. (القمر)

عن الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وهو أمر مضبوط لا يتعدّد، وإنما الاختلاف في التقوى. وبقوة ثباته، أي ثبات الوصف على الحكم المشهود به يكون وصفه ألزم للحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر كقولنا في صوم رمضان: إنه متعين من جانب الله تعالى، فلا يجب التعيين على العبد في النية أولى من قولهم: صوم فرض، فيجب تعيين النية فيه كصوم القضاء؛ لأن هذا أي وصف الفرضية الذي أورده الشافعي رحمته الله مخصوص في الصوم، دليل لقوله أولى بخلاف التعيين الذي أورده، فقد تعدّى إلى الودائع والغصوب، وردّ المبيع في البيع الفاسد، أي إذا ردّ الوديعة إلى المالك، والمغصوب إليه، أو ردّ المبيع الفاسد إلى البائع بأي جهة كانت يخرج عن العهدة، ولا يشترط تعيين الدفع من حيث كونه وديعة أو غصباً أو بيعاً فاسداً؛ لأنه متعين لا يحتمل الردّ بجهة أخرى، فيكون ثبات التعيين على حكمه أقوى من ثبات الفرضية على حكمها، وقيل عليه: إن هذا إنما يرد لو كان تعليل الخصم

لا يتعدّد: فليس له أنواع متفاوتة بعضها فوق بعض. (القمر) في التقوى: فإن المتقي من يتقي عن المنهيات، والأتقى من يتقي عن الشبهات والمباحات حذراً عن الوقوع في المنهيات. (القمر) يكون وصفه: أي وصف أحد القياسين ألزم للحكم إلخ: فإذا كان الوصف زائداً لثبات على الحكم وألزم له ازداد قوة. (القمر) مخصوص: أي لا يتعدّى إلى الفروض المتعينة الأخرى، فإن التعيين فيها لا يجب بوصف الفرضية. (القمر) بخلاف التعيين إلخ: فإن للتعين تأثيراً في جميع الفرائض المتعينة حيث لا يشترط التعيين فيها، فإنه قد تعدّى إلخ، والمراد بالتعيين: التعيّن بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب. (القمر) بأي جهة كانت: أي سواء علم صاحب الحق به أو لا. (القمر) من حيث كونه إلخ: أي من حيث إنه دفع وديعة أو دفع مغصوب أو دفع المبيع بالمبيع الفاسد. (القمر) لأنه: أي لأن المودع والمغصوب والمبيع بالمبيع الفاسد. (القمر) وقيل عليه إلخ: يعني لو كان تعليل الشافعي رحمته الله على وجوب تعيين النية بمجرد وصف الفرضية يلزم عليه النقض بالحج وبالكفاة، فإنه يصحّ بمطلق النية بدون التعيين مع أهما فرض، وإنما يوجد تعليله في الصوم والصلاة دون غيرهما، وأما إذا كان التعليل بالصوم الفرض فلا يرد النقض؛ لأنه يوجد في جميع أفرادها كما في صوم القضاء والنذر والكفارة، وفي جميعها يشترط التعيين، فحينئذ يكون دليل الخصم أيضاً ألزم في المواد، وأثبت في القوة، فلا يقع الترجيح لقياسنا بمقابلة قياسه. (السنبلي) إن هذا: أي إيرادنا على الشافعية بأولوية قياسنا. (القمر)

بمجرد الفرضية، أما إذا كان تعليله هو الصوم الفرض فلا يناسب بمقابلته إيراد مسألة ردّ الوديعة والمغصوب والبيع الفاسد.

وبكثرة أصوله أي إذا شهد لقياس واحد أصل واحد، ولقياس آخر أصلاً، أو أصول ^{أحد القياسين} يترجح هذا على الأول، والمراد بالأصل المقيس عليه، ولا يكون هذا من قبيل كثرة الأدلة القياسية، أو كثرة أوجه الشبه لشيء، فإن هذه كلها فاسدة، وكثرة الأصول صحيحة كقولنا في مسح الرأس: إنه مسح، فلا يُسنّ تثليثه، فإن أصله مسح الخفّ والجبيرة والتميم، بخلاف قول الشافعي رحمته الله: إنه ركن، فيُسنّ تثليثه، فإنه لا أصل له إلا الغسل.

وبالعدم عند العدم، وهو العكس أي إذا كان وصف يطرد وينعكس كان أولى من وصف

فلا يناسب إلخ: لأن المقصود بيان أن علتنا أثبت وألزم من علة الخصم، ومتى كان علة الخصم الصوم الفرض لا يحصل هذا المقصود ببيان أن علتنا وهو التعيين أثبت وألزم من مطلق الفرضية كذا قال ابن الملك. (القمر) لأنه أيضاً يتعدى إلى صوم القضاء وصوم النذر وصوم الكفارة. (المحشي) **بالأصل:** لا الدليل ليلزم الترجيح بكثرة الأدلة. (المحشي) **ولا يكون إلخ:** لما زعم بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي رحمته الله أن الترجيح بكثرة الأصول غير صحيح؛ لأن هذا الترجيح بمنزلة الترجيح بكثرة العلة، فإن شهادة كل أصل بمنزلة علة على حدة، وهو لا يعتبر، دَفَعَ الشارح رحمته الله زعمهم بقوله: ولا يكون هذا من قبيل كثرة الأدلة القياسية، فإنه إنما يكون كذلك إذا كان لكل قياس علة على حدة، وفيما نحن فيه القياس واحد، والمعنى المؤثر أي العلة واحد، إلا أن الأصول كثيرة، فيحصل بكثرتها زيادة قوة في نفس الوصف، فإن في كثرة الأصول زيادة لزوم الحكم معه. (القمر)

كثرة الأدلة إلخ: فإن الدليل في عدم التثليث هو المسح، وهو يوجد في مواضع كثيرة، ولا يُسنّ تثليثه، وتلك المواضع ليست أدلة لعدم التثليث، بل أصول له. بمعنى أنها نظائر له حتى يلزم علينا الترجيح بكثرة الأدلة فافهم، فلا يرد على هذا أن الترجيح بكثرة المقيس عليه دالة على الحكم، فيكون الترجيح بكثرة الأدلة، وهو باطل. (السنبلي) **أو كثرة أوجه إلخ:** أي لا يكون هذا من قبيل كثرة أوجه الشبه، فإنه ترجيح بأوصاف كثيرة مع كون المقيس عليه واحداً، وههنا قد تعدّد المقيس عليه. (القمر) **فإن هذه كلها:** أي كثرة الأدلة القياسية وكثرة أوجه الشبهة. (القمر) **صحيحة:** فإن كثرة الأصول تفيد قوة التأثير. (القمر) **إلا الغسل:** وهذا أصل واحد، ولكثير ترجيح على الواحد. (القمر) **وبالعدم:** أي بعدم الحكم عند عدم الوصف المؤثر. (القمر) **وهو:** أي عدم الحكم عند عدم الوصف العكس. (القمر) فلا يرد أنه يلزم أن يكون أقسام الترجيح زائداً على الأربعة. (المحشي)

يطرد ولا ينعكس، فالاطراد حينئذٍ هو الوجود عند الوجود فقط، والانعكاس هو العدم عند العدم، مثل قولنا في مسح الرأس: إنه مسح فلا يُسنّ تكراره، فإنه ينعكس إلى قولنا: ما لا يكون مسحاً، فيُسنّ تكراره كغسل الوجه ونحوه، بخلاف قول الشافعي رحمته الله: إنه ركن، فيُسنّ تكراره، فإنه لا ينعكس إلى قوله: ما ليس بركن لا يُسنّ تكراره، فإن المضمضة والاستنشاق ليس بركن ومع ذلك يُسنّ تكراره.

ثم أراد أن يبين حكم تعارض الترجيحين، فقال:

[بيان حكم تعارض الترجيحين]

وإذا تعارض ضربا ترجيح كما تعارض أصل القياسين كان الرجحان في الذات أحق منه في الحال، أي من الرجحان الحاصل في الحال؛ لأن الحال قائمة بالذات تابعة له في الوجود، ولا ظهور للتابع في مقابلة المتبوع،

فينقطع حق المالك بالطبخ والشئ، تفريع على القاعدة المذكورة، وذلك بأنه إذا غصب رجل شاة رجل، ثم ذبحها وطبخها وشوّأها، فإنه ينقطع عندنا حق المالك عن الشاة،

المطبوخة والمشوية

هو الوجود: أي وجود الحكم عند وجود الوصف. (القمر) هو العدم: أي عدم الحكم عند عدم الوصف. (القمر) فإنه ينعكس: أي بعكس النقيض إلى قولنا: ما لا يكون مسحاً إلخ، ثم اعلم أن هذا لازم للعكس، والعكس ما يُسنّ تكراره لا يكون مسحاً. (القمر) فإنه لا ينعكس إلخ: فلم يوجد العدم عند العدم. (القمر) ما ليس بركن إلخ: هذا لازم للعكس، والعكس ما لا يُسنّ تكراره ليس بركن. (القمر) ولا ظهور إلخ: فلو اعتبرنا للحال التابعة الذات فيلزم نسخ الأصل أي الذات بالتبع أي الحال، وهو غير معقول. (القمر) فينقطع إلخ: أي من العين إلى القيمة. (القمر) وذلك: تسمى هذه المسألة مسألة انقطاع حق المالك من العين إلى القيمة. (الحشي) وطبخها: إنما قيّد بهذا؛ لأنه لو ذبح الغاصب الشاة ولم يطبخ ولم يشوها فقد استهلكها من وجه، لكنه لم يعارضه فعل الغاصب؛ لأن فعله ليس بمتمم، فحينئذٍ لم يبطل حق المالك، لكن المالك مخير إن شاء نظر إلى جهة الهلاك فيضمن الغاصب القيمة، وإن شاء لاحظ إلى جهة قيام المال، فيأخذ الشاة ويضمن الغاصب النقصان كذا قيل. (القمر)

ويضمن قيمتها للمالك؛ لأنه تعارض ههنا ضرباً ترجيح، فإنه إن نظر إلى أن أصل الشاة كان للمالك ينبغي أن يأخذها المالك ويضمنه النقصان، وإن نظر إلى أن الطبخ والشئ كانا من الغاصب ينبغي أن يأخذها الغاصب ويضمن القيمة، ولكن رعاية هذا الجانب أقوى من رعاية المالك؛ لأن الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه، والعين هالكة من وجه، فحق المالك في العين ثابت من وجه دون وجه، وحق الغاصب في الصنعة ثابت من كل وجه، فكان الصنعة بمنزلة الذات، والعين بمنزلة الوصف وإن كان الأمر في ظاهر الحال بالعكس؛ إذ كانت الشاة أصلاً والصنعة وصفاً على ما ذهب إليه الشافعي رحمته

فإنه إن نظر إلخ: [وحاصل المذهبين: أن الشافعي رحمته قاس هذه المسألة بمسألة فرق يسير، فههنا لا ينقطع حق المالك فكذا هذا، وأبو حنيفة رحمته يقول: إن هذه كمسألة حتف أنفه ههنا لا ينقطع حق المالك فهذا أيضاً كذلك، ولما كان كذلك فتعارض القياسين، فحينئذ يرجح مذهب أبي حنيفة رحمته؛ لأن الوصف وهو وجود الشيء على ما هو عليه بمنزلة الوجود، والوجود الذي هو غيره عما كان عليه بمنزلة الوصف والنازل بمنزلة الشيء يعمل عمل ذلك الشيء، والوجود يرجح على الوصف كما هو ظاهر فكذا النازل بمنزلة [كانا من الغاصب: فلم يبق المغصوب بعينه بلحق هذه الصنعة. (القمر)

ويضمن القيمة: كما يجب الضمان إذا هلك المغصوب. (القمر) **لأن الصنعة:** أي التي هي حق الغاصب قائمة بذاتها، أي موجودة من كل وجه؛ لأنها باقية على الوجه الذي حدثت بلا تغيير، وهذا هو المراد بالقيام بالذات، وليس المراد بالقيام بالذات ههنا: الذي يكون للعين فإن الصنعة ليست عيناً. (القمر)

لأن الصنعة إلخ: أي صنعة الغاصب من الطبخ والشئ الذي صنعها قائمة من كل وجه؛ لأن المطبوخ والمشوي موجود كما كان. (السنبلي) **والعين:** أي التي كانت حق المالك. (القمر) **دون وجه:** فإنه لا يبقى اسم الشاة، بل صارت حقيقة أخرى، وأيضاً قد فات بعض المنافع. (القمر)

ثابت من كل وجه إلخ: ومضافة إلى فعل الغاصب لم يلحق حدوثها تغير ولا إضافة إلى المغصوب منه، وقوله سابقاً: "فحق المالك في العين ثابت من وجه، دون وجه" أي انعدم صورته وبعض معانيه، أعني المنافع القائمة به، وصار وجوده مضافاً إلى الغاصب من وجه، وهو الوجه الذي به صار هالكاً، ومن أمثلة ذلك ترجيح ابن ابن الأخ على العم في العصوبة؛ لأن رجحانه في ذات القرابة إخوة، ورجحان العم في حال القرابة وهي زيادة القرب؛ لأنه يتصل بواسطة واحدة هو الأب، ومثل هذا كثير في باب الميراث. "تلويح" مع التلخيص. (السنبلي)

بمنزلة الذات إلخ: فترجح ما هو قائم من كل وجه على ما هو قائم من بعض الوجوه. (القمر)

وأشار إليه المصنف رحمته الله بقوله: وقال الشافعي رحمته الله: صاحب الأصل وهو المالك أحق؛ لأن الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة له، فجرى الشافعي رحمته الله على ظاهره، وجرينا على الدقة. أي من الغاصب

ولما فرغ عن بيان الترجيحات الصحيحة شرع في الفاسدة فقال:

[بيان الترجيحات الفاسدة]

والترجيح بغلبة الأشباه، وبالعموم، وقلة الأوصاف فاسد عندنا، وقد ذهب إلى صحة كل منها الإمام الشافعي رحمته الله، فمثال ^{لزيادة فائدة} غلبة الأشباه قول الشافعية: إن الأخ يشبه الوالد والولد من حيث المحرمية فقط، ويشبه ابن العم من وجوه كثيرة، وهي جواز إعطاء الزكاة كل منهما للآخر، وحلّ نكاح حليلة كل منهما للآخر، وقبول شهادة كل منهما للآخر، فيكون إلحاقه بابن العم أولى، فلا يُعتق على الأخ إذا ملكه،

تابعة له: لأنها عرض لا تقوم بذاتها. على الدقة: فقلنا: إن التابعة لا تبطل حق صاحب التابع، فالحق في التابع محترم باقي كل وجه، فرجحنا لحق صاحب التابع أي الغاصب، فتأمل. (القمر)

والترجيح إلخ: أي على ما هو قليل الأشباه بأن يكون للفرع بأحد الأصلين شبه من وجه واحد وبالأصل الآخر شبه من وجهين فصاعدًا. (القمر) وبالعموم: أي الترجيح للوصف العام بعمومه على الوصف الخاص. (القمر)

وقلة الأوصاف: أي الترجيح بقلة الأوصاف. (القمر) فاسد إلخ: أي كل قسم من أقسام الترجيح بعلّة الأشباه، ووجه الفساد: أن العبرة في باب القياس لمعنى الوصف، وهو قوته وتأثيره، لا بصورته بأن يتكرر الأوصاف، أو يتكرر محال الوصف، أو يقلّ أجزاءه، وأيضًا الوصف مستنبط من النص، فيكون فرعًا له، وقلة الأجزاء فيه بمنزلة الإيجاز في النص، ولا خلاف في عدم ترجيح النص الموجز على المطنّب ولا العام على الخاص، بل عند الشافعي يقدّم الخاص على العام. (السنيلي) جواز إعطاء الزكاة إلخ: في العبارة مساهلة، والمعنى أنه يجوز لرجل أن يعطي زكاة ماله لأخيه كما يجوز له أن يعطيها لابن عمّه. (القمر) وحلّ نكاح إلخ: في العبارة مساهلة، والمعنى أنه يحلّ نكاح حليلة رجل بعد الفرقة لأخيه كما يجوز لابن عمّه. (القمر) وقبول شهادة إلخ: في العبارة مساهلة، والمعنى أنه يقبل شهادة رجل لأخيه كما يجوز لابن عمّه. (القمر) فلا يعتق على الأخ إلخ: أي فلا يعتق الأخ على الأخ إذا ملكه كما لا يعتق ابن رجل عليه إذا ملكه، وعندنا العلة للعتق القرابة المحرمية فإنما يقتضي الإحسان، فالأخ يعتق على الأخ إذا ملكه، ولا يعتق رجل على ابن عمه إذا ملكه لعدم تحقق العلة. (القمر)

وعندنا هو بمنزلة ترجيح أحد القياسين بقياس آخر، وقد عرفت بطلانه، ومثال العموم قول الشافعية: إن وصف الطعم في حرمة الربا أولى من القدر والجنس؛ لأنه يعم القليل وهو الحفنة، والكثير وهو الكيل، والتعليل بالكيل لا يتناول إلا الكثير، وهذا باطل عندنا؛ لأنه لما جاز عنده ^{وصف الطعم} التعليل بالعلة القاصرة، فلا رجحان للعموم على الخصوص، ولأن الوصف بمنزلة النص، وفي النص الخاص راجح عنده على العام، فينبغي أن يكون هنا أيضًا كذلك، ومثال قلة الأوصاف قول الشافعية: إن الطعم وحده أو الثمنية وحدها قليل، فيفضل على القدر والجنس الذي قلتم به مجتمعة، وهذا باطل عندنا؛ لأن الترجيح للتأثير دون القلة والكثرة، فرب علة ذات جزئين أقوى في التأثير من علة ذات جزء واحد.

وإذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا، هذا شروع بحث في انتقال المعلل إلى كلام آخر بعد إلزامه، ^{كما في القدر والجنس} أي إذا ثبت دفع العلل الطردية والمؤثرة بما ذكرنا من الاعتراضات أو دفع العلل الطردية فقط على ما يفهم من كلام البعض كانت غايته أن يلجئ إلى الانتقال، أي غاية المعلل أن يضطر

أحد القياسين إلخ: فإن كل شبهة بمنزلة علة، فكثرة الأشباه كثرة العلل والأقيسة، فكانه في جانب أقيسة وفي جانب قياس، والترجيح باطل على ما مرّ في بيان دفع المعارضة. (القمر) بالعلة القاصرة: أي التي لا توجد في الفرع كالثمنية في الذهب والفضة على رأيه. (القمر) ولأن الوصف: [أي علة الحكم وهو الطعم هنا] أي العلة بمنزلة إلخ ولأن مناط العلية على التأثير، فلا دخل فيه للعموم والخصوص. (القمر)

راجع عنده: فإن الخاص قطعي والعام عنده ظني. (القمر) فينبغي أن يكون إلخ: فيجعل الوصف الخاص أولى فليَمّ قلتم: إن الأعم مرجّح على الخاص. (القمر) كذلك إلخ: أي فينبغي أن يكون الوصف الخاص وهو الكيل راجعًا على العام وهو الطعم. (السنبلي) فيفضل على القدر إلخ: لكونه أقرب إلى الضبط. (القمر)

ذات جزء واحد: فيه مسامحة؛ فإن الشيء كيف يكون ذا جزء واحد، والأولى أن يقول: من علة بسيطة. (القمر) جزء واحد: كما في الطعم وحده والثمنية وحدها. (المحشي) دفع العلل: أي دفع السائل علل المعلل. (القمر) أو دفع إلخ: معطوف على قول الشارح: دفع العلل إلخ. (القمر) من كلام البعض: أي الذين قالوا: إن العلل الطردية حجة وإلا فلا حاجة إلى دفعها. (القمر) أي غاية المعلل: أي في إثبات مطلوبه. (القمر)

إلى الانتقال، وهو أربعة أقسام؛ لأنه إما أن ينتقل من علة إلى علة أخرى لإثبات الأولى كما إذا علّل في الصبي المودّع مالاّ أنه إذا استهلك الوديعة لا يضمن؛ لأنه مسلّط على الاستهلاك ^{أي العلة الأولى} من جانب المودّع، فإن قال السائل: لا نسلم أنه مسلّط على الاستهلاك، بل على الحفظ ^{الصبي} ينتقل المعلّل إلى علة أخرى يثبت بها العلة الأولى أعني التسليط على الاستهلاك البتة.

أو ينتقل من حكم إلى حكم آخر بالعلة الأولى كما إذا علّل على جواز إعتاق المكاتب الذي لم يؤدّ شيئاً من بدل الكتابة عن الكفارة بأن الكتابة عقد معاوضة يحتمل الفسخ بالإقالة، أو بعجز المكاتب عن الأداء، فلا يمنع الصرف إلى الكفارة، فإن قال الخصم: أنا قائل أيضاً بموجبه؛ إذ عندي عقد الكتابة لا يمنع الصرف إلى الكفارة، وإنما المانع هو نقصان ^{هو فسخ العقد بالتراضي} تمكّن في الرق بسبب هذا العقد؛ إذ العتق مستحق للعبد بسبب الكتابة، فحينئذٍ ينتقل ^{أي عقد الكتابة} المعلّل من حكم إلى حكم آخر بالعلة المذكورة، ويقول: هذا العقد لا يوجب نقصاناً

بل على الحفظ: أي بل هو مسلّط على الحفظ فإن الإيداع للحفظ. (القمر) إلى علة أخرى: وهو أن الصبي قاصر العقل وغير مكلف، وهو لا يبالي عن الاستهلاك، والمودّع مع هذا العلم لما أودع الصبي فقد رضي بالاستهلاك، فكانه سلّطه على الاستهلاك. (القمر) أعني التسليط إلخ: هذا تفسير للعلة الأولى، ولم يبين الشارح العلة الأخرى، وهي ما قال في قمر الأتمار، وحاصل ما قال فيه: أن المودّع مع علمه بأن الصبي لا يبالي ضياع الوديعة وهلاكها فإن كانت من قبيل المطعومات أو المشروبات فيأكله ويشربه، وإن كانت من قبيل المستعملات فيستعمله ويستهلكه أودعها عنده، فكانه سلّطه على استهلاكها، فثبت التسليط على الاستهلاك الذي هو العلة الأولى. (السنبلي) من حكم إلى حكم إلخ: ويشترط أن يكون لهذا الحكم الآخر المنتقل إليه دخل في إثبات مطلوب المعلّل. (القمر) عقد معاوضة: فإن العبد يعطى نقداً ويفكّ رقبته. (القمر)

بالإقالة: أي عند التراضي، بخلاف التدبير والاستيلاء، فإنها لا يحتملان الفسخ، فلم يجوز إعتاق المدبّر وأم الولد عن الكفارة. (القمر) وإنما المانع: أي عن إعتاق المكاتب في الكفارة. (القمر)

في الرق: لأن المكاتب مالك يدل على نفسه. (الحشي) هذا العقد إلخ: فمادام هذا العقد موجوداً بقي المانع من الصرف إلى الكفارة. (السنبلي) من حكم إلخ: أي من ثبوت نقصان مانع من الرق إلى عدم ثبوت نقصان مانع منه. (السنبلي) بالعلة المذكورة: أي أن الكتابة عقد معاوضة يحتمل الفسخ إلخ. (القمر)

مانعاً من الرق؛ إذ لو كان كذلك لما جاز فسخه؛ لأن نقصانه إنما يثبت بثبوت الحرية من وجه، والحرية من وجه لا تحتمل الفسخ، فقد أثبت المعلل بالعلة الأولى أعني احتمال الكتابة لفسخ الحكم الآخر، وهو عدم إيجاب نقصان مانع من الرق.

أو ينتقل إلى حكم آخر وعلة أخرى، كما في المسألة المذكورة بعينها إذا قال السائل: إن عندي هذا العقد، لا يمنع من التكفير، بل المانع نقصان الرق، يقول المعلل: هذا عقد معاملة بين العباد كسائر العقود، فوجب أن لا يوجب نقصاناً في الرق مثله فهذا انتقال إلى حكم آخر وعلة أخرى كما ترى.

أو ينتقل من علة إلى علة أخرى لإثبات الحكم الأول، لا لإثبات العلة الأولى، ولم يوجد له نظير في المسائل الشرعية، ولهذا قال: وهذه الوجوه صحيحة إلا الرابع؛ لأن الانتقال إنما يجوز ليكون مقاطع البحث في مجلس المناظرة، ولا يتم ذلك في الرابع؛ لأن العلل غير متناهية في نفس الأمر، فلو جَوَزْنَا الانتقال إلى العلل لأجل الحكم الأول بعينه لتسلسل إلى ما لا يتناهى، ثم أورد على هذا أن إبراهيم عليه السلام قد انتقل إلى علة أخرى لإثبات الحكم الأول حيث حاجه

مانعاً: أي من الصرف إلى الكفارة من الرق أي في الرق. (القمر) لو كان كذلك: أي لو كان هذا العقد يوجب النقصان لما جاز فسخه مع أن عقد الكتابة قابل للفسخ. (القمر) هذا العقد: أي عقد الكتابة لا يمنع من التكفير، أي من إعتاق المكاتب في الكفارة. (القمر) بل المانع: أي من الصرف إلى الكفارة. (القمر) عقد معاملة إلخ: [في التي تتعلق بالأموال خاصة] [بين عقد المعاملة وبين عقد المعاوضة: أن الأول عام يشمل البيع والإجارة والنكاح، وثاني خاص يشمل عقود المالية فقط] الوجوه صحيحة إلخ: أما الوجوه الثلاثة الأول فوجه صحتها على ما قال في "التنوير": إن المقصود هناك للمعلل: إتمام إثبات مطلوبه بعلة الذي التزمه أولاً ولم يخرج من التزامه، وأما وجه فساد الرابع: أن المعلل كان ملتزماً لإثبات الحكم بعلة ولم يتم فيه التزامه، وصار ملتزماً فيه، وبعد انتقاله إلى علة أخرى وجدت المناظرة الأخرى غير الأولى. (السنبلي) صحيحة: فإن المعلل التزم إثبات مطلوبه بعلة فلم يخرج عما التزم. (القمر) ذلك: أي قطع البحث في مجلس المناظرة. (القمر)

إلى ما يتناهى إلخ: [فيه إشارة إلى أن اصطلاحات أهل المناظرة وآدابهم عند طول البحث بالانتقال من علة إلى علة آخر لإثبات الحكم الشرعي، بمنزلة الانتقال من بينة إلى بينة؛ لإثبات حقوق الناس وهو مقبولة بالإجماع]

نمرود اللعين لإثبات الإله، فقال إبراهيم عليه السلام: ربي الذي يحيى ويميت، قال نمرود: أنا أحيى وأميت، فأمر بإطلاق أحد المسجونين وقتل الآخر، فانتقل إبراهيم عليه السلام لإثبات الإله إلى علة أخرى وقال: فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب، فبهت نمرود وسكت، فأجاب المصنف رحمه الله عنه بقوله: **ومحاجة الخليل عليه السلام مع اللعين ليست من هذا القبيل؛ لأن الحجة الأولى كانت لازمة حقة، ولكن لم يفهم اللعين مرادها، فساغ للخليل أن يقول:** ^{الحجة الأولى} هذا ليس بإحياء وإماتة، بل إطلاق وقتل، وعليك أن تُميت الحي بقبض الروح من غير آلة، وتحيي الموتى بإعادة الحياة فيهم، **إلا أنه انتقل دفعاً للاشتباه من الجهال؛ فإنهم كانوا أصحاب الظواهر لا يتأملون في حقائق المعاني الدقيقة، فضم إليها الحجة الظاهرة بلا اشتباه لينقطع مجلس المناظرة، ويعترفون بالعجز.**

ثم لما فرغ المصنف رحمه الله عن بحث الأدلة الأربعة أراد أن يبحث بعدها عما ثبت بالأدلة، وقد قلت فيما سبق: إن موضوع علم الأصول على المذهب المختار هو الأدلة والأحكام جميعاً.

فقال إبراهيم عليه السلام: أي لإثبات ربوبية الإله، وإبطال ربوبية نمرود. (القمر) **فأجاب المصنف رحمه الله:** الخ: ويمكن أن يجاب عنه بأن قول الخليل صلاة الله عليه: "ربي الذي يحيى ويميت" ليس استدلالاً على نفي ربوبية نمرود بل هو دعوى، والدليل على نفي ربوبيته وإثبات إلهية الإله الحق قوله عليه السلام: "فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب" فليس ههنا انتقال من حجة إلى حجة أخرى، تأمل. (القمر)

ومحاجة الخليل عليه السلام مع اللعين: الصواب "ومحاجة الخليل اللعين"، كذا قيل. (القمر) **من هذا القبيل:** أي من الانتقال الرابع الفاسد. (القمر) **الحجة الأولى:** أي التي ذكرها الخليل عليه السلام. (القمر) **لازمة حقة:** أي لازمة وسالمة عن المنع أو المعارضة التي عارض بها نمرود. (القمر) **هذا:** أي إطلاق أحد المسجونين وقتل الآخر. (القمر)

إلا أنه: أي الخليل عليه السلام انتقل أي إلى الحجة الأخرى. (القمر) **الأدلة الأربعة:** أي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. (القمر) **فيما سبق:** أي في مبدأ الكتاب بعد الفراغ عن شرح خطبة المتن كما لا يخفى على من نظر هنا، فهذه الحوالة صحيحة، وما في "مسير الدائر": ولما فرغ المصنف رحمه الله عن مبحث الأدلة الأربعة أراد أن يبحث عما ثبت بها؛ إذ قد مرّ فيما سبق أن موضوع علم الأصول على المذهب المختار الأدلة والأحكام جميعاً، فبعد الفراغ عن الأول شرع في الثاني، انتهى، فعجيب لعدم صحة الحوالة على ما سبق، فإنه قد مرّ فيما سبق =

فبعد الفراغ عن الأول شرع في الثاني، فقال:

[فصل في الأحكام]

ثم جملة ما ثبت بالحجج التي سبق ذكرها على باب القياس، يعني الكتاب والسنة والإجماع شيئان: الأحكام وما يتعلّق به الأحكام، وإنما استثنيت القياس؛ لأنه لا يُثبت شيئاً وإنما هو للتعدية، ولو أريد بالثبوت المعنى الأعم، فيمكن أن يراد بالحجج: الأدلة الأربعة، والمراد بالأحكام: الأحكام التكليفية، وبما يتعلّق به الأحكام الوضعية، وقد ذكروا هذه القواعد كالعبادات والعقوبات كالسبب والشرط منتشرة، والذي يعلم من "التوضيح" في ضبطها: أن الحكم مفتقر إلى الحاكم والمحكوم عليه والمحكوم به، فالحاكم: هو الله تعالى، والمحكوم عليه: هو المكلف، والمحكوم به: فعل المكلف من العبادات والعقوبات وغيرهما، والأحكام صفات فعل المكلف من الوجوب،

= أن موضوعه الأدلة الأربعة إجمالاً حال كونها مشتركة في الإيصال إلى حكم شرعي، فكيف يصح قوله: إذ قد مرّ فيما سبق أن موضوع إلخ. (القمر)

سبق ذكرها إلخ: قلت: فيه إشارة إلى أن القياس لا يثبت شيئاً لكونه مظهرًا لا مثبتًا كما قال في بعض حواشي "الحسامي" وأنا أقول عليه: إن الأدلة الشرعية كلها معارف وأمارات قياسًا كان أو غيره، ولو سلّم أنّها أدلة حقيقة فلا معنى للدليل إلا ما يفيد العلم بثبوت الشيء أو انتفائه، وفي ذلك القياس وغيره سواء كما في "التلويح"، فافهم وتدبر. (السنيلي) وما يتعلّق به إلخ: بأن يكون علة للحكم أو شرطًا له أو سببًا له أو علامة له أو مانعًا عنه. (القمر)

وإنما هو للتعدية: أي لتعدية حكم معلوم ثابت بسببه وشرطه بوصف معلوم، فهو نظير الحكم في الفرع. (القمر) المعنى الأعم: الشامل للظهور أيضًا. (القمر) أي ثبوت نفس الحكم كما في الأدلة الثلاثة، أو ثبوت ظهور الحكم كما في القياس. (السنيلي) الأدلة الأربعة: أي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. (القمر)

الأحكام الوضعية: كالحكم بالسببية أو الشرطية أو المانعية. (السنيلي) المراد بهذه الأحكام هو الحكم بتعلّق شيء بشيء كالسببية والشرطية والمانعية. (السنيلي) فعل المكلف: أي الذي تعلّق به خطاب الشارع. (القمر)

وغيرهما: وهو ما يكون عبادة من وجه وعقوبة من وجه وغيره. (القمر) صفات فعل إلخ: أي الكيفيات التي تثبت للفعل بعد تعلّق الخطاب. (القمر) من الوجوب إلخ: والحل والحرم والجواز والفساد والكراهة. (القمر)

والندب، والفرضية، والعزيمة، والرخصة، فعلى هذا التحقيق: الأحكام هي صفات الفعل، وقد مضى ذكرها بعد بحث الكتاب في العزيمة والرخصة، وهذا المبحث مبحث فعل المكلف يعني المحكوم به، ومبحث المحكوم عليه يأتي بعده في بيان الأهلية والأمور المعترضة عليها، وباجملة لا يخلو تقسيم القدماء عن مساحطة.
الأهلية

[بيان أقسام الأحكام]

أما الأحكام فأربعة: يعني المحكوم به الذي هو عبارة عن فعل المكلف أربعة أنواع: الأول: حقوق الله تعالى خالصة، وهو ما يتعلق به نفع العام كحرمة البيت، فإن نفعه عام للناس أي عزة بيت الله تعالى، باتخاذهم إياه قبلة، وحرمة الزنا، فإن نفعه عام للناس بسلامة أنسابهم، وإنما نسب أي لصلواتهم

والعزيمة: والإباحة والكرامة والتحریم. (الحشي) فعلى: أي كون الأحكام صفات فعل المكلف. (الحشي) القدماء: كما قال المصنف رحمه الله جملة ما ثبت بالحجج شيان. (الحشي) ومنهم المصنف حيث قال: ما ثبت بالحجج إلى قوله: شيان: الأول: الأحكام بمعنى أفعال المكلف، والثاني: ما يتعلق به الأحكام من الأحكام الوضعية، وجه التسامح أولاً: هو أن الثابت بالأدلة منقسم إلى أشياء أخر غير الشيتين المذكورين، وهي الأحكام التكليفية من الوجوب والحرمة وغيرهما، ولم يذكرها ههنا أي في محل التقسيم، بل فيما سبق في العزيمة والرخصة، وثانياً: أن المراد من قوله: "ما يتعلق به الأحكام": الأحكام الوضعية؛ لأن الأحكام التكليفية من الوجوب والحرمة وغيرهما من صفات أفعال المكلفين متعلقة بالوضعية كما يقال: إن الوقت سبب للصلاة بمعنى أن الصلاة واجب عند الوقت، فإذا أراد من قوله: "ما يتعلق بالأحكام": الأحكام الوضعية فيكون المراد من لفظ الأحكام: هي الأحكام التكليفية، فحينئذ يتبادر من المقابلة أن يكون المراد من الأحكام السابق في قوله: "شيان" الأحكام هي التكليفية مع أن مراد المصنف رحمه الله بها أفعال المكلف يعني المحكوم به لا التكليفية، فافهم. (السنبلي) حقوق الله تعالى خالصة: واعلم أن الحق الموجود، يقال: حق على فلان أي شيء موجود على ذمته، والمراد بالحق ههنا: حكم يثبت، والإضافة في حق الشيء للاختصاص، فمعنى حق الله تعالى: الحق الذي له اختصاص بذاته تعالى، وفيه رعاية جانبه، وقس عليه حق العباد، كذا قيل، وقيل: حق الله ما يتعلق به نفع عام للعالم، وحق العباد ما يتعلق به مصلحة خاصة. (القمر) نفع العام: أي تركية النفس وكمال الحياة الأخروية وللكل من غير أن يكون فيه نظر إلى عبد دون عبد. (القمر) وإنما نسب إلخ: جواب سؤال مقدر، تقديره: أن لفظ حقوق الله يتبادر منه أن ينتفع الله به، والحال أن الله مستغن عن ذلك. (السنبلي)

إلى الله تعالى تعظيماً، وإلا فالله تعالى عن أن ينتفع بشيء، فلا يجوز أن يكون حقاً له بهذا الوجه ولا بجهة التخليق؛ لأن الكل سواء في ذلك.

والثاني: **حقوق العباد خالصة** وهو ما يتعلق به مصلحة خاصة ^{أي بوجه الانتفاع} كحرمة مال الغير، ولهذا ^{أي دنوية} ^{في السرقة والغصب} **يباح بإباحة المالك.**

والثالث: **ما اجتماعاً فيه، وحقّ الله غالب كحدّ القذف**، فإن فيه حق الله تعالى من حيث أنه جزاء هتك حرمة العفيف الصالح، وحقّ العبد من حيث إزالة عار المقدوف، ولكن حق الله غالب حتى لا يجري فيه الإرث والعفو، وعند الشافعي **حقّ الله** حقّ العبد فيه غالب، فتعكس الأحكام.

والرابع: **ما اجتماعاً فيه، وحقّ العبد غالب كالقصاص**، فإن فيه حق الله، وهو إخلاء العالم عن الفساد، وحقّ العبد لوقوع الجناية على نفسه،

سواء في ذلك: فإنه تعالى خالق كل شيء. **كحرمة مال الغير:** فلها حق العبد لتعلّق صيانة مال العبد بها. (القمر) **وهذا:** أي لكونه مصلحة خاصة. (المحشي) **يباح:** أي مال الغير بإباحة المالك، ولا يباح الزنا بإباحة أهل المزية. (القمر) **ما اجتماعاً:** أي حق الله تعالى وحقّ العبد. (القمر) **كحدّ القذف:** أي جلد القاذف ثمانين جلدة، وعدم قبول شهادته أبداً، وإنما وجب هذا الحد للانزجار والاحتتاب عن فاحشة كبيرة. (القمر)

من حيث أنه جزاء هتك إلخ: فيفيد نفع عام، أي صون العالم عن الفساد. (القمر) **غالب إلخ:** فإن سبب وجوب هذا الحد هتك عرض المقدوف وعرضه حقه، ونحن نقول: إن حدّ القذف إنما يجب إذا قذف محصناً بالزنا، وحرمة الزنا خالصة لله تعالى، فكما أن حدّ الزنا خالص حقه تعالى كذلك حدّ إظهار الزنا خالص حقه تعالى، إلا أن القاذف هتك حرمة المقدوف، وللمقدوف حق في عرضه كما أن الله تعالى أيضاً حقاً في عرضه، فثبت أن للعبد فيه ضرب حق، والحقّ الغالب لله تعالى. (القمر) **الإرث:** بأن مات المقدوف ويدعي ورثته فليس لهم إجراء الحد؛ لأن الإرث خلافة، والخلافة لا تجري في حق الله تعالى. (القمر)

والعفو: أي لا يجري فيه العفو، فلا يسقط بعفو المقدوف، إلا في رواية بشر عن أبي يوسف **عليه السلام**، فإن العبد إنما يسقط ما يكون حقاً أو كان فيه حقه غالباً، وما ليس كذلك فلا يملك إسقاطه. (القمر) **فتعكس إلخ:** أي يجري فيه الإرث والعفو. (القمر) **ما اجتماعاً:** أي حق الله تعالى وحقّ العبد، ولم يوجد قسم خامس، أي ما اجتماع فيه حق العبد والله على التساوي. (القمر) **على نفسه:** أي على نفس العبد، ففي القصاص جبر انكسار قلب ورثة المقتول. (القمر)

وهو غالب لجريان الإرث وصحة الاعتياض عنه بالمال بالصلح وصحة العفو.

[بيان أقسام حقوق الله]

وحقوق الله ^{بالاستقراء} ثمانية أنواع: عبادات خالصة، لا يَشُوبُهَا معنى العقوبة والمؤنة كالإيمان وفروعه، وهي الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وإنما كانت فروعاً للإيمان؛ لأنها لا تصح بدونه، وهو صحيح بدونها.

وهي، أي ^{أي الإيمان} العبادات أنواع ثلاثة: أصول، ولواحق، وزوائد، يعني إن في مجموع الإيمان وفروعه هذه الثلاثة، لا أن في كل منهما هذه الثلاثة، فالإيمان أصله التصديق، والملحق به الإقرار، والزوائد هي الفروع الباقية، أو نقول: الزوائد في الإيمان هي تكرار الشهادة، ^{كالصلاة وغيرها} والأصل في الفروع الصلاة؛ لأنها عماد الدين، ثم الزكاة ملحقة بها؛

لجريان الإرث: فإن ورثة المقتول يملكون القصاص. (القمر) **وصحة الاعتياض إلخ:** فإنه إذا قُبِلَ ورثة المقتول المال عوضاً عن القصاص بالصلح يجوز. (القمر) **وصحة العفو:** فإن عفو ورثة المقتول جنابة القتاتل يصح، فلا يؤخذ بالقصاص من الشارع. (القمر) **كالإيمان إلخ:** وهو أصل العبادات حيث لا تصح عبادة بدونه، وقوله: "وهي الصلاة" قلت: وهي أصل العبادات بعد الإيمان لكونها عماد الدين، وقوله "والزكاة" قلت: هي التي تعلقت بنعمة المال الذي هو دون النفس. (السنبلي) **لاتصح بدونه:** فإن الإيمان شرط صحة الأعمال كلها، فإن لم يؤمن بالله تعالى كيف يتقرب بالعبادة إليه تعالى. (القمر) **بدونها:** فلا يرد أنه خرج منه الجهاد؛ لأنه ليس بأصل. (الحشي)

العبادات: أي مجموع الإيمان وفروعه كالصلاة وغيرها. (الحشي) **مجموع الإيمان إلخ:** أي مجموع الإيمان وفروعه منقسم إلى هذه الأنواع الثلاثة، لا أن كلاً منها منقسم إلى هذه الأنواع الثلاثة. (القمر)

أصله التصديق: أي بالقلب فإنه أصل محكم لا يحتمل السقوط. (القمر) **الإقرار:** فإن الإقرار ترجمة عما في الضمير ومعدن التصديق القلب، فصار ملحقاً بالإيمان، ولذا قد يسقط بعذر الإكراه والخرس. (القمر)

الصلاة إلخ: لأنها عماد الدين، ما خلت عنها شريعة المرسلين، وهي تشتمل على الخدمة بظاهر البدن كالقيام وغيره، وبباطنه كالنية والخضوع وغيره، لكنها لما صارت قرينة بواسطة البيت كانت دون الإيمان، ثم الزكاة التي تعلقت بأحد ضربي النعمة، وهو المال وهي دون الصلاة؛ لأن نعمة البدن أصل ونعمة المال فرع، ثم الصوم الذي يتعلّق بنعمة البدن، وهو قرينة ملحقة بالصلاة، والصوم رياضة، والصلاة خدمة ومناجاة مع الرب، ولما كانت =

لأن نعمة المال فرع لنعمة البدن، ثم الصوم؛ لأنه شرع لقهر النفس، ثم الحج، ثم الجهاد، فهذه الفروع فيما بينها أصول ولواحق، وحينئذ الزوائد هي نوافل العبادات وسننها.

وعقوبات كاملة في كونها زاجرة كالحدود، وهي حد الزنا، وحد الشرب، وحد القذف، وحد السرقة.

وعقوبات قاصرة مثل حرمان الميراث بسبب قتل المورث، فإن العقوبة الكاملة هي القصاص في حقه، وهذا قاصر منه، ولهذا يُجزى به الصبي.

= مشروعية الصوم للتوسل إلى الصلاة؛ لأنه يتم به الخشوع والخضوع فكان دونها، والزكاة أصل بنفسها، ليست تتبع غيرها فكانت أقوى من الصوم، ثم الحج الذي هو زيارة البيت المعظم، ثم الجهاد الذي شرع لإعلاء الدين، هذا ملخص ما في بعض شروح "الحسامي". (السنبلي) **لنعمة البدن**: فإن المال وقاية النفس، فما تعلق بالفرع أي الزكاة كان تابعاً ولاحقاً، وما تعلق بالأصل أي الصلاة كان أصلاً. (القمر)

لقهر النفس: أي الأمارة بالسوء، فالصوم إنما شرع بواسطة النفس الشريرة، وهذه الوسطة دون الوسطة التي في الزكاة، فإن النفس ههنا ليست بخارجة عن العابد، بخلاف الوسطة التي في الزكاة فإنها غير العابد وخارجة عنه، وقال ابن الملك: إن النفس تميل إلى الشهوات، وهي صفة قبح فيها، ولا قبح في صفة الفقر، فكانت أقوى في كونها واسطة. (القمر) **ثم الحج**: فإنه كأنه وسيلة إلى الصوم فصار أدون منه، فإنه له قصد الحج وهجر الأوطان والأهل والأولاد، والقطع عنه مواد الشهوات في البوادي ضعف نفسه وزال عنها الشيطنة وقدر على قهرها بالصوم. (القمر) **ثم الجهاد**: وإنما شرع لإزالة كفر الكافر، وإلا فهو في نفسه قبيح؛ لأنه تخريب بلاد الله وتعذيب عباد الله، ثم هو فرض كفاية وما تقدّم من العبادات عين، فصار هو أدون مما سبقه. (القمر)

وحينئذ: أي حين تحقق الأصول واللواحق في هذه الفروع الزوائد، أي على الفرائض والواجبات هي نوافل العبادات، أي الصوم والصلاة والزكاة والحج. (القمر) **وعقوبات كاملة**: أي تامة، وإنما سميت عقوبات؛ لأنها تعقب الذنب وهي جزاء له. (القمر) **في كونها إلح**: متعلق بقول المصنف **للعامة** وهذا إيماء إلى أن شرع العقوبات كالحدود للزجر والانزجار عن ارتكاب المعاصي، ولا يسقط منها العقوبة الأخروية، تأمل. (القمر)

حد الزنا: أي مائة جلدة لغير المحصن والرجم للمحصن. (القمر) **وحّد الشرب**: أي شرب الخمر، وهو لثمانون جلدة، وكذا حد القذف. (القمر) **حرمان الميراث**: أي حرمان القاتل عن الميراث. (القمر) **وهذا**: أي حرمان الميراث قاصر منه، فإنه لا ألم في حرمان الميراث بظاهر البدن، ولا نقصان في مال ذلك الوارث. (القمر)

ولهذا: أي لكون حرمان الميراث عقوبة قاصرة لا كاملة يُجزى به الصبي، فإنه إذا قتل مورثه عمداً أو خطأ يحرم عن الميراث، وفيه أنه مخالف لما في "التحقيق" حيث قال: ولكونه عقوبة قاصرة لا يثبت في حق الصبي حتى لو قتل =

وحقوق دائرة بينهما، أي بين العبادة والعقوبة **كالكفارات** فإن فيها معنى العبادة من حيث إنها تؤدى بالصوم والإعتاق والإطعام والكسوة، ومعنى العقوبة من حيث إنها لم تجب ابتداءً، بل وجبت أجزية على أفعال محرمة صدرت عن العباد.

وعبادة فيها معنى **المؤنة**، أي المحنة والثقل **كصدقة الفطر**، فإنها في أصلها عبادة ملحقة بالزكاة، ولهذا شرط لها الإغناء، ولكن فيها معنى **المؤنة**، ولهذا تجب عمّن يمونه وينفق عليه كنفسه وأولاده الصغار وعبيده المملوكين، فإنه لما مأنهم بالنفقة والولاية وجب أن يموفهم بالصدقة أيضاً لدفع البلاء.

ومؤنة فيها معنى **العبادة كالعشر**، فإنه في نفسه مؤنة للأرض التي يزرعها، ولو لم يعط العشر للسلطان لاسترد الأرض منه، وأحاطها بيد آخر، ولكن فيها معنى العبادة، وهو أنه يصرف مصارف الزكاة، ولا يجب إلا على المسلم، فحمل فعلهم المزارعة على كسب الحلال الطيب.

= مورثه عمداً أو خطأ لا يحرم عن الميراث عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله، وقال في "الهداية": إن حرمان الميراث عقوبة، والصبي ليس من أهل العقوبة. (القمر)

كالكفارات: إنما سميت كفارات لأنها تستر الذنوب، والكفر الستر. (القمر) **لم تجب ابتداءً**: كما تجب العبادات ابتداءً. (القمر) **بل وجبت أجزية إلخ**: كما أن العقوبات تجب أجزية على أفعاله. (القمر)

معنى المؤنة: قيل: إن المؤنة ما يجب على رجل بسبب الغير وهو رأس الغير، أو بما يحتاج إليه ذلك الغير للبقاء كالنفقة، فإنها ثقيلة على المؤدى. (القمر) **عبادة**: ولذا سميت عبادة فيها مؤنة، لا مؤنة فيها معنى عبادة. (القمر) **معنى المؤنة**: فإنه يجب على الإنسان بسبب رأس الغير. (القمر) **مؤنة**: أي على المعطي بسبب الأرض النامية. (القمر) **مصارف الزكاة**: فإنه زكاة الخارج. (القمر)

ولا يجب إلخ: أي ابتداءً وأجاز محمد صلى الله عليه وسلم بقاءه على الكافر بأنه إذا ملك الذمي أرضاً عشرية لمسلم تبقى عشرية كما كانت عنده، ولا يوضع على أرض الكافر العشر في ابتداء وضع الوظيفة؛ لأن فيه معنى القربة، والكافر ليس بأهل للقربة بوجه، كذا في "التحقيق". (القمر) **فحمل إلخ**: جواب سؤال مقدر، تقديره: أنكم قلتم: إن العشر فيها معنى العبادة، والواقع خلاف ذلك، فإن العشر يحصل من الزراعة، والزراعة تكون سبباً لترك الصلاة وغيرها من المأمورات الشرعية كما نرى الزارعين عموماً على ذلك، فأجاب بهذا القول بأن المراد ههنا من المزارعة التي يحصل العشر بها: هي التي لا تكون سبباً للمعصية بل خالية عنها، ولا شك في كونها كسباً حلالاً طيباً. (السنبل)

ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج، فإنه في نفسه مؤنة للأرض التي يزرعها، وإلا استردّها السلطان منه، وأحالتها بيد آخر، ولكن فيه معنى العقوبة من حيث إنه يجب على الكفار الذين اشتغلوا بزراعة الدنيا ونبذوا الآخرة وراء ظهورهم.

وحقّ قائم بنفسه، أي ثابت بذاته من غير أن يتعلّق بذمة العبد شيء منه حتى يجب عليه أدائه، بل استبقاه الله تعالى لأجل نفسه، وتولّى أخذه وقسمته من كان خليفته في الأرض، وهو السلطان **كخمس الغنائم والمعادن**، فإن الجهاد ^{أي جعله ولياً} حقّ الله، فينبغي أن يكون المصاب به وهو الغنيمة كلها لله تعالى، لكن أوجب أربعة أحماسه للغنائم منّة منهم عليهم، وأبقى الخمس لنفسه، وكذا المعادن، فإنها اسم لما خلقه الله في الأرض من الذهب والفضة، فينبغي أن يكون كله لله تعالى، ولكن الله تعالى أحلّ للواجد أو للمالك أربعة أحماسه منّة منه وفضلاً.

وحقوق العباد كبذل المتلفات والمغصوبات وغيرها من الدية ومملك المبيع والثلثين ومملك النكاح ونحوه.
أي من مال الغير أي الواجبة على القاتل كالطلاق

مؤنة للأرض إلخ: أي على المعطى بسبب الاشتغال بالزراعة مع الإعراض عن الإسلام حين فتح الإمام تلك البلدة وعرض عليه الإسلام. (القمر) **يجب:** أي ابتداء، وأجاز محمد ﷺ بقاء الخراج على المسلم إذا اشترى المسلم من كافر أرض خراج. (القمر) **على الكفار:** لا على المسلم، فإن العزة للمسلمين، فلا لياقة لهم للعقوبة، فلو فتح الإمام بلدة وأسلم أهلها طوعاً أو قسماً الأرض بين المسلمين لا يوضع الخراج على أراضيهم، كذا في "التحقيق". (القمر) **نبذوا:** في القاموس النبذ طرّحك الشيء أمامك أو ورائك. (القمر)

قائم بنفسه: أي ليس فيه جهة العبادة ولا جهة العقوبة، ولا جهة المؤنة. (القمر)
أي ثابت إلخ: أي إبقاء إلى أن الحق ههنا بمعنى الثابت. (القمر) **منه:** أي من ذلك الحق القائم بنفسه. (القمر)
أدائه: أي بطريق الطاعة، فأداء الحق القائم بنفسه ليس طاعة منا بل تقسيمه بين الفقراء نيابةً من الله تعالى. (القمر)
الغنائم والمعادن: الغنيمة ما نيل عن أهل الشرك عنوةً والحرب قائم، كذا قال العلوي في حاشية "شرح الوقاية"، والمعدن ما كان مخلوقاً في الأرض كالذهب والفضة والحديد والصفير. (القمر)
حق الله: لأنه لإعزاز دينه وإعلاء كلمته. (القمر) **وأبقى الخمس إلخ:** وجعل له مصارف. (القمر)
للوواجد: أي الذي وجد المعادن في غير ملكه. (القمر)

وهذه الحقوق، أي جنسها سواء كان حقاً لله أو للعبد لا المذكور عن قريب تنقسم إلى أصل وخلف يقوم مقام الأصل عند التعذر، فالإيمان أصله التصديق والإقرار جميعاً عند الله تعالى، ثم صار الإقرار وحده أصلاً مستتبداً خلفاً عن التصديق في حق أحكام الدنيا بأن يقوم الإقرار مقامه في حق ترتب أحكامه كما في المكروه على الإسلام أجري الإقرار مقام مجموع التصديق والإقرار وإن عَدَم التصديق منه، ثم صار أداء أحد الأبوين في حق الصغير خلفاً عن أدائه، أي أداء الصغير الإيمان حتى يُجعل مسلماً بإسلام أحد الأبوين، ويجري عليه أحكامه بالميراث وصلاة الجنائز ونحوها، ثم صارت تبعية أهل الدار خلفاً عن تبعية الأبوين في إثبات الإسلام في الصبي الذي سباه أهل الإسلام، وأخرجوه إلى دارهم يُحكم عليه بالإسلام في الصلاة عليه بحكم التبعية، وليس هذا

التصديق والإقرار إلخ: كما هو منقول عن الإمام المهتم أبي حنيفة رحمته الله في "الفقه الأكبر" و"الوصايا" ولم يثبت خلاف ذلك عن أحد من القدماء الكرام من أن كليهما ركنا للإيمان، فإن فات الإقرار مع القدرة عليه فات الإيمان، وبعض الأشعرية على أن الإقرار ليس شرطاً للإيمان إلا لإجراء الأحكام الدنيوية كعصمة الدم والمال وغيرهما. (السنبلي) **عن التصديق:** أي عن الإيمان الذي هو التصديق والإقرار جميعاً. (القمر)

مقامه: أي مقام التصديق في حق ترتب أحكامه، أي أحكام الإيمان، فيكون دمه وماله معصوماً بهذا الإقرار ويصلى على جنازته بهذا الإقرار، وذلك؛ لأن التصديق بالقلب أمر باطني لا يعلمه إلا علام الغيوب، وهذا الإقرار دليل على هذا التصديق، فيقوم مقامه في إجراء أحكام الدنيا. (القمر) **حتى يجعل:** أي الصغير لعجزه بنفسه عن أداء الإسلام لقصور عقله مسلماً إلخ. (القمر) **بالميراث:** أي يرث ذلك الصبي من مورثه المؤمن، لا من مورثه الكافر. (القمر) **وصلاة الجنائز:** أي إذا مات ذلك الصبي يُصلى عليه صلاة الجنائز. (القمر)

ونحوها: كالدفن في مقابر المسلمين. (القمر) **بحكم التبعية:** أي بحكم تبعية أهل الدار إذا عدم الأبوان. (القمر)

وليس هذا إلخ: أي ليس أن تبعية أهل الدار خلف عن أداء أحد الأبوين وأداء أحد الأبوين خلف عن أداء الصغير، فإنه يؤدي حينئذٍ إلى أن يكون للخلف خلف، وهذا فاسد لصيرورة شيء واحد أصلاً وخلفاً، بل المراد أن كل واحد من تبعية أهل الدار وأداء أحد الأبوين خلف عن أداء الصغير بنفسه، إلا أن البعض أي تبعية الدار مرتب على البعض، أي تبعية الأبوين، ونظيره أن ابن الميت خلف عنه في الميراث، وإذا عدم كان ابن الابن خلفاً عنه لا عنه، لئلا يلزم للخلف خلف، كذا قيل، وقد يقال: إنه لا امتناع في كون الشيء أصلاً وخلفاً من وجهين. (القمر)

خلفاً عن خلف، بل كل ذلك خلف عن أداء الصغير لكن البعض مرتّب على البعض، وكذلك الطهارة بالماء أصل والتيمم خلف عنه، وهذا القدر بلا خلاف، ثم هذا الخلف عندنا مطلق حتى يرتفع الحدث بالتيمم، فثبت به إباحة الصلاة إلى غاية وجود الماء، وعند الشافعي رحمته ضروري، أي لا يرتفع به الحدث أصالة، ولكن يبيح الصلاة لضرورة الاحتياج، فلا يجوز بتيمم واحد صلاتان مكتوبتان، بل يجب لكل مكتوبة تيمم آخر، ثم استدرك من قوله: هذا الخلف عندنا مطلق بقوله: لكن الخلافة بين الماء والتراب في قول أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف رحمته؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾، فجعل التراب خلفاً عن الماء، وعند محمد وزفر رحمتهما بين الوضوء والتيمم الحاصلين من الماء والتراب، لا بين المؤثرين؛ لأن الله تعالى أمر أولاً بالوضوء بقوله: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ (النساء: ٤٣)

أي الماء والتراب

خلفاً عن خلف إله: جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن أداء أحد الأبوين في حق الصغير كان خلفاً عن أداء الصغير، ثم جعلتم الصغير تابعاً لأهل الدار في الإسلام، فصار تبعية أهل الدار خلفاً عن تبعية الأبوين، فلزم الخلف عن الخلف، وهو باطل. (السنبلي) وكذلك: أي كما أن الإيمان أصله التصديق والإقرار جميعاً، ثم صار الإقرار خلفاً عنه كذلك الطهارة في الوضوء والغسل بالماء إله. (القمر) عندنا مطلق إله: والحديث المتفق عليه: "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً" مؤيد لما قلنا؛ لأنه يثبت كون الأرض طهوراً مثل الماء في كونه محصلاً للطهارة. (السنبلي)

مطلق: أي كامل فيؤدي حكم الأصل في تأدية الفرائض وغيرها حتى إله. (القمر) أي غير مقيد بوقت دون عدم وجود الماء. (الحشي) الحدث: سواء كان أصغر أو أكبر. (القمر) فثبت به إله: ولا يقدر بقدر أداء الفرض، ويصح قبل الوقت. (القمر) أي لا يرتفع به إله: لأن التيمم مسح بالتراب، والمسح بالتراب تلويث لا تطهير، ألا ترى أن التيمم إذا رأى الماء الكافي عاد حدثه السابق جنابةً كان أو غيرها، فتحقق أن الحدث السابق لم يرتفع، ولو ارتفع لا يعود إلا بحدث جديد، ونحن نقول: إنا لا نسلم أنه لا تطهير فيه، بل هو تطهير حال العجز عن استعمال الماء، فيرتفع الحدث في هذه الحالة. (القمر)

لضرورة الاحتياج: أي إلى إسقاط الفرض عن الذمة. (القمر) فلا يجوز إله: لأن الضرورة تنقذ بقدرها، ولا يصح التيمم قبل الوقت أيضاً فإن الضرورة هي أداء الصلاة، وهي لا تجب قبل الوقت، فلا ضرورة قبل الوقت. (القمر)

صلاتان مكتوبتان: إنما قيد بالمكتوبتين؛ لأنه يجوز عند الشافعي رحمته النوافل بوضوء الفرض تبعاً. (القمر)

بين الوضوء والتيمم: فالتيمم خلف الوضوء في إزالة الحدث. (القمر)

ثم أمر بالتيمم عند العجز عن الوضوء، وتبني عليه أي على هذا الاختلاف المذكور مسألة إمامة التيمم للمتوضئين؛ لأنه يجوز عند الشيخين رحمهما الله، فإن التراب وإن كان خلفاً عن الماء لكن التيمم ليس بخلف عن الوضوء بل هما سواء، فيجوز اقتداء أحدهما بالآخر أيهما كان، ولا يجوز عند محمد وزفر رحمهما الله؛ لأن التيمم لما كان خلفاً عن الوضوء كان التيمم خلفاً عن المتوضئ، فلا يجوز الاقتداء بالأضعف.

والخلافة لا تثبت إلا بالنص أو دلالة، فلا تثبت بالرأي كما لا يثبت الأصل به. أي صراحته
وشرطه أي شرط كونه خلفاً أي صراحته عدم الأصل في الحال على احتمال الوجود ليصير السبب أي بال رأي
أي المتيقن للأصل

إمامة التيمم إلخ: أي في غير صلاة الجنازة، وإنما قيدنا به؛ لأن اقتداء المتوضئ بالتيمم في صلاة الجنازة جائز بلا خلاف، كذا قيل. (القمر) لأنه يجوز إلخ: أي يجوز إمامة التيمم للمتوضئين عند أبي حنيفة رحمهما الله وأبي يوسف رحمهما الله، لكن بشرط أن لا يجد المتوضئ ماء، وأما إذا وجد المتوضئ ماء فكان في زعمه أن شرط الصلاة لم يوجد في حق الإمام وأن صلاته فاسدة فلا يصح اقتداؤه به، كذا في "التلويح". (القمر)

بل هما سواء: أي التيمم والوضوء سواء في إزالة الحدث، فالطهارة التي هي شرط للصلاة حاصلة في حقهما كمالاً، فيجوز إلخ. (القمر) ولا يجوز: أي إمامة التيمم للمتوضئين. (القمر)

وزفر رحمهما الله: ما ذكر أن زفر رحمهما الله مع محمد رحمهما الله في هذه المسألة يوافق ما ذكره الإمام الإسيبحاني في شرح "المبسوط"، إلا أن المذكور في عامة الكتب أنه يجوز اقتداء المتوضئ بالتيمم عند زفر رحمهما الله، وإن وجد المتوضئ ماء، كذا في "التلويح". (القمر) فلا يجوز: فإن بناء القوى على الضعيف لا يجوز. (القمر)

إلا بالنص: فلا يرد أن ثبوت الخلافة بالرأي باطل. (الحشي) أو دلالة: أي دلالة النص وكذا يثبت بإشارة النص. (القمر) فلا تثبت بالرأي: فإن الرأي لا يهتدي إلى الخلافة، لا يقال: إنه يثبت وجوب تكبير التحريمة بالنص، وقد أثبت خلفه، وهو الله أجل بالرأي؛ لأننا نقول: لا نجعله خلفاً، ولهذا يصح الله أجل مع القدرة على الله أكبر، بل نقول: إن وجوبه يسقط لحصول مقصوده بالله أجل، كذا قال بحر العلوم. (القمر)

وشرطه إلخ: جواب سؤال مقدر، تقديره: أنه لما أمكن ثبوت الخلافة بالنص أو بدلالة النص فينبغي أن يكون الكفارة في يمين الغموس ثابتاً؛ لأن النص جعل الكفارة خلفاً عن اليمين مع أن الكفارة لا تجب في يمين الغموس، فعلم من ذلك أن مدار ثبوت الخلافة على الرأي لا على النص. (السنيلي)

عدم الأصل: أي عدم تحقق الأصل في الحال مع احتمال وجود الأصل وإمكانه. (القمر)

منعقدًا للأصل أولاً، فيصحّ الخلف، أمّا إذا لم يحتمل الأصل الوجود، فلا يصحّ الخلف عنه، وكذا إذا كان الأصل موجودًا بنفسه فلا يصحّ الخلف أيضًا وتظهر هذه أي ثمرة احتمال الأصل للوجود في يمين الغموس والخلف على مسّ السماء، فإن في يمين الغموس لا تجب الكفارة؛ إذ لا يتصور البرّ الذي هو الأصل فإن زمان الماضي قد فات عن الخالف، ولا قدرة له عليه، وفي الخلف على مسّ السماء يتصور البرّ ويمكن؛ لأن الأنبياء والملائكة يمسونه، وللأولياء أيضًا ممكن بخرق العادة، ولكنّ العجز ظاهر في الحال، فتجب الكفارة له. أي عرفًا وعادة أي خلفًا عن البر

[بيان السبب وأقسامه]

وأما القسم الثاني من التقسيم المذكور في أوّل الفصل وهو ما يتعلّق به الأحكام **فأربعة**:
 الأول: السبب، وهو أقسام أربعة: الأول: أي القسم الثاني

أولاً: فثبت الأصل. ثم بفقدانه يصحّ الخلف كما أن سبب وجوب الوضوء وهو إرادة الصلاة انعقد موجباً للوضوء، ثم بالعجز عن الماء انتقل إلى خلفه أي التيمم. (القمر)

إذا لم يحتمل الأصل إلخ: فلا يثبت الأصل من السبب، فلا يصحّ الخلف عنه كالخارج من البدن الذي لا يكون موجباً للوضوء كالدمع ليس موجباً للأصل، أي الوضوء، فليس موجباً للخلف أي التيمم، فلا يصحّ الخلف. (القمر) **في يمين الغموس:** هي الخلف على ماضي كاذباً عمدًا، كذا في "الكنز". (القمر)

في يمين الغموس إلخ: حاصل هذه المسألة: أن الكفارة في اليمين خلف للبرّ؛ لأنه يجب في الخلف لكون وضع الخلف لأجله، ولما لم يحصل البرّ فيجب الكفارة خلفًا عن البرّ لتكون مكفرة للذنب الذي حصل من عدم البرّ، ولا يمكن البرّ في الغموس لكون عود الماضي ممتنعًا، ولما لم يمكن البرّ فلم يلزم خلفه أيضًا أي الكفارة. (السنيلي)

لا تجب الكفارة: أي التي هي خلف عن البرّ. (القمر) **هو الأصل:** أي في الخلف فإن وضع الخلف للبرّ. (القمر)

من التقسيم المذكور: وهو تقسيم جملة ما ثبت بالحجج. (القمر) **فأربعة:** أي بالاستقراء: السبب والعلة والشرط والعلامة. (القمر) **فأربعة إلخ:** ودليل الحصر وإن بينوا فيه لكن الأوجه أن يقال بالاستقراء، وما بينوه هو أن ما يتعلّق به الأحكام إما أن كان مؤثرًا في إيجاب الحكم ووجوده الظاهر أو لا يكون، والأول: هو العلة، والثاني: إما أن يوجد الحكم عنده أم لا، الأول: هو الشرط، والثاني: إما أن يكون علمًا على وجود الحكم أو لا، الأول: هو العلامة، والثاني: هو السبب، كذا قيل. (السنيلي) **وهو:** أي ما يطلق عليه السبب حقيقة أو مجازًا. (القمر)

سبب حقيقي، وهو ما يكون طريقاً إلى الحكم أي مفضيًّا إليه في الجملة، بخلاف العلامة، فإنها دالة عليه، لا مفضية إليه من غير أن يضاف إليه **وجوب الحكم** كما يضاف ذلك إلى العلة، **ولا وجود** كما يضاف ذلك إلى الشرط، **ولا يعقل** فيه معاني **العلل** بوجه من الوجوه بحيث لا يكون له تأثير في وجود الحكم أصلاً، لا بواسطة ولا بغير واسطة؛ إذ لو كان كذلك لم يكن سبباً حقيقياً، بل سبباً له شبهة العلة، أو سبباً فيه معنى العلة، لكن يتخلل بينه أي بين السبب وبين الحكم **علة** لا تضاف إلى السبب؛ إذ لو كانت مضافة إلى السبب والحكم مضاف إليها لكان السبب **علة** العلة، لا سبباً حقيقياً على ما سيأتي **كدلالة إنسان على مال إنسان أو نفسه ليسرقه أو ليقته**، أي تلك العلة

سبب حقيقي، أي ليس فيه شائبة العلية أصلاً. (القمر) **سبب حقيقي إلخ**، واعلم أولاً أن السبب في اللغة اسم لما يتوصل به إلى المقصود، ومنه سمي الطريق سبباً؛ لأنه وسيلة يتوصل به إلى المقصود، قال الله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ (الكهف: ٨٤) أي طريقاً موثقاً إليه، وسُمي سبباً؛ لأنه يوصل إلى البيت، ويسمى الحبل سبباً؛ لأنه يوصل إلى الماء، وما بينه الماتن **هو** ما في الشريعة وفوائد القيود هكذا، فبقوله: "طريقاً" احتراز عن العلامة؛ لأنها ليست بطريق إلى الحكم، بل هي دلالة على الطريق، وبقوله: "من غير أن يضاف إليه وجوب" احتراز عن العلة، وبقوله: "ولا وجود" احتراز عن الشرط، وبقوله: "ولا يعقل فيه معاني العلل" احتراز عن السبب الذي له شبهة العلة، وعن السبب الذي فيه معنى العلة، هذا هو السبب الحقيقي على اختيار المصنف **هو** اختيار فخر الإسلام **وغيره**. (السنبلي) **وجوب الحكم**: المراد بوجوب الحكم: صحة قولنا: "وجد فوجد" أي لزوم المعلول العلة لزوماً عقلياً مصححاً لترتبه بالفناء. (القمر)

ولا وجود: أي وجود الحكم، والمراد بالوجود: صحة قولنا: "وجد عنده ولا يكون له تأثير". (القمر) **إذ لو كان كذلك**: أي كان فيه معاني العلل. (القمر) **العلة**: فإن كلاً منهما طريق إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود، ولكن لا يخلو عن معنى العلة. (القمر) **معنى العلة**: اعلم أن علة علة الشيء تسمى بسبب فيه معنى العلة، وهو يكون مؤثراً في وجود الحكم بواسطة، وما في "مسير الدائر" من أن له تأثيراً في وجود الحكم بغير واسطة بدون إضافة الوجوب والوجود فعجيب، تأمل. (القمر) **علة**: أي علة مؤثرة في الحكم يكون الحكم مضافاً إليها، ولا تضاف إلى السبب بأن يكون العلة من الأفعال الاختيارية. (القمر) **ليسرقه**: أي ليسرق المال، وما في "مسير الدائر" في إظهار مرجع الضمير في هذا القول أي المال أو النفس فعجيب. (القمر)

فإنها سبب حقيقي للسرقة والقتل؛ لأنها تفضي إليه من غير أن تكون موجبة أو موجدة له، ولا تأثير لها في فعل السرقة أصلاً لكن تخلل بين الدلالة وبين السرقة علة غير مضافة للسرقة والقتل للدلالة إلى الدلالة، وهو فعل السارق المختار وقصده؛ إذ لا يلزم أن من دله أحد على فعل سوء يفعله المدلول البتة، بل لعل الله يوفقّه على تركه مع دلالاته، فإن وقع منه السرقة أو القتل أي فعل السوء لا يضمن الدال شيئاً؛ لأنه صاحب سبب محض لا صاحب علة، وعلى هذا فينبغي أن لا يضمن من سعى إلى سلطان ظالم في حق أحد بغير حق حتى غرّمه ماله؛ لأنه صاحب سبب محض، لكن أفتى المتأخرون بضمانه لفساد الزمان بالسعي الباطل وكثرة السعاة فيه، وأما المحرم الدال على صيد فإنما ضمن قيمته؛ لأنه ترك الأمان الملتزم بإحرامه بفعل الدلالة كالمودّع إذا دلّ السارق على الوديعة يضمن لكونه تاركاً للحفظ الملتزم.

فإن أضيفت العلة المتخللة بين السبب والحكم إليه أي إلى السبب صار للسبب حكم العلة في وجوب الضمان عليه؛ لأن الحكم حينئذٍ مضاف إلى العلة، والعلة مضافة إلى السبب، على السبب

وهو فعل السارق إلخ: وهذا الفعل لا يُضاف إلى الدلالة إذ إلخ. (القمر) يوفقّه: أي المدلول على ترك الفعل السوء. (القمر) لا يضمن إلخ: فليس على الدال حد السرقة ولا يُقاد هو ولا يؤخذ منه الدية فإنه ليس سارقاً ولا قاتلاً، بل السارق والقاتل من صدر منه السرقة والقتل بالاختيار. (القمر) لأنه إلخ: هذا متعلق بقوله: فينبغي أن لا يضمن، أي لأن الساعي صاحب سبب محض، فالساعي سعى لأخذ المال، وأما الآخذ بالاختيار فهو الظالم لا الساعي. (القمر) بضمانه: أي بضمان الساعي؛ لأن المظلوم لا يقدر على أخذ الضمان من الظالم، فحكموا بالضمان على الساعي لثلا يضيع الحقوق، وينزجر السعاة عن السعي. (القمر)

وأما المحرم إلخ: دفع دخل مقدر، تقريره: أن المحرم الدال على صيد سبب محض، قد تخلل بينه وبين المقصود علة لا تضاف إلى هذا السبب، وهو فعل الفاعل المختار، أي المدلول المباشر، فينبغي أن لا يضمن الدال مع أنه حكم بأنه يضمن الدال قيمة الصيد. (القمر) الأمان: أي أمان الصيد عن الاصطياد. (القمر)

بفعل الدلالة: فكان الدال جانياً بترك الأمن، فيجب عليه الضمان بهذا الوجه لا لكونه سبباً محضاً لقتل الصيد وهذا متعلق بقوله: ترك. (القمر) للحفظ الملتزم: أي للحفظ الذي التزمه المودّع بعقد الوديعة. (القمر)

فكان السبب **علة العلة**، وهذا هو القسم الثاني من السبب، وفيه فائدة الاحتراز عن قوله: علة لا تضاف إلى السبب **كسوق الدابة وقودها**، فإن كل واحد منهما سبب لتلف ما يتلف بوطئها في حالة السوق والقود، وقد تخلل بينه وبين التلف ما هو علة له، وهو ^{أي مال والنفس} فعل الدابة، لكنه مضاف إلى السوق والقود؛ لأن الدابة لا اختيار لها في فعلها سيما إذا كان أحد سائقًا أو قائدًا لها، والعلة ليست صالحة للحكم، فيضاف التلف إلى علة العلة فيما يرجع إلى بدل المحل، وهو ضمان الدية والقيمة، وأما فيما يرجع إلى جزاء المباشرة فلا يكون مضافًا إليها، فلا يحرم عن الميراث، ولا يجب عليه الكفارة والقصاص. ^{أي قيمة التلف} ^{أي جزاء الفعل}

واليمين بالله تعالى بأن يقول: والله لأفعلن كذا، أو لا أفعل كذا.

أو بالطلاق والعتاق بأن يقول: "إن دخلت الدار فأنت طالق، أو أنت حرّ" ^{أي قبل الحنث} يسمى سببًا مجازًا للكفارة والجزاء، وهذا هو القسم الثالث من السبب، وإنما كان سببًا مجازًا؛ لأن اليمين شرعت للبرّ، والبرّ لا يكون قطّ طريقًا إلى الكفارة في اليمين بالله وإلى الجزاء في اليمين بغير الله؛ لأنه

علة العلة: أي للحكم، وهذا السبب سبب فيه معنى العلة. (القمر) وفيه: أي في قول المصنف رحمته؛ فإن أضيف إلخ. (القمر) وقد تخلل بينه: أي بين كل واحد من السوق والقود وبين التلف ما هو علة له، أي للتلف، وهو أي ما هو علة للتلف فعل الدابة لكنه إلخ. (القمر) فيضاف إلخ: فيجب الضمان على السائق والقائد. (القمر) وهو: الضمير عائد إلى ما في قوله: فيما يرجع، والدية مائة من الإبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم كذا في "الكنز". (القمر) فلا يكون: أي التلف مضافًا إليها أي علة العلة، فلا يحرم أي السائق والقائد عن الميراث عند تلف نفس المورث، ولا يجب عليه الكفارة والقصاص عند تلف النفس، فإن هذه الأمور جزاء المباشرة، والسائق والقائد ليسا بعاشرين حقيقة. (القمر) إن دخلت إلخ: إيماء إلى أن اليمين بالطلاق والعتاق تعليق الطلاق والعتاق. (القمر) للكفارة: وهذا في اليمين بالله. (القمر)

والجزاء: أي وقوع الطلاق والعتاق، وهذا في اليمين بالطلاق والعتاق. (القمر) شرعت للبرّ: فإن المقصود من شرعية اليمين سواء كانت بالله أو لغيره تحقق المحلوف عليه من الفعل أو الترك. (القمر) طريقًا إلخ: أي طريقًا مفضيًا إلى إلخ. (القمر) لأنه: أي لأن البر مانع من الحنث؛ لأنه ضده. (القمر)

مانع من الحنث، وبدون الحنث لا تجب الكفارة ولا ينزل الجزاء، ولكن لما كان يحتمل أن يفضي إلى الحكم عند زوال المانع سمي سبباً مجازاً باعتبار ما يؤول إليه، وعند الشافعي أي الكفارة والجزاء **الله** اليمين بالله والمعلق بالشرط سبب حقيقي للكفارة والجزاء في الحال، ولكن الحكم تأخر إلى زمان الحنث ووجود الشرط كما مرّ في الوجوه الفاسدة.

ولكن له شبهة الحقيقة أي ليس هو بمجاز خالص، بل مجاز يشبه الحقيقة، وعند زفر **الله** أي للسبب

لا تجب الكفارة: أي في اليمين بالله تعالى. (القمر) **ولا ينزل الجزاء:** أي في اليمين بالطلاق والعناق. (القمر) **ولكن إلخ:** يعني فلا يكون اليمين سبباً لثبوت الكفارة أو الجزاء وطريقاً مفضياً إليهما ولكن إلخ. (القمر) **ولكن لما كان إلخ:** جواب سؤال مقدر، تقديره: أن اليمين لما لم يكن طريقاً إلى الكفارة فكيف يصح قول المصنف **الله** سابقاً: اليمين بالله وبالطلاق والعناق يسمى سبباً مجازاً؛ لأن العلاقة ضروري بين الحقيقة والمجاز، فأجاب بما قال: ولكن إلخ فافهم. (السنبلي) **سمي سبباً مجازاً:** كإطلاق الخمر على عصير العنب باعتبار ما يؤول إليه وما في "مسير الدائر" من أن هذا الإطلاق إطلاق لاسم السبب على المسبب فمما لا أفهمه، تأمل، ثم اعلم أن فيما قال الشارح نظراً؛ لأن المعلق بالشرط لا يؤول إلى السببية الحقيقية بعد وقوع المعلق عليه، أي الشرط بأن يصير طريقاً مفضياً إلى الحكم، بل يؤول إلى العلية، فإنه بعد وقوع الشرط علة للحكم، إلا أن يقال: إنه أراد السبب بحسب اللغة. (القمر) **وعند الشافعي **الله** إلخ:** قلت: وثمرة الخلاف بين الشافعي **الله** وبيننا مرّ في الوجوه الفاسدة فتنبّه له. (السنبلي) **اليمين بالله إلخ:** أي اليمين بالله هي التي توجب الكفارة عند الحنث، والمعلق بالشرط وهو قوله: "أنت طالق" مثلاً هو الذي يوجب الجزاء، وهو الطلاق عند وجود الشرط ولكن الحكم إلخ. (القمر) **ولكن له:** أي للمعلق بالشرط الذي يسمى سبباً مجازاً وهو قوله: "أنت حر، وأنت طالق" مثلاً، وأما اليمين بالله فهو سبب مجازي فقط، ليس له شبهة الحقيقة، كذا قيل. (القمر)

شبهة الحقيقة إلخ: أي من حيث أنه مفضي إلى الحكم كما أن السبب الحقيقي مفضي إلى الحكم، لكن لما لم يكن موضوعاً للإفضاء إلى الحكم لم يكن سبباً حقيقياً بل شبيهاً بالحقيقة من حيث الإفضاء فقط، والسبب الحقيقي ههنا هو قوله: "أنت طالق"؛ لأنه موضوع لوقوع الطلاق، واليمين بالله وبالطلاق سبب مجازي يشبه الحقيقة؛ لأنه ليس موضوعاً لوجوب الكفارة وللزوم الجزاء، بل اليمين بالله موضوع للبر، واليمين بالطلاق موضوع للمنع لكنهما مفضيان إليهما. (السنبلي) **يشبه الحقيقة:** باعتبار أن اليمين شرعت للبر، فلو فات البر يلزم الجزاء في اليمين بالطلاق والعناق، فصار البر مضموناً بالجزاء، فصار لِمَا ضمن به البر من الطلاق والعناق شبهة الثبوت في الحال، أي قبل فوات البر، فكان اليمين بالطلاق والعناق سبباً حقيقياً له. (القمر)

مجاز محض خال عن شبهة الحقيقة، فمذهبنا بين الإفراط الذي ذهب إليه الشافعي رحمته الله والتفريط الذي ذهب إليه زفر رحمته الله، وثمره الخلاف بيننا وبين زفر رحمته الله هي ما ذكره بقوله: **حتى يطل التنجيز التعليق** عندنا لا عنده، وصورته: ما إذا قال لامرأته: "إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً" ثم طلقها ثلاثاً منجزة، فتزوجت بزواج آخر، ودخل بها وطلقها، ثم عادت إلى الأول بالنكاح، ووجد دخول الدار لم **تُطلق** عندنا، وتطلق عند زفر رحمته الله؛ لأن عنده لم يوجد قوله: "أنت طالق" وقت التعليق إلا مجازاً محضاً ليس له شوب الحقيقة أي حقيقة السبب قط، فلا يطلب محلاً موجوداً يبقى ببقائه؛ لأنه يمين، ومحلها ذمة الحالف، وهي موجودة، فإذا وجد الشرط بعد النكاح الثاني، فكأنه حينئذ قال: "أنت طالق"، فيقع الطلاق، وعندنا لما كان قوله: "أنت طالق" وقت التعليق موجوداً مجازاً يشبه الحقيقة، فلا بد له من محل موجود كالحقيقة، وقد فات المحل بالتنجيز، فلا يبقى قوله: "أنت طالق"، وهذا أي تنجيز الطلقات الثلاث معنى قوله: **لأن قدر ما وجد من الشبهة لا يبقى إلا في محله كالحقيقة لا تستغني عن المحل، فإذا فات المحل بطل، والحاصل: أن الشبهة تجري مجرى الحقيقة عندهم في طلب المحل في أكثر المواضع احتياطاً كالمغصوب، فإن الأصل فيه الرد،**

مجاز محض: أي إطلاق السبب على المعلق بالشرط مجاز محض، فإنه لا بد للسبب من محل ينعقد فيه، والتعليق بالشرط حائل بين المعلق ومحله، فأوجب قطع السببية بالكلية. (القمر) **الإفراط:** أي أنه سبب حقيقي. (القمر) **والتفريط:** أي أنه سبب مجازاً محضاً. (القمر) **لم تطلق إلخ:** لبطلان التعليق السابق بالتنجيز. (القمر) **محلاً موجوداً:** أي في الحال، بل يكفي احتمال حدوث المحلية، وهو قائم لاحتمال أن تعود المرأة إليه بعد زوج آخر. (القمر) **كالحقيقة:** أي كما لا بد لحقيقة السبب من محل موجود. (القمر) **كالحقيقة:** أي كما أن السبب الحقيقي لا يبقى بدون المحل. (القمر) **فإذا فات المحل:** أي تنجيز الثلاث بطل، أي هذا التعليق أيضاً. (القمر) **في أكثر المواضع:** ألا ترى أن شبهة البيع لا تثبت في حق الحر والميتة كما أن حقيقة البيع لا تثبت فيهما. (القمر) **الرد:** أي رد المغصوب إلى المالك. (القمر)

ثم الضمان إلى القيمة أو المثل بعد الهلاك، ولكن مع وجود المغضوب للغصب شبهة ^{أي ملاك المغضوب} أي في يد الغاصب ^{أي في يد الغاصب} شبهة إيجاب القيمة حتى صح الإبراء عن القيمة، والرهن، والكفالة بها حال قيام العين، ولو لم يكن لها ثبوت بوجه ما لما صحت هذه الأحكام، فكذا للإيجاب في عين حال ^{أي للقيمة} التعليق شبهة التنجيز في اقتضاء المحل، فعند فوات المحل يبطل، وزفر رحمته لم يتنبه لهذا التدقيق، وقاس المسألة المذكورة على ما إذا علّق طلاق المطلقة الثلاث أو الأجنبية بالملك بأن قال: إن نكحتك فأنت طالق، فإن المحل ليس بموجود ابتداءً مع أنه يقع الطلاق بعد وجود الشرط، فلأن يبقى انتهاءً في المتنازع فيه أولى بأن يقع الطلاق حينئذٍ، فأجاب عنه المصنف رحمته بقوله: بخلاف تعليق الطلاق بالملك في المطلقة ثلاثاً؛ لأن ذلك الشرط في حكم العلل يعني إن الشرط وهو النكاح في حكم العلة للطلاق؛ لأنه علة لصحة التعليق،

إلى القيمة: أي إن كان من ذوات القيم. (القمر) أو المثل: أي إن كان من ذوات الأمثال. (القمر) حتى صح الإبراء: أي إبراء المالك الغاصب عن قيمة المغضوب حال قيامه حتى لو هلك بعد الإبراء لا يجب الضمان. (القمر) والرهن: أي صح الرهن بالقيمة بأن رهن الغاصب بقيمة المغضوب مالمّا حال قيام المغضوب. (القمر) والكفالة بها: أي صح الكفالة بالقيمة بأن كفل بقيمة المغضوب إنسان حال قيام المغضوب. (القمر) لما صحت إلخ: كما لا تصح هذه الأحكام قبل الغصب. (القمر) هذه الأحكام إلخ: لأن هذه الأحكام موقوفة على وجود الدين، والدين لا يكون في الغصب إلا بوجوب القيمة. (السنبلي) فكذا الإيجاب: أي قوله: "أنت طالق" مثلاً. (القمر) فعند فوات المحل: أي بتنجيز الثلاث يبطل أي التعليق. (القمر) المسألة المذكورة: أي قوله: إن دخلت الدار فأنت طالق أو أنت حر. (القمر) المطلقة الثلاث: أي المرأة التي حرمت على الخالف بالثلاث. (القمر) فإن المحل: كان موجوداً وقت التعليق ولم يبق انتهاءً بعد التنجيز. (السنبلي)

مع أنه يقع الطلاق إلخ: فيبقى هذا التعليق بدون المحل أيضاً، فلما صح ابتداء التعليق بدون المحل فلأن يبقى التعليق انتهاءً في المتنازع فيه أي تعليق الطلاق والعاقب بغير الملك أولى وإن عدم المحل؛ لأن البقاء أسهل من الدفع. (القمر) فأجاب عنه إلخ: أي بإبداء الفرق بين تعليق الطلاق بالملك وتعليق الطلاق بغير الملك. (القمر) ذلك الشرط: أي الذي علّق به الطلاق. (القمر) لأنه: أي لأن الشرط وهو النكاح علة لصحة التعليق، أي قوله: "إن نكحتك فأنت طالق" وهو أي التعليق علة لوقوع الطلاق، فكان هو أي النكاح علة العلة أي للطلاق. (القمر)

وهو علة لوقوع الطلاق، فكان هو علة العلة، **فصار** التعليق بشرط هو في حكم العلة

معارضاً لهذه **الشبهة السابقة عليه**، وهي شبهة وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق قبل **أي مانعاً** أي شبهة الحقيقة الشرط **تحقق الشرط**، والحاصل: أن شبهة وقوع الجزاء قبل الشرط تقتضي وجود المحلية، وشبهة **التعليق** بما له حكم العلة تقتضي عدم المحلية؛ لأن الحكم لا يوجد قبل العلة بعدها، فلما

تعارضتا تساقطتا، فهذا لا يحتاج ههنا إلى المحل.

أي الشبهتان

والإيجاب المضاف سبب للحال مقابل للإيجاب المعلق يعني أن الإيجاب المعلق بالشرط وهو قوله: "إن دخلت الدار فأنت طالق" يكون سبباً في حال وجود الشرط، **والإيجاب المضاف** إلى الوقت بأن يقول: "أنت طالق غداً" سبب للحال، لكن تأخر حكمه إلى الغد،

وهي: أي الشبهة السابقة شبهة وقوع الجزاء، أي تلفظه وشبهة ثبوت السببية للمعلق إلخ، وهذا متعلق بالثبوت وكذا قوله: قبل. (القمر) **والإيجاب**: أي إيجاب الطلاق أو العتاق المضاف إلى حين من الأحيان سبب للحال أي في الحال. (القمر) **والإيجاب المضاف إلخ**: جواب سؤال مقدر، تقديره أن المضاف إلى الوقت نحو أنت طالق غداً يناسب أن لا يكون سبباً في الحال ومتأخر الحكم؛ لأن الإيجاب لتأخر حكمه بمنزلة العدم، فإن الشيء وقت تأخر حكمه كأنه غير موجود مع أن الإيجاب المضاف أيضاً معلق، والمعلق بالشرط قبل وجود الشرط يكون معدوماً، فلم يجعل الإيجاب المضاف إلى الوقت سبباً في الحال قبل مجيء الوقت ولم يجعل الإيجاب المعلق بالشرط سبباً قبل وجود الشرط حتى لو قال: إن لم أطلقك فعبدي حر، ثم قال: أنت طالق غداً لم يعتق لعدم وجود الشرط أي عدم التطبيق في زمان يوجد بعد فراغ اليمين؛ لأنه موقع الطلاق حين فراغ عن اليمين؛ لأن الطلاق المضاف إلى الوقت طلاق في الحال، فأجاب المصنف **رحمته** بقوله: **والإيجاب المضاف إلخ**. (السنبلي)

في حال وجود الشرط إلخ: لانتفاء المانع من الانعقاد وهو التعليق، لكن حكمه يتأخر إلى الوقت المضاف إليه للإضافة، وهي لا تخرجه من السببية كما أن إضافة إيجاب الصوم على المسافر إلى عدة من أيام أخر لا تخرج شهود الشهر عن السببية، فإذا علمت الفرق بين المعلق والمضاف تفرّع عليه ما لو قال: إن جاء غداً فلله عليّ كذا، لا يجوز التصديق قبله؛ لأنه تعجيل قبل السبب، ولو قال: لله علي كذا غداً، فله التعجيل قبله؛ لأنه بعد السبب؛ لأن الإضافة دخلت على الحكم لا السبب، ويفرّع عليه ما لو حلف لا يطلق امرأته، فأضاف الطلاق إلى الغد حنث، وإن علّقه لم يحنث. "فتح الغفار". (السنبلي) **سبب للحال**: لأن المانع من انعقاد الإيجاب سبباً في الإيجاب المعلق بالشرط التعليق الذي كان حائلاً بين الإيجاب ومحلّه، ولم يوجد التعليق ههنا أي في الإيجاب المضاف، فينعقد سبباً لعدم المانع. (القمر)

وهو من أقسام العلل في الحقيقة، وإنما يُعدّ سبباً باعتبار الإضافة، فيمكن أن يكون هذا هو القسم الرابع للسبب، ويمكن أن يكون الرابع هو قوله: **وسبب له شبهة العلل كما ذكرنا في** ^{أي إلى زمان ما} **اليمين بالطلاق والعناق، وهو الذي يسمى سبباً مجازياً في السابق، ومن ههنا ذهب بعضهم إلى أن أقسام السبب ثلاثة: السبب الحقيقي، وسبب في معنى العلة، وسبب مجازي؛ لأن الإيجاب المضاف من أقسام العلة في الحقيقة والسبب الذي له شبهة العلة هو السبب المجازي بعينه.**

[بيان علة الأحكام وأقسامها]

والثاني: العلة، وهو ما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداءً أي بلا واسطة، احتراز عن السبب ^{أي العلة} **والعلامة وعلة العلة، وهو يعمّ العلل الموضوعة كالبيع، والنكاح، والعلل المستنبطة بالاجتهاد.**

الرابع إلخ: وحينئذ فالثالث هو الإيجاب المضاف. (القمر) **شبهة العلل:** [أي لتأثيره؛ لأنه جزء مؤثر، وجزء المؤثر مؤثر] **كما ذكرنا:** إيماء إلى أن السبب الذي له شبهة العلل هو السبب المجازي الذي سبق ذكره، وجعله المصنف رحمته قسماً ثالثاً من السبب. (القمر) **ومن ههنا:** أي من أجل أن الرابع هو الثالث بعينه ذهب بعضهم كابن الملك. **ومن ههنا إلخ:** قال في "التوضيح": واعلم أن ما يترتب عليه الحكم إن كان شيئاً لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون بصنع المكلف كالوقت للصلاة يخصّ باسم السبب، وإن كان بصنعه فإن كان الغرض من وصفه ذلك الحكم كالبيع للملك فهو علة، ويطلق عليه اسم السبب أيضاً مجازاً، وإن لم يكن هو الغرض كالشراء للملك المتعة، فإن العقل لا يدرك تأثير لفظ "اشتريت" في هذا الحكم، وهو بصنع المكلف، وليس الغرض من الشراء ملك المتعة بل ملك الرقبة فهو سبب، وإن أدرك العقل تأثيره كما ذكرنا في القياس يخصّ باسم العلة. (السنبلي) **لأن الإيجاب المضاف:** أي إلى حين من الأحيان وهذا متعلق بقوله: ذهب. (القمر)

والثاني: أي مما يتعلق به الأحكام. (القمر) **وجوب الحكم:** احتراز عن الشرط فإنه يوجد عند وجود المشروط، ولا يضاف إليه وجوب المشروط. (القمر) **احتراز عن السبب:** فإن السبب العلامة، وعلة العلة لا يضاف إليها وجوب الحكم بلا واسطة، وإن كان في بعضها كعلة العلة إضافة وجوب الحكم لكنه بواسطة. (القمر) **العلل الموضوعة:** أي العلل التي جعلها الشارع ووضعها عللاً كالبيع؛ فإنه جعل علة شرعاً للملك، وكالنكاح؛ فإنه جعل علة شرعاً لملك المتعة. (القمر) **والعلل المستنبطة:** كالقدر مع الجنس علة استنبطت بالاجتهاد لحرمة الربا، وهذا معطوف على قوله: العلل الموضوعة. (القمر)

وهو سبعة أقسام؛ لأن العلل الشرعية الحقيقية تتم بثلاثة أوصاف: أحدها أن تكون علةً اسمًا بأن تكون موضوعة للحكم ويضاف الحكم إليها ابتداءً، والثاني أن تكون علةً معنيًا بأن تكون مؤثرة في الحكم، والثالث: أن تكون حكمًا بحيث يثبت الحكم بعد وجودها من غير تراخٍ، فإذا وجدت هذه الأوصاف الثلاثة في شيء واحد كان علةً كاملة تامة، وإلا فناقصة، فباعتبار استكمال هذه الأوصاف وعدمه ينبغي أن تكون الأقسام سبعة بهذه الوتيرة. الأول: ما يكون اسمًا، ومعنيًا، وحكمًا، وهو الجامع للأوصاف. والثاني: ما يكون اسمًا لا معنيًا ولا حكمًا. والثالث: ما يكون معنيًا لا اسمًا ولا حكمًا. والرابع: ما يكون حكمًا لا اسمًا ولا معنيًا، فهذه الثلاثة ما يوجد فيها وصف ويعدم وصفان. والخامس: ما يكون اسمًا ومعنيًا لا حكمًا. والسادس ما يكون اسمًا وحكمًا لا معنيًا. والسابع: ما يكون معنيًا وحكمًا لا اسمًا، فهذه الثلاثة ما يوجد فيها وصفان ويعدم وصف، لكن المصنف رحمته الله لم يذكر ما هو معنيًا، لا اسمًا ولا حكمًا، وما هو حكمًا، لا اسمًا ولا معنيًا، وذكر عوضهما علةً في حيز الأسباب، ووصفًا له شبهة العلل كما ستطلع عليه في أثناء الكلام. إذا عرفت هذا فالآن نشرع على ما قسمه المصنف رحمته الله، فنقول:

الأول: علة اسمًا، ومعنيًا، وحكمًا كالبيع المطلق للملك أي العاري عن خيار الشرط،

تفسير للمطلق

وهو: [أي ما يطلق عليه اسم العلة] أي ما يطلق عليه اسم العلة كاملة كانت أو ناقصة سبعة أقسام بالقسمة العقلية. (القمر) **بأن تكون مؤثرة:** بأن يكون العقل حاكمًا بأن هذا الحكم ثابت به، وهو منشأ بذاته. (القمر) **من غير تراخ:** أي من دون أن يتخلف الحكم عن تلك العلة زمانًا. (القمر) **وإلا:** أي إن لم توجد هذه الأوصاف الثلاثة بأجمعها بل وجد واحد منها أو اثنان منها فعلة ناقصة، وأما إن لم توجد واحد منها فلا علة. (القمر) **لم يذكر:** أي صراحة وإن كان مذكورًا بوجه ما كما ستطلع عليه في عبارة الشارح رحمته الله. (القمر)

عوضهما: أي عوض هذين القسمين المذكورين. (القمر)

الأول: أي ما اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة المذكورة. (القمر)

فإنه علة اسمًا؛ لأنه موضوع للملك، والمملك مضاف إليه، ومعنى؛ لأنه يؤثر فيه وهو مشروع لأجله، ^{أي للملك} وحكمًا؛ لأنه يثبت الملك عند وجوده بلا تراخ.

والثاني: **علة اسمًا، لا حكمًا ولا معنى** كالإيجاب المعلق بالشرط، وهو الذي أدخله فيما سبق في السبب المجازي مثل قوله: "أنت طالق إن دخلت الدار"، فإن قوله: "أنت طالق"

علة اسمًا لوقوع الطلاق، فإنه موضوع له في الشرع، ويضاف الحكم إليه عند وجود الشرط، وليس علة حكمًا؛ ^{أي لوقوع الطلاق} لأن حكمه يتأخر إلى وجود الشرط، ولا معنى؛ إذ لا تأثير له فيه قبل وجود الشرط، ومن هذا القبيل اليمين بالله تعالى للكفارة على ما قالوا.

والثالث: **علة اسمًا ومعنى، لا حكمًا** كالبيع بشرط الخيار، فإنه علة للملك اسمًا؛ لأنه موضوع له، ومعنى؛ لأنه هو المؤثر في ثبوت الحكم لا حكمًا؛

فإنه علة اسمًا إلخ: ومعنى العلة اسمًا أن تكون موضوعة للحكم، ويضاف ذلك الحكم إليها بغير واسطة، ومعنى إضافة الحكم إلى العلة ما يفهم من قولها: قتله بالرمي وعق بالشراء، وقال بعض شراح "الحسامي": المراد بتأثير الشيء هنا: هو اعتبار الشارع إياه بحسب نوعه أو جنسه القريب في الشيء الآخر، قلت: ومثل البيع النكاح علة للحل، والقتل علة للقصاص، فإن كل واحد من الملك والحل والقصاص يثبت من كل واحد من البيع والنكاح والقتل. (السنبلي) **ومعنى:** أي أن البيع علة للملك معنى؛ لأنه يؤثر فيه أي في الملك وهو أي البيع مشروع لأجله أي لأجل الملك. (القمر) **وحكمًا:** أي إن البيع علة للملك حكمًا؛ لأنه يثبت الملك عند وجوده، أي عند وجود البيع بلا تراخ. (القمر) **لأن حكمه:** أي وقوع الطلاق يتأخر إلى وجود الشرط كدخول الدار. (القمر)

إذ لا تأثير له: أي لقوله "أنت طالق" فيه أي في وقوع الطلاق قبل وجود الشرط؛ لأن التعليق مانع عن ثبوته. (القمر) **اليمين بالله تعالى إلخ:** فإنه علة للكفارة اسمًا فإنه موضوع لها، وتضاف إليه عند وجود الحنث لا حكمًا؛ لأن الكفارة تتأخر عنه إلى وجود الحنث، ولا معنى؛ إذ لا تأثير لليمين فيها قبل وجود الحنث، كذا قيل، وفيه: أن اليمين بالله تعالى ليس بموضوع للكفارة بل للبر، فكيف يكون علة للكفارة اسمًا، كذا قال ابن الملك. (القمر) **بشرط الخيار:** للبائع أو للمشتري أو لهما. (القمر) **لأنه موضوع إلخ:** أي لأن البيع موضوع شرعًا للملك، ويضاف الحكم أي الملك إليه، وأثر الشرط إنما هو في الحكم أي الملك لا في نفس البيع، فإن نفس البيع موجود بركنه من أهله في محله. (القمر) **لأنه هو المؤثر إلخ:** فإن الحكم أي الملك يثبت مستندًا إلى هذا البيع حتى أن المشتري يملك المبيع مع الزوائد بعد ارتفاع الخيار. (القمر)

لأن ثبوت الملك متأخر إلى إسقاط الخيار.

والبيع الموقوف، عطف على البيع بشرط الخيار ومثال ثان له، وهو أن يبيع مال غيره بغير إجازته، فإنه علة اسمًا ومعنى للملك لا حكمًا؛ لتراخي الملك إلى زمان إجازة المالك.

والإيجاب المضاف إلى وقت، مثال ثالث له مثل قوله: "أنت طالق غدًا" وهو الذي سبق في أقسام السبب، فإنه أيضًا علة اسمًا ومعنى لوقوع الطلاق، لا حكمًا لتأخره إلى زمان أضيف إليه، ونصاب الزكاة قبل مضي الحول، مثال رابع له، فإنه أيضًا علة اسمًا؛ لأنه وضع لوجوب الزكاة، ويضاف إليه الوجوب بلا واسطة، ومعنى؛ لأنه مؤثر في وجوب الزكاة؛ إذ الغناء يوجب الإحسان، وهو يحصل بالنصاب، لا حكمًا لتأخر وجوب الأداء إلى حولان الحول.

وعقد الإجارة، مثال خامس له، فإنه أيضًا علة لملك المنفعة اسمًا؛ لأنه وضع له، والحكم يضاف إليه، ومعنى؛ لأنه مؤثر فيه، ولهذا صحّ تعجيل الأجرة قبل العمل لا حكمًا؛ لأن حكمه وهو ملك المنافع يوجد شيئًا فشيئًا إلى انقضاء الأجل، وهي معدومة الآن، والمعدوم لا يصلح أن يكون محلًا للملك؛ فلا يكون علة حكمًا. والرابع علة في حيز الأسباب يعني لها شبه بالأسباب، فهو تفسير لما قبله، وذكر المصنف رحمته الله له ثلاثة أمثلة فقال: كسراء القريب

إلى إسقاط الخيار: أو إلى مضي المدة. (القمر) فإنه علة اسمًا؛ لأن البيع موضوع للملك، والملك يثبت بعد الإجازة مستندًا من وقت إيجاب البيع لا من وقت الإجازة، فهو مؤثر في الملك، فصار علة معنى أيضًا. (القمر) لتراخي الملك: أي الملك البات [أي غير موقوف]، وأما الملك الموقوف فحاصل في الحال. (القمر) فإنه أيضًا إلخ: أي فإن هذا الإيجاب علة اسمًا لوقوع الطلاق؛ لأنه موضوع له، ويضاف الحكم إليه عند وجود زمان أضيف إليه، ومعنى لكونه مؤثرًا في وقوع الطلاق. (القمر) لأنه: أي لأن عقد الإجارة وضع له، أي لملك المنفعة، والحكم أي ملك المنفعة يضاف إليه. (القمر) ولهذا: أي لكون عقد الإجارة مؤثرًا في ملك المنفعة صحّ تعجيل الأجرة التي هي بدل المنفعة. (القمر) لأن حكمه: أي حكم عقد الإجارة. (القمر) فلا يكون: أي عقد الإجارة علة لملك المنافع. (القمر) في حيز الأسباب: أي في درجة الأسباب ومرتبته. (القمر)

لأنهم أثنوا على الشهود خيرًا، **ولا تعلق لهم** بإيجاب الحدّ، فصاروا كما لو أثنوا على المشهود عليه خيرًا بأن قالوا: "هو محصن"، ثم رجعوا، فكذا هذا. وربما يقال: إنه علة معني، لا اسمًا ولا حكمًا للرجم، فيكون مثالاً لقسم تركه المصنف فلا يضمنون **ﷺ**. ثم قال: **وكذا كل ما هو علة العلة** في كونها مشابهة للأسباب، فهي ذو جهتين؛ ولذا ذكرها في السبب والعلة جميعًا.

والخامس: **وصف له شبهة العلة كأحد وصفي العلة** التي ركبت من وصفين كالقدر والجنس للربا، فإن المجموع منهما علة اسمًا ومعنيًا وحكمًا، وكل واحد منهما وحده له شبهة العلة، وليس بسبب محض غير مؤثر في المعلول، وإلا لكان الجزء الآخر هو العلة لا مجموعهما. وربما يقال:

ولا تعلق لهم إلخ: فإن المزكّين ما أتلّفوا شيئًا، بل التلّفظ إنما هو بقضاء القاضي، والقاضي لو قضى بشهادة غير العدول ينفذ، فليس بإيجاب الحد مضافًا إلى تزكية المزكّين. (القمر) **وربما يقال:** القائل صاحب "الدائر". (القمر) **مشابهة للأسباب:** بأنه تخلّل بين علة العلة، والحكم علة قريبة فهي مشابهة بالسبب، وبجهة أما علة كانت داخلية في العلة، فهي ذات جهتين. (القمر) **كأحد وصفي العلة:** المراد بالوصفين اللذان ليس بينهما تقدّم وتأخر بحسب الوجود، والمراد بأحد الوصفين: أعم من أن يكون هذا أو ذاك، وما لو كان بين الوصفين تقدّم وتأخر بحسب الوجود فالآخر من القسم السادس، أي علة معنيًا وحكمًا لا اسمًا، وليس من القسم الخامس على ما سيحيي. (القمر) **له شبهة العلة:** فإن كل واحد منها مؤثر في الجملة، ولذا لو انعدم أحدهما انعدم العلة، نعم، ليس مؤثرًا مستقلًا بالتأثير. (القمر) **وليس بسبب إلخ:** اعلم أنه ذهب الإمام السرخسي **ﷺ** إلى أن كل واحد من جزئي العلة الغير المرتبين سبب محض، فإنه طريق مفض إلى المقصود لا تأثير له ما لم ينضمّ إليه الجزء الآخر، إنما التأثير للمجموع، وذهب فخر الإسلام **ﷺ** إلى أنه ليس سببًا محضًا غير مؤثر، بل هو سبب له شبهة العلية، وتبعه المصنف **ﷺ** وأحزابه، وقال صاحب "التلويح": إنه يخالف ما تقرّر عندهم من أنه لا تأثير لأجزاء العلة في أجزاء المعلول، وإنما المؤثر هو تمام العلة في تمام المعلول، فتأمل. (القمر)

وليس بسبب إلخ: جواب سؤال مقدّر، تقريره: أن القدر مؤثر في حرمة الربا الفضلي بواسطة الجنس، والجنس مؤثر أيضًا في حرمة الربا بواسطة القدر، وليس واحد منهما مستفادًا من الآخر لتكون علة العلة، فلا جرّم يكون كل واحد منهما سببًا ظاهرًا بدون شبه بالعلة، فلا يكون كلام المصنف **ﷺ** مستقيمًا. (السنبلي)

لكان الجزء: أي وإن كان سببًا محضًا ومؤثرًا في المعلول. **وربما يقال:** القائل صاحب "الدائر". (القمر)

إنه **علة معنى**، لا **اسماً** ولا **حكماً**، فيكون مثلاً ثانياً لقسم تركه المصنف رحمته، ولكن بقي قسم آخر تركه المصنف رحمته بلا ذكر في البين وهو **علة حكماً**، لا **اسماً** ولا **معنى**. وربما يقال: إنه داخل في قسم الشرط الذي في حكم العلل كحفر البئر وشق الزق.

والسادس **علة معنى وحكماً**، لا **اسماً كآخر وصفي العلة**، فإنه هو المؤثر في الحكم، وعنده يوجد الحكم، ولكنه ليس بموضوع للحكم، بل الموضوع له هو المجموع، وذلك كالقربة والملك، فإن المجموع علة موضوعة للعتق، ولكن المؤثر هو الجزء الأخير، فإن كان الملك جزءاً آخرًا بأن اشترى قريه المحرم يكون هو المؤثر، وإن كانت القربة جزءاً آخرًا بأن اشترى عبدًا مجهول النسب، ثم ادعى أنه ابنه أو أخوه يكون هو المؤثر، . . .

إنه **علة إلخ**: أي إن أحد وصفي العلة المركبة علة معنى؛ لأنه مؤثر في الحكم في الجملة لا اسماً، فإنه ليس موضوعاً له، وليس الحكم مضافاً إليه، بل الحكم مضاف إلى المجموع، ولا حكماً فإنه يتأخر الحكم عنه زماناً. (القمر)

علة معنى: فإن التزكية مؤثرة في الرجم لا اسماً؛ فإن التزكية ليست بموضوعة له، ولا يضاف هو إليها ابتداءً ولا حكماً لتراخي الرجم عن التزكية. (القمر) **حكماً لا اسماً إلخ**: كالشرط الذي علق عليه الحكم كدخول الدار فيما إذا قال: "إن دخلت الدار فأنت طالق" يتصل به الحكم من غير إضافة الحكم إليه، ولا تأثير له في الحكم، فإن الحكم أي وقوع الطلاق مضاف إلى "أنت طالق" وهو مؤثر فيه، فيكون علة حكماً فقط، لا معنى ولا اسماً، كذا في "التلويح". (القمر) **إنه**: أي أن ما هو علة حكماً لا اسماً ولا معنى. (القمر)

كحفر البئر إلخ: فإن حفر البئر في غير ملكه شرط لتلف إنسان يُتلف بالسقوط في البئر، فإن العلة في الحقيقة هو ثقله، وكذا شق الزق سبب لسيلان ما في الزق، والعلة في الحقيقة هو كونه مائعاً سائلاً. (القمر)

كآخر: أي كالوصف المتأخر وجوداً من وصفي العلة التي تركبت منهما، وهما مترتيبان في الوجود. (القمر)

فإنه: أي فإن آخر وصفي العلة المركبة من جزأين هو المؤثر في الحكم، فصار علة معنى. (القمر)

وعنده: أي مقارناً به يوجد الحكم، فصار علة حكماً. (القمر)

ولكنه ليس إلخ: فلم يكن علة اسماً؛ لأنه لا يضاف إليه الحكم. (القمر)

كالقربة: أي القربة المحرمة لنكاح. (القمر) **فإن المجموع**: أي بمجموع الملك والقربة. (القمر)

يكون هو: أي الملك المؤثر في العتق. (القمر) **يكون هو**: أي القربة المؤثرة في العتق. (القمر)

والمقابل له وهو الوصف الأول يكون علة معني، لا اسماً ولا حكماً كما نقلنا.

والسابع: **علة اسماً وحكماً**، لا معنى كالسفر والنوم **للرخصة** والحدث، فإن السفر علة للرخصة ^{أي للجزء الآخر}؛ لأنها تضاف إليه في الشرع، يقال: القصر رخصة للسفر، وحكماً؛ لأنها تثبت بنفس ^{الرخصة} السفر متصلة به لا معنى؛ لأن المؤثر في ثبوتها ليس نفس السفر بل المشقة، وهي تقديرية، وكذا ^{الرخصة} النوم **الناقص** للوضوء علة للحدث اسماً؛ لأن الحدث يضاف إليه، وحكماً؛ لأن الحدث ^{أي المشقة} يثبت عنده لا معنى؛ لأنه ليس بمؤثر فيه، وإنما المؤثر خروج النجس، ولكن لما كان الاطلاع على ^{النوم} حقيقته متعذراً، وكان النوم المخصوص سبباً لخروجه غالباً أقيم مقامه ودار الحكم عليه.

والآن تمت أقسام العلة، وقد علمت ما في بيانها من **المسامحات الناشئة** من فخر الإسلام ^{لاسترخاء الفاصل} **والخلف** توابع له. ثم يقول المصنف **عليه السلام**: **ليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم**، أي زماناً **عليه السلام**.

يكون علة معني: لأنه مؤثر في الجملة لا اسماً، فإنه لم يوضع للحكم، بل الموضوع له هو المجموع ولا حكماً لتأخر الحكم عن الأول إلى وجود الآخر. (القمر) **كما نقلنا**: أي سابقاً بقوله: وربما يقال: إنه علة إلخ. (القمر) **للرخصة**: أي قصر الصلاة وفطر الصوم. (القمر) **بل المشقة**: أي بل المؤثر في ثبوت الرخص هو المشقة، فإن الرخص إنما شرعت لدفع المشقة، لكن المشقة أمر يتفاوت أحوال الناس فيه، ولا يمكن الوقوف عليه، فأقيم السفر مقامها، ودار الحكم وجوداً وعدماً عليه. (القمر) **النوم الناقض**: وهو النوم مضطجعاً ومتكئاً. (القمر) **لأنه**: أي لأن النوم ليس بمؤثر فيه، أي في الحدث، وإنما المؤثر في الحدث خروج النجس من البدن. (القمر) **ودار الحكم**: أي الحدث عليه أي على النوم، فإذا وجد النوم وجد الحدث إلا نوم النبي ﷺ، فإنه ليس بناقض للوضوء. **من المسامحات إلخ**: الأولى: تركه القسم السادس، وذكره في موضعه العلة في حيز الأسباب، والثانية: تركه القسم السابع وذكره موضعه وصفاً له شبهة العلة كأحد وصفي العلة، والثالثة: تركه العلة حكماً بالكلية، والجواب عن الأولى: أنه أدخل السادس في الرابع في مثال الثالث، وهو قوله: والتسزكية في باب الشهادة أنه علة معني لا اسماً ولا حكماً، وأيضاً داخل في الخامس، وهو قوله: كأحد وصفي العلة في الربا؛ لأنه علة معني لا اسماً ولا حكماً، وعن الثالثة أنه ترك العلة حكماً بالكلية في الأمثلة؛ لأنه داخل في قسم الشرط الذي في حكم العلل، ولذا لم يذكر في العلل قوله: لا تتقدمه إلخ هذا قياس للعلل الشرعية على العقلية؛ لأن الأصل وفاق الشرع بالعقل. (السنيلي) **العلة الحقيقية**: أي العلة التامة المستحقة لجميع شرائط التأثير وارتفاع الموانع. (القمر)

بل الواجب اقترانهما معاً كالاستطاعة مع الفعل، وهذا هو حكم القسم الأول الذي كان علة اسمًا، ومعنى، وحكمًا، فإنها العلة الحقيقية الشرعية التي تقارن الفعل ولا تتقدمه. **وذهب قوم إلى أنه يجوز تقدمها على المعلول بالزمان؛ لأن العلة الشرعية في حكم،** الجواهر موصوفة بالبقاء، فلا بد أن يثبت الحكم ^{العلة الحقيقية} بعد العلة، بخلاف العلة العقلية، فإنها ^{أي قائم بنفسه} مقارنة مع معلولها اتفاقًا كحركة الأصابع مع حركة الخاتم. وأما الاستطاعة فهي مع الفعل البتة لا تتقدمه سواء عُدَّت علة شرعية أو عقلية. وهي إما تمثيل أو تنظير، والتي ^{أي الفعل} تتقدم على الفعل هي بمعنى سلامة الآلات والأسباب، وعليها مدار التكليف الشرعي. ^{أي الاستطاعة}

[قيام سبب الدليل مقام المدلول]

وقد يقام السبب الداعي والدليل مقام المدعو والمدلول، هذا من تنمة مسائل العلة والسبب، ^{كالمشقة}

بل الواجب اقترانهما: أي العلة والمعلول معاً، أي في زمان واحد كالاستطاعة أي القدرة التي اجتمعت معها جميع شرائط التأثير وارتفعت جميع الموانع مع الفعل. (القمر) **وذهب قوم:** منهم أبو بكر بن الفضل وغيره. (القمر) **موصوفة بالبقاء إلخ:** ونحن نقول: إن العلة الشرعية أعراض في الحقيقة كالعقلية، فكانت غير قابلة للبقاء، وما قالوا: "إنها موصوفة بالبقاء" فممنوع. (القمر) **فإنها مقارنة إلخ:** لأنها أعراض لا تبقى زمانين، فيوجب القرآن بينها وبين معلولها لئلا يلزم وجود المعلول بلا علة، أو خلو العلة عن المعلول. (القمر) **الأصابع:** أي التي فيها الخاتم. (القمر) **وهي إلخ:** اعلم أن المثال يكون فردًا من أفراد الممثل له بخلاف النظر، فلو كانت الاستطاعة علة شرعية لكان قول المصنف رحمته: "كالاستطاعة" تمثيلًا، ولو كانت علة عقلية لكان هذا القول تنظيرًا. (القمر) **والتي تتقدم إلخ:** جواب سؤال مقدر، تقديره: أنكم قلتم: الاستطاعة تكون مقارنة مع الفعل، ولا يخفى أن التكليف بدون الاستطاعة يستحيل من الله تعالى، فيلزم أن لا يكون أحد مكلفًا قبل الفعل لعدم الاستطاعة، وهو كما ترى. (السنبل)

وقد يقام إلخ: قال أعظم العلماء مولانا عبد السلام الأعظمي رحمته: إقامة الداعي أو الدليل مقام المدعو أو المدلول فيما إذا أفضى إليه في غالب المواد، ولو أفضى إليه في مواد قليلة أو مساوية لمواد عدم الإفضاء فلا يعتبر، فظهر أن من قال من متعلمي الهند أن السماع الداعي إلى الحلال حلال كان جاهلاً بعلوم الشرعية. (القمر) **الداعي:** كدواعي الوطء من القبلة واللمس وغيرهما. (القمر) **والدليل:** هو الذي يحصل من العلم به العلم بشيء آخر كالسفر فإنه دليل على المشقة. (القمر) **مقام المدعو:** أي المسبب المدعو كالوطء. (القمر)

ولم يميز في أقسامه الآتية بين الداعي والدليل، فرمما اتفق فيها حال الداعي، وربما اتفق فيها حال الدليل على ما ستعلم. **وذلك** أي قيام الداعي والدليل ^{هذه الأقسام} **إمّا لدفع الضرورة والعجز كما في الاستبراء**، فإن الموجب له توهم شغل رحم الأمة بماء الغير، والاحتراز عنه واجب؛ لقوله **عليه السلام**: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع غيره"، * ولما كان ذلك أمراً مخفياً لا يقف عليه كل أحد ما لم يكن الحمل ثقیلاً أقیم حدوث الملك واليد الدالّ مقام شغل الرحم بالماء، وجعل هذا الحدث دليلاً على أنه مشغول بالحمل البتة، وإن كان في بعض المواضع يقين بعدم الشغل مثل أن تكون الجارية بكرًا أو مُشترأة من يد محرّمها ونحوه، ولكن لم يعتبر هذا اليقين، وحُكم بوجوب الاستبراء في كل ما وجد حدوث الملك واليد. **وغيره** أي غير الاستبراء كاخْلُوة الصحيحة أقيمت مقام الدخول في حق وجوب المهر والعدة،

في أقسامه: أي في أقسام هذه الإقامة المذكورة في المتن. (القمر) **والعجز**: أي عن الوقوف على الحقيقة. (القمر) **كما في الاستبراء**: وهو الاحتراز عن الوطء ودواعيه عند حدوث الملك في الجارية إلى انقطاع حيضة أو ما يقوم مقامها، كذا قيل. (القمر) **ولما كان ذلك**: أي شغل رحم الأمة بماء الغير. (القمر) **الدال**: أي على شغل رحم الأمة بماء الغير، فإن حدوث الملك يدل على ملك من يتلقى الملك من جهته وملكه يمكنه من الوطء، وهو سبب شغل الرحم، وهو العلة للاستبراء، فحدث الملك بهذه الوسائط صار دليلاً على شغل رحم الأمة بماء الغير. (القمر) **دليلاً إلخ**: حتى دار الحكم معه وجوداً وعدمًا. (القمر) **ونحوه**: كأن تكون مشترأة من المحبوب. (القمر) مثل أن تكون في ملك المرأة. (الحشي) **كاخْلُوة الصحيحة**: هي الخلوّة بلا مرض وحيض وإحرام وصوم فرض، كذا في "الكنز". (القمر) **مقام الدخول**: فالعلم بالدخول والوطء ضرورة وعجز. (الحشي) **في حق وجوب المهر**: أي يجب المهر بالدخول، وكذا بالخلوة الصحيحة. (القمر) **والعدة**: أي يجب العدة لمن طُلقت بعد الدخول، وكذا لمن طُلقت بعد الخلوّة الصحيحة. (القمر)

* وهو ما روى رويغ بن ثابت الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ يوم حنين: لا يحلّ لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره. رواه أبو داود رقم: ٢١٥٨، باب في وطء السبايا، وقال النبي ﷺ في سبايا أو طاس: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة، أخرجه أبو داود، رقم: ٢١٥٧، باب في وطء السبايا عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وصححه الحاكم، وله شاهد من ابن عباس رضي الله عنهما عند الدارقطني. [إشراق الأبصار: ٣١]

والنكاح أقيم مقام الدخول في ثبوت النسب، فهنا أقيم الداعي مقام المدعو؛ لأن الخلوة والنكاح داع إلى الدخول.

أو للاحتياط كما في تحريم الدواعي إلى الوطء من النظر، والقبلة، واللمس أقيمت مقام الوطء في الاستبراء، وحرمة المصاهرة، والإحرام، والظهار، والاعتكاف للاحتياط، فهو أيضاً مثال لإقامة الداعي مقام المدعو.

أو لدفع الحرج كما في السفر والطهر هذان مثالان لإقامة الدليل مقام المدلول، فإن السفر أقيم مقام المشقة، وجعل دالاً عليها وإن لم يكن ثم مشقة أصلاً، فيدار أمر رخصة القصر والإفطار على مجرد السفر مع قطع النظر عن المشقة وإن كان الباعث عليه في نفس الأمر هو المشقة. وهكذا الطهر الخالي عن الجماع دليل

أقيم مقام إلخ: فإن الموجب لثبوت النسب تكون الولد من ماء الزوج، وهذا أمر تفرّد الله تعالى، وعلم الوطء أيضاً متعسّر، فالتكاح سبب داع إلى الوطء أقيم مقام الوطء. (القمر) **أقيمت إلخ:** فكما أن الوطء حرام في هذه الحالات الآتية، فدواعيه أيضاً حرام احتياطاً لئلا يقع في الحرام. (القمر) **في الاستبراء:** فإنه احتراز عن الوطء ودواعيه. (القمر) **وحرمة المصاهرة:** فحرمة المصاهرة كما تثبت بالوطء تثبت بدواعيه كما مرّ مفصلاً. (القمر)

والإحرام: فكما أن الوطء حرام فيه يحرم دواعيه. (القمر) **والظهار:** أي في الظهار قبل الكفارة. (القمر) **والاعتكاف:** فإنه كما يحرم فيه الوطء يحرم دواعيه أيضاً. (الحشي) **هذان مثالان إلخ:** قال بعض المحشّين: الطهر دليل قائم مقام المدلول، أي الحاجة إلى الوطء، فهو تمثيل صحيح، وأما التمثيل بالسفر ففيه مسامحة حيث هو ليس بدليل على المشقة، بل مفضي إلى المشقة، قلت: السفر سبب المشقة أقيم مقام المشقة تيسيراً على العباد؛ ولأنها أمر باطن يتفاوت أحوال الناس فيه، فلا يمكن الوقوف على حقيقتها، فأقام الشرع السفر مقامها؛ لأنه سبب في غالب الأحوال لها، وهذا السفر مثال لليلة اسماً وحكماً لا معنى، ومثل السفر المرض، فإنه أيضاً سبب داع إلى التلف وازدياد المرض الذي هو موجب حقيقي للرخصة، لكن لما كان ذلك أمراً باطناً سقط اعتباره في إضافة الحكم إليه وأقيم المرض مقامه، وكذا أقيم النوم مقام الحدث، والمس عن شهوة، والنكاح مقام الوطء في حق حرمة المصاهرة، فبالتحقيق يظهر أن السفر مثال إقامة السبب مقام المدعو لا الدليل، ومثال إقامة الدليل مقام المدلول هو ما قال الشارح بعد ذلك ومن جملة أمثلة إقامة الدليل إلخ. (السنبلي)

أقيم إلخ: لدفع الحرج، فإن في درك المشقة لا بد من تفتيش بالغ، ويتفاوت أحوال الناس في المشقة.

على الحاجة إلى الوطء وإن لم تكن له حاجة إليه في القلب، فأقيم الطهر مقام الحاجة في حق مشروعية الطلاق فيه؛ لأن الطلاق لم يشرع إلا في زمان كان محتاجاً إلى الوطء فيه، أي للرجل أي حاجة الرجل الطهر ولهذا لم يشرع في وقت الحيض أو الطهر الذي وطئها فيه. والفرق بين الضرورة ودفع الحرج: أن في الضرورة والعجز لا يمكن الوقوف على الحقيقة أصلاً، وفي دفع الحرج يمكن ذلك مع وقوع مشقة، كما في السفر يمكن إدراك المشقة بحسب أحوال أشخاص أي الوقوف على الحقيقة الناس. والفرق بين السبب والدليل: أن السبب لا يخلو عن تأثير له في المسبب، والدليل قد يخلو عن ذلك، فتكون فائدته العلم بالمدلول لا غير، ومن جملة أمثلة إقامة الدليل مقام المدلول الإخبار عن المحبة أقيم مقام المحبة في قول الرجل لامرأته: "إن كنت تحبيني فأنت طالق" فقالت: أحبك، طلقت؛ لأن المحبة أمر باطن لا يُوقف عليه إلا بالإخبار، لكنه صادقة أو كاذبة يقتصر على المجلس؛ لأنه مشبه بالتخير، والتخير مقتصر على المجلس.

على الحاجة: وهذه الحاجة أمر يتعسر دركها. لأن الطلاق إلح: أي أن الطلاق أمر ممنوع؛ لِمَا فيه من قطع النكاح المسنون؛ لأنه شرع ضرورة أنه قد يحتاج إليه عند العجز عن إقامة حقوق النكاح، والحاجة أمر باطن لا يُوقف عليه، فأقيم دليلها وهو زمان يتجدد فيه الرغبة، وهو الطهر الخالي عن الجماع مقام الحاجة تيسيراً، وقيل: فيه وهن؛ لأن الطهر نفسه ليس دليل الحاجة كما لا يخفى، والأولى أن يقال: إن دليل الحاجة هو الإقدام على الطلاق في الطهر؛ لأنه زمان يرغب الوطء فيه، فإذا أراد الطلاق فيه فيعلم منه أن له حاجة إلى الطلاق المانع عن الوطء، "شرح حسامي". (السنيلي) لم يشرع إلح: فإن الطلاق من أبغض المباحات، وإنما أبيح لضرورة دفع الخلل في المعاشرة. (القمر) وطئها فيه: لأن في أيام الحيض لا حاجة إلى الوطء بل نفرة منه. (الحشي) لا يمكن الوقوف إلح: كشغل رحم الأمة بماء الغير. (القمر) إدراك المشقة: أي في السفر تكون المشقة لا محالة. (الحشي) عن تأثير إلح: فلا بد للسبب أن يتقدم على المسبب. (القمر)

عن ذلك: أي التأثير في المدلول والإفضاء إليه، فيجوز أن يكون المدلول مقدماً على الدليل، ألا ترى أن الإخبار عن المحبة دليل على المحبة ولا أثر له فيها. (القمر) لكنه: أي لكن الأخبار يقتصر على المجلس حتى لو أخبرت عن المحبة خارج المجلس لا يقع الطلاق؛ لأنه أي لأن قول الرجل لامرأته: "إن كنت تحبيني فأنت طالق" مشبه بالتخير، أي من حيث أنه جعل مدار الأمر على إخبارها ومحبتها، والتخير مقتصر على المجلس. (القمر)

[بيان شرط الحكم]

والثالث: الشرط، وهو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب، احتراز به عن العلة، وينبغي أن يُزاد عليه قوله: "ويكون خارجاً عن ماهيته" ليخرج به الجزء، هكذا قيل.

وهو خمسة بالاستقراء، الأول: شرط محض لا يكون له تأثير في الحكم، بل يتوقف عليه انعقاد العلة كدخول الدار بالنسبة إلى وقوع الطلاق المعلق به في قوله: "إن دخلت الدار فأنت طالق". لقوله: أنت طالق

والثاني: في حكم العلل في حق إضافة الحكم إليه ووجوب الضمان على صاحبه كحفر البئر في الطريق، فإنه شرط لتلف ما يتلف بالسقوط فيه؛ لأن العلة في الحقيقة هو الثقل لميلان طبع الثقل إلى السفلى، ولكن الأرض كانت مانعة ماسكة، لهذا الشرط أي للسقوط في البئر للتلف

والثالث: أي مما يتعلق به الأحكام. (القمر) الشرط: قلت: الشرط لغة العلامة، ومنه أشرط الساعة لعلامتها اللازمة لها، ومنه الشروط للمصكوك؛ لأنها علامات دالة على الصحة، ومنه الشرطي بالسكون والحركة؛ لأنه نصب نفسه على زي وهينة لا تفارقه في أغلب الأحوال فكان لازماً. (السنيلي)

الوجود: بأن يوجد هذا الشيء عند وجوده. (القمر) دون الوجوب: ولا بد من قيد آخر وهو دون الإفضاء احترازاً عن السبب، فإنه مفض إلى الحكم، ولعل المصنف رحمه الله تركه بناءً على ما يفهم هذا القيد من المقابلة بالأسباب. (القمر) عن العلة: فإنه يتعلق بها وجوب الشيء. (القمر) ليخرج به الجزء: فإن الجزء أيضاً ما يتعلق به وجود الكل دون الوجوب لكنه ليس بخارج. (القمر) بالاستقراء إلخ: هذا اتباع

للفخر الرازي، وأما صاحب "التوضيح" فقد أسقط الخامس، وهو الشرط الذي في معنى العلامة لِمَا أنه العلامة نفسها، وجه الضبط في الأربعة الباقية بأن وجود الحكم إن لم يكن مضافاً إليه فهو الرابع كأول الشرطين، وإن كان فإن تخلل بينه وبين الحكم فعل فاعل مختار غير منسوب إليه وكان غير متصل بالحكم فهو الثالث، وإلا فإن لم تعارضه علة تصلح لإضافة الحكم إليها فهو الثاني، وإن عارضه فهو الأول، كذا في "التلويح". (السنيلي)

كدخول الدار: فإنه شرط محض ليس مؤثراً في وقوع الطلاق ولا مفضياً إليه، بل يتوقف عليه انعقاد علة لوقوع الطلاق، وهو قوله: "أنت طالق". (القمر) في حكم إلخ: وهذا في شرط لا يكون العلة صالحة لنسبة الفعل وإضافة الحكم إليها لكونها غير مختارة، ولذا يُضاف الحكم إلى هذا الشرط، فهو خلف عن العلة. (القمر) فإنه:

أي فإن حفر البئر في الطريق شرط لتلف ما يتلف بالسقوط فيه، أي في البئر، وهو الإنسان أو الدابة. (القمر) هو الثقل: وهذا لا يصلح لإضافة الحكم إليه فإنه أمر خلقي ليس باختيار. (القمر)

وحفر البئر إزالة المانع، ورفع المانع من قبيل الشروط، والمشى سبب محض ليس بعلة له،^{للسقوط} فأقيم الحفر الذي هو الشرط مقام العلة في حقّ الضمان إذا حفر في غير ملكه، وأما إن حفر في ملكه أو ألقى الإنسان نفسه عمدًا في البئر، فحينئذٍ لا ضمان على الحافر أصلًا.

وشقّ الزق، فإنه شرط لسيلان ما فيه؛ إذ الزق كان مانعًا، وإزالته شرط، والعلة هي كونه مائعًا لا يصلح أن يُضاف الحكم إليه؛ إذ هو أمر جبلي للشيء ^{من السيلان} ^{إزالة المانع} خُلِقَ عليه، فأضيف إلى الشرط، ويكون صاحب الشرط ضامنًا لتلف ما فيه ولتقصان الخرق أيضًا.

والثالث: شرط له حكم الأسباب، وهو الشرط الذي يتخلّل بينه وبين المشروط فعل فاعل مختار، لا يكون ذلك الفعل منسوبًا إلى ذلك الشرط، ويكون ذلك الشرط سابقًا على ذلك الفعل، واحترز به عما إذا تخلّل فعل فاعل طبيعي كحفر البئر، فإنه في حكم العلل، وعما إذا كان ذلك الفعل منسوبًا إلى ذلك الشرط كفتح باب قفص الطير؛ إذ طيرانه منسوب إلى الفتح، فإنه أيضًا في حكم العلل عند محمد عليه السلام حتى يضمن الفاتح عنده خلافًا لهما،

سبب محض: لأنه مفضي إلى الوقوع في البئر. (القمر) ليس بعلة له: بدليل أنه لو نام في موضع فحفر ما تحته يحصل الوقوع بدون الشيء. (القمر) فحينئذٍ لا ضمان إلخ: لأنه لا تعدّى في حفر البئر في ملك نفسه، ومن ألقى نفسه عمدًا في البئر فالحكم مضاف إلى هذا الإلقاء لصدوره من فاعل مختار عمدًا وقصدًا، فلا يضاف الحكم إلى الشرط أي حفر البئر لصلاحيّة العلة لإضافة الحكم إليها. (القمر) والعلة إلخ: أي العلة لسيلان ما في الزق هي كونه مائعًا سائلًا رقيق القوام، يقال: "ماع الشيء" إذا جرى على وجه الأرض منبسطة. (القمر) فأضيف: أي الحكم إلى الشرط أي الشق. (القمر) كحفر البئر: فإنه تخلّل بينه وبين المشروط أي السقوط في البئر فعل فاعل طبيعي خلقي أي الثقل. (القمر) فإنه: أي فإن الشرط الكذائي. (القمر)

فإنه: أي فإن فتح باب قفص الطير. (القمر) يضمن الفاتح: لأن فعل الطير هدر، فإذا خرج على فور الفتح يجب الضمان على الفاتح، فإن التفار أمر طبيعي للطير، فلا عبرة به، فيضاف الحكم إلى الفتح. (القمر) خلافًا لهما: أي للشيخين، فإنه عندهما لو فتح باب قفص الطير فطار لا يضمن الفاتح؛ لأن فتح باب القفص شرط تخلّل بينه وبين مشروطه أي الطيران فعل فاعل مختار أي خروج الطير عن القفص، وليس هذا الفعل من لوازم الفتح وضروريّاته، فكان الفتح شرطًا في حكم الأسباب، فلا يجعل التلف مضافًا إليه. (القمر)

وعمّا إذا لم يكن الشرط سابقاً على العلة كدخول الدار في قوله: "أنت طالق إن دخلت الدار"؛ إذ هو مؤخر عن تكلم قوله: "أنت طالق" فإنه شرط محض داخل في القسم الأول. كما إذا حلّ قيد عبد فأبق، فإنه شرط للإباق؛ إذ القيد كان مانعاً، فإذا انته شرط، ولكن تخلل بينه وبين الإباق فعل فاعل المختار وهو العبد، وليس هذا الفعل منسوباً إلى الشرط؛ إذ لا يلزم أن يكون كحل ما يحلّ القيد أبق البتة. وقد تقدّم هذا الحلّ على الإباق، فهو في حكم الأسباب، فلهذا لا يضمن الحال قيمة العبد، بخلاف ما إذا أمر العبد بالإباق حيث يضمن الأمر وإن اعترض فعل فاعل مختار؛ لأن الأمر بالإباق استعمال له، فإذا أبق بأمره فكأنه غصبه بالاستعمال، بخلاف ما إذا كانت الوسطة أي طلب العمل أي للعبد المتخللة مضافة إلى السبب، فإنه يضمن صاحب السبب كسوق الدابة وقودها؛ إذ فعل الدابة وهو التلف مضاف إلى السائق والقائد؛ فيضمنان ما تلف بها.

أي بالدابة

على العلة: أي فعل الفاعل المختار. (القمر) فإنه شرط محض: لخلوه عن معنى العلية والسببية. (القمر) ولكن تخلل إلخ: فإن العبد فرّ باختياره. (القمر) إذ لا يلزم إلخ: فإن حق المولى مانع من الخروج والإباق. (القمر) على الإباق إلخ: فلم يترتب الإباق على الحل، فلا يكون مضافاً إليه، فلم يكن ضامناً، والإباق في الحقيقة علة التلف، والحاصل أن الحل وإن كان في الحقيقة شرطاً لكن له حكم السبب؛ إذ السبب الحقيقي يتقدّم على وجود العلة كما أن الشرط يتأخر عنها، وهذا الوصف حاصل للحل؛ لأنه سابق على الإباق الذي هو علة التلف، فثبت أن له حكم السبب. (السنيلي) حكم الأسباب: أي التي ليس فيها معنى العلة. (القمر) لا يضمن الحال إلخ: أي لمالك العبد، وهذا إذا كان العبد عاقلاً، وأما إذا كان مجنوناً فالحال ضامن قيمته للمالك عند محمد عليه السلام. (القمر) فإنه يضمن إلخ: لأن هذا السبب في معنى العلة. (القمر) كسوق الدابة إلخ: فإن السوق والقود سبب له حكم العلة؛ لأن العلة تحدث به، وههنا ليس كذلك؛ لأنه قد اعترض على الحل ما هو علة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وهو الإباق، فالحلّ سبب محض ليس فيه معنى العلة أصلاً، فثبت أنه شرط في حكم السبب لا في حكم العلة، فليس الحلّ كحفر البئر، بل هو كمن أرسل الدابة في الطريق، فحالت يئمة ويُسرة، ثم أصابت شيئاً لم يضمنه المرسل؛ لأن فعله قد انقطع بالجولان أو الوقوف، ثم أنها أنشأت سيراً آخر باختيارهما. (السنيلي) مضاف إلخ: لأن السوق والقود حمل على الذهاب كرهاً، فينتقل فعل الدابة إلى السائق والقائد. (القمر)

والرابع: شرط اسمًا، لا حكمًا كأول الشرطين في حكم تعلق بهما كقوله لامرأته: "إن دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق"، فإن دخول الدار الذي يوجد أولاً يكون شرطاً اسمًا، لا حكمًا؛ إذ الحكم مضاف إلى آخر الشرطين وجودًا، فهو شرطه اسمًا وحكمًا من جميع الوجوه، فلو وجد الشرطان في الملك بأن بقيت منكوحة له عند وجودهما فلا شك أنه ينزل الجزاء، وإن لم يوجد في الملك أو وجد الأول في الملك دون الثاني فلا شك أنه لا ينزل الجزاء، وإن وجد الثاني في الملك دون الأول بأن أبانها الزوج فدخلت الدار الأولى، ثم تزوجها، فدخلت الدار الثانية ينزل الجزاء، وتطلق عندنا؛ لأن المدار على آخر الشرطين، والملك إنما يحتاج إليه في وقت التعليق وفي وقت نزول الجزاء، وأما في ما بين ذلك فلا، وعند زفر رحمته الله لا تطلق؛ لأنه يقيس الشرط الآخر على الأول؛ إذ لو كان الأول يوجد في الملك دون الآخر لا تطلق فكذا عكسه.

والخامس: شرط هو كالعامة الخالصة كالإحصان في الزنا

شرط اسمًا: أي صورة لوجود صيغة الشرط أو دلالة، ولتوقف المشروط على الشرط. (القمر) لا حكمًا: فإن المشروط ليس مقارنًا به وجودًا، بل هو يتأخر إلى وجود أمر آخر، وهذا القسم يسمى شرطًا مجازًا. (القمر) اسمًا: لتوقف الحكم عليه في الجملة. (القمر) إذ الحكم: أي وقوع الطلاق مضاف إلى آخر الشرطين وجودًا وهو دخول الدار الثانية، فإنه يتحقق عند تحققه، فهو أي آخر الشرطين شرطه اسمًا إلخ. (القمر) في الملك: بأن أبانها، فدخلت الدارين، أو وجد الأول في الملك دون الثاني بأن دخلت إحدهما وهي في نكاحه، ثم أبانها فدخلت الأخرى لم تطلق اتفاقًا. (السنبلي) بأن أبانها الزوج: أي قبل دخول الدار الأولى. (القمر) آخر الشرطين: فإن الجزاء إنما يترتب على تمام الشرط، وتماهه إنما هو بوجود الجزء الآخر. (القمر) والملك إنما يحتاج: [لأن الملك في الثاني ضروري بوقوع الجزاء دون الأول، فلا يصح قياس زفر على لفوات المساواة] في وقت إلخ: فظهر أن لا بد للشرط الثاني من الملك، لا للشرط الأول. (الحشمي) الشرط الآخر: فإن الشرطين شيء واحد في وجوب الجزاء، فكما في إحدهما يشترط الملك كذا في الأخرى. (السنبلي) فكذا عكسه: أي يوجد الآخر في الملك دون الأول. (القمر) كالعامة الخالصة: أي التي لا يتعلق بها وجود حتى يكون شرطًا ولا وجوب حتى يكون علة، بل هي تعرف بوجود الحكم. (القمر)

شرط للرجم في معنى العلامة، وقد عدّوا هذا تارةً في الشرط وتارةً في العلامة على ما سيحيى، ولذا لم يعدّه صاحب "التوضيح" من هذه الأقسام، ثم أنهم بيّنوا ضابطاً يعرف بها الفرق بين الشرط وما في معناه على ما قال:

إنما يعرف الشرط بصيغته كحروف الشرط مثل قوله: "إن دخلت الدار فأنت طالق"، وفيه تنبيه على أن صيغة الشرط لا ينفك عن معنى الشرط قط.

أو دلالة، وهي الوصف الذي يكون في معنى الشرط كقوله: "المرأة التي أتزوجها طالق ثلاثاً"، فإنه بمعنى الشرط دلالة لوقوع الوصف في النكرة، أي التزوج أي النكحة، أي المرأة الغير المعينة بالإشارة، لا النكحة النحوية؛ إذ هي معرفة باللام، فلما دخل وصف التزوج في المنكرة وهو معتبر في الغائب يصلح دلالة على الشرط، فصار كأنه قال: "إن تزوجت امرأة فهي طالق" ولو وقع في المعين بأن يقول: "هذه المرأة التي أتزوج فهي طالق".

لما صلح دلالة على الشرط؛ لأن الوصف في الحاضر لغو؛ إذ الإشارة أبلغ في التعريف من الوصف، فكأنه قال: "هذه المرأة طالق"؛ فيلغو في الأجنبية.

في معنى العلامة: فإنه معرف ومظهر لحكم الزنا، وهو أنه حين وجد كان موجباً للرجم، والمعرف علامة. (القمر)

ولذا لم يعدّه: أي الشرط الذي هو كالعلامة. (القمر) عن معنى الشرط: وهو وجود الحكم عند وجود الشرط. (القمر) أو دلالة: أي يدل الكلام على التعليق دلالة كلمة الشرط عليه. (القمر)

أي المرأة إلخ: دفع دخل، تقريره: أن لفظ المرأة في المتن معرفة، فكيف تفوّه المصنف رحمه الله بكونه نكرة؟ (القمر)

لا النكرة النحوية: جواب سؤال مقدّر، تقريره: أنا لا نسلم وقوع الوصف في النكرة؛ لأن المرأة في قوله: المرأة التي إلخ، معرفة لا نكرة؟ فأجاب بأن المراد بالنكرة غير المعينة بالإشارة لا النحوية. (السنبلي)

وهو معتبر إلخ: لتعرف الغائب بالصفة. (القمر) يصلح إلخ: وهذه الدلالة حصلت من الموصول، فإن النحاة يقولون: النكرة الموصوفة بالجملة الفعلية والظرفية، أو الاسم الموصول الذي صلته جملة فعلية أو ظرفية أو الاسم الموصوف باسم الموصول المذكور إذا وقع مبتدأ يكون متضمناً لمعنى الشرط، ولذلك يجوز الفاء على خبره. (السنبلي)

فصار كأنه إلخ: لأن ترتّب الحكم على الوصف تعليق به كالشرط. (القمر) فيلغو في الأجنبية: أي فيلغو هذا القول إذا أشار به إلى الأجنبية؛ لأنها لا تصلح لمحلّة الطلاق، فصادف الإيقاع بغير محله، فيلغو. (القمر)

ونص الشرط يجمع الوجهين. أي المعين وغير المعين، حتى لو قال: "إن تزوّجت امرأة فهي طالق" أو "إن تزوّجت هذه المرأة فهي طالق" يقع الطلاق بالتزوج في الصورتين.

والرابع: العلامة، وهي ما يعرف الوجود من غير أن يتعلّق به وجوب ولا وجود، فقوله: "ما يعرف الوجود" احتراز عن السبب؛ إذ هو مُفَضِّل لا معرف، وقوله: "من غير

أن يتعلّق به وجوب" احتراز عن العلة، و"لا وجود" احتراز عن الشرط **كالإحصان** في باب الزنا، فإنه علامة للرجم، وهو عبارة عن كون الزاني حرّاً مسلماً مكلفاً وطئاً بنكاح

صحيح مرّة، **فالتكليف شرط في سائر الأحكام، والحرية لتكميل العقوبة، وإنما العمدة** ههنا هي الإسلام، والوطء بالنكاح الصحيح، وإنما جعلناه علامة لا شرطاً؛ لأن الزنا إذا

تحقّق لا يتوقف انعقاده **علة للرجم على إحصان يحدث بعده؛** إذ لو وجد الإحصان بعد الزنا لا يثبت بوجوده الرجم،

بل يجب الجلد

ونص الشرط: أي صريح الشرط، وهو ما يكون بصيغته يجمع الوجهين، بخلاف دلالة الشرط فإنها لا تجمع الوجهين، بل تختص بالنكرة لقصور هذه الدلالة، فإنها شرط معني لا صيغة. (القمر) **والرابع:** أي مما يتعلّق به الأحكام. (القمر) **يعرف الوجود إلخ:** مثل التكبيرات في الصلاة إعلام على الانتقال من ركن إلى ركن، والأذان علم الصلاة، والتلبية علم شعار الحج، ومثل رمضان في قول الرجل لامرأته: أنت طالق قبل رمضان بشهر، فإنه معرف محض للزمان الذي يقع فيه الطلاق، وقد يُسمّى العلامة شرطاً، يعني بطريق المجاز، وذلك مثل الإحصان

في باب الزنا، "تحقيق". (السنبلي) **احتراز عن العلة:** لتوقف وجوب المعلول على العلة. (القمر)

احتراز عن الشرط: فإنه يتوقف عليه وجود المشروط. (القمر) **لتكميل العقوبة:** أي ليصير أهلاً للعقوبة الكاملة. (القمر) **وإنما العمدة ههنا إلخ:** قال في "التحقيق": قيل: إحصان الزنا عبارة عن اجتماع سبعة أشياء: العقل، والبلوغ، والحرية، والنكاح الصحيح، والدخول بالنكاح، وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر في صفة الإحصان، والإسلام، قال: وقال شمس الأئمة رحمهم الله: شرط الإحصان على الخصوص شيان: الإسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله، فأما العقل والبلوغ فهما شرطاً الأهلية للعقوبة لا شرطاً الإحصان على الخصوص، والحرية شرط تحصيل العقوبة. (السنبلي) **ههنا:** أي في خصوص شرط الإحصان. (القمر)

لا يتوقف إلخ: أي كما يكون التوقف على حدوث الشرط. (القمر)

وعدم كونه علةً وسبباً ظاهراً، فعلم أنه عبارة عن حال في الزاني يصير به الزنا في تلك الحالة موجباً للرجم، وهو معنى كونه علامة، وهذا عند بعض المتأخرين، ومختار الأكثر أنه شرط لوجوب الرجم؛ لأن الشرط ما يتوقف عليه وجود الحكم والإحصان بهذه المثابة؛ إذ الزنا لا يوجب الرجم بدونه كالسرقة لا توجب القطع بدون النصاب حتى لا يضمن شهوده إذا رجعوا بحال، تفريع على كون الإحصان علامة لا شرطاً، يعني إذا رجع شهود الإحصان بعد الرجم لا يضمنون دية المرحوم بحال أي سواء رجعوا وحدهم أو مع شهود الزنا أيضاً؛ لأنه علامة لا يتعلّق بها وجوب ولا وجود، ولا يجوز إضافة الحكم إليه، بخلاف ما إذا اجتمع شهود الشرط والعلة بأن شهد اثنان بقوله: "إن دخلت الدار فأنت طالق" وشهد اثنان بدخول الدار، ثم رجع شهود الشرط وحدهم، فإنهم يضمنون عند بعض المشايخ؛ لأن الشرط صالح لخلافة العلة عند تعذّر إضافة الحكم إليها لتعلق الوجود به وثبوت التعديّ منهم، وهو مختار فخر الإسلام ﷺ، وعند شمس الأئمة: لا ضمان أي بالشرط شهود الشرط

وعدم كونه: أي الإحصان علة وسبباً ظاهراً؛ لأنه ليس بمؤثّر في الرجم ولا هو طريق مفضي إليه. (القمر)

ظاهر إلخ: وهو أنه ليس بطريق مفضي إليه، فعرّفنا أن الرجم غير مضاف إليه وجوباً ولا جوداً، ولكنه عبارة عن حال في الزاني يصير الزنا في تلك الحالة موجباً للرجم، فكان معرفاً أن الزنا حين وجد كان موجباً للرجم، فكان علامة لا شرطاً. (السنبلي) **عن حال إلخ:** وهو كون الزاني حرّاً مسلماً كما مر. (القمر)

أنه شرط إلخ: فشهود الإحصان إذا رجعوا يضمنون لإضافة التلف بالرجم إلى هذه الشهود. (القمر)

والإحصان بهذه المثابة: فإن وجوب الرجم يتوقّف عليه. (القمر) **أو مع شهود الزنا إلخ:** قبل القضاء أو بعده؛ لأنهم كانوا شهود العلامة، والعلامة لا يتعلّق بها وجود ولا وجوب، فلا يجوز إضافة الحكم إليها بوجه، فإذا لم يضاف الرجم إلى العلامة وهو الإحصان فشهود الإحصان يريثون عنه، فلا ضمان عليهم. (السنبلي)

وجوب ولا وجود: أي وجوب الحكم وهو الرجم ولا وجوده. (القمر) **إن دخلت إلخ:** أي بأن الزوج علّق طلاقها على دخول الدار وهي غير موطوعة. (القمر) **فإنهم يضمنون:** أي الزوج ما أذاه المرأة من نصف المهر. (القمر)

وعند شمس الأئمة: وعامة المحققين منهم أبو اليسر. (القمر)

عليهم قياساً على شهود الإحصان، وإن رجع شهود اليمين وشهود الشرط جميعاً،
 شهود الشرط
 فالضمان على شهود اليمين خاصة؛ لأنهم صاحب علة، فلا يضاف التلف إلى شهود
 الشرط مع وجودهم، وعند زفر رحمته الله شهود الإحصان إذا رجعوا وحدهم ضمنوا دية
 شهود اليمين
 المرجوم ذهاباً إلى أنه شرط، والجواب: أن الإحصان علامة لا تصلح للخلافة، ولئن
 سلمنا أنه شرط فلا يجوز إضافة الحكم إليه؛ لأن شهود العلة وهي الزنا صالحة للإضافة؛
 كما ذهب إليه المتقدمون
 فلم يبق للشرط اعتبار؛ إذ لا اعتبار للخلف عند إمكان العمل بالأصل.

ولما فرغ عن بيان متعلقات الأحكام شرع في بيان أهلية المحكوم عليه وهو المكلف.
 ولما كان من المعلوم أن أهليته لا تكون بدون العقل، فلذا بدأ بذكر العقل، فقال:

[فصل في بيان الأهلية]

أي أهلية الخطاب

والعقل معتبر لإثبات الأهلية؛ إذ لا يفهم الخطاب بدونه، وخطاب من لا يفهم قبيح،
 العقل
 وقد مرّ تفسيره في السنة،
 العقل

فالضمان: أي ضمان ما أدى الزوج إلى المرأة على شهود اليمين أي التعليق خاصة؛ لأنهم أي لأن شهود التعليق
 شهود العلة؛ لأنهم أثبتوا قول الزوج: "أنت طالق" وهو علة لوقوع الطلاق، فلا يضاف إلخ. (القمر)
 ذهاباً: إلى أنه أي الإحصان شرط، والشرط والعلة سواء في إضافة الضمان إليهما لتوقف الحكم على الشرط
 كما يتوقف على العلة. (القمر) **علامة:** أي ليس بشرط، فلا يجوز إضافة الحكم إليه. (القمر)
صالحة إلخ: وعند وجود العلة الصالحة للحكم لا يضاف الحكم إلى الشرط، فشهود الزنا شهود العلة، وهي
 صالحة للحكم، فيضاف التلف إليهم، فيجب عليهم الضمان خاصة إن رجعوا عن الشهادة، فإن ثبتوا انقطع
 الحكم بشهادتهم عن الشرط. (السنبلي) **للإضافة:** أي لإضافة الحكم إليها. (القمر) **متعلقات:** أي السبب والعلة
 والشرط والعلامة. (القمر) **شرع:** فإن الأحكام وما يتعلق بالأحكام لا تثبت بدون أهلية المحكوم عليه، وهي
 صلاحية المكلف لوجوب الحقوق المشروعة. (القمر) **العقل إلخ:** عند الأكثر العقل قوة لها إدراك الكليات
 للنفس، ومحلها الدماغ عند الفلاسفة، والقلب عند الأصوليين، وهو اللحم والقوة هي المراد بالنور في قول
 الحنفية: إن العقل نور يهتدي من منتهى درك الحواس. (السنبلي)

وأنه خلق متفاوتاً، فالأكثر منهم عقلاً الأنبياء عليهم السلام والأولياء عليهم السلام، ثم العلماء والحكماء، ثم العوام والأمراء، ثم الرسائيق والنساء، وفي كل نوع منهم درجات متفاوتة، فقد يوازي ألف منهم بواحد، وكم من صغير يستخرج بعقله ما يعجز عنه الكبير، ولكن أقام الشرع ^{بقابل} البلوغ مقام اعتدال العقل، واختلفوا في اعتباره وعدمه، فقالت الأشعرية: لا عبرة للعقل دون السمع، وإذا جاء السمع ^{أي العقل} فله العبرة دون العقل، فلا يفهم حسن شيء وقبحه وإيجابه وتخريمه به، ولا يصح إيمان صبي عاقل؛ لعدم ورود الشرع به، وهو قول الشافعي عليه السلام، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾. ^(الإسراء: ١٥) وقالت المعتزلة: إنه علة موجبة لما استحسنته، ومحركة لما استقبحته على القطع والثبات

وأنه: أي العقل خلق متفاوتاً في الناس قوة وضعفاً. (القمر)

متفاوتاً: هذا رد لما قال المعتزلة: إن العقل غير متفاوت؛ لأن مدار التكليف والدائر غير متفاوتة، فالمدار أيضاً كذلك فالمصنف عليه السلام رد قول المعتزلة وإن لم يكن غرضه هذا، فلا وجه لذكر هذه العبارة في هذا المقام، لأن مناسبة العبارة بالعقل معتبر لإثبات الأهلية، فقالت الأشعرية: لا عبرة للعقل أصلاً.

متفاوتاً: يعني أن العقل متفاوت في أفراد الإنسان حدوثاً وبقاءً، أما حدوثاً؛ فلأن النفوس متفاوتة بحسب الفطرة في الكمال والنقصان باعتبار زيادة اعتدال البدن ونقصانه، وأما بقاءً؛ فلأن النفس كلما زادت في كثرة العلوم ازدادت تناسباً بالعقل الفعال الكامل من كل وجه، فازدادت إفاضة نوره عليها لازدياد الاستفاضة بازدياد المناسبة، ولما تفاوتت العقول في الأشخاص تعذر العلم بأن عقل كل شخص هل بلغ المرتبة التي هي مناط التكليف؟ فقدّر الشارع تلك المرتبة بوقت البلوغ إقامة للسبب الظاهر مقام حكمه، هذا ملخص ما في "التلويح". (السنيلي)

لا عبرة: أي في معرفة الأحكام الشرعية العقل دون السمع أي من الشارع. (القمر) **السمع:** أي المسموع وهو الدليل الشرعي. (القمر) **حسن شيء:** أي كون الشيء قابلاً؛ لأن يثاب على فعله. (القمر)

وقبحه: أي كون الشيء قابلاً لأن يعاقب عليه. (القمر) **لعدم ورود إلخ:** فإن الصبي العاقل لا يكلفه الشارع. (القمر) **واحتجوا بقوله تعالى إلخ:** فإن هذا القول يدل على نفي العذاب عنهم قبل البيعة، وهذا الانتفاء حكم الكفر عنهم. (القمر) **إنه:** أي العقل علة موجبة لما حكم العقل بحسنة كشكر المنعم، وعلة محركة لِمَا حكم العقل بقبحه ككفران نعماء الله تعالى. (القمر) **لما استحسنته:** مثل معرفة الصانع بالالوهية وشكر المنعم. (المحشي)

لما استقبحته: مثل الجهل بالصانع وكفر المنعم. (المحشي)

فوق العلل الشرعية؛ لأن العلل الشرعية أمارات ليست موجبة لذاتها، والعلل العقلية موجبة بنفسها، وغير قابلة للنسخ والتبديل.

فلم يشتوا بدليل الشرع ما لا يدركه العقل مثل رؤية الله تعالى، وعذاب القبر، والميزان، ^{أي المعتزلة} **والمصراط** وعامة أحوال الآخرة، ^{أي من العقائد} **وتمسكوا** في ذلك بقصة إبراهيم ^{أي البصر} **عليه السلام** حيث قال لأبيه: ﴿إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ وكان هذا القول **بالعقل** قبل الوحي؛ لأنه قال: "أراك"، ولم يقل: "أوحى إلي". ^(الأنعام: ٢٤)

وقالوا: لا عذر لمن عقل في الوقف عن الطلب وترك الإيمان، والصبي العاقل مكلف بالإيمان لأجل عقله وإن لم يرد عليه السمع، ^{صغيراً كان أو كبيراً} **ومن لم تبلغه الدعوة بأن نشأ على شاطئ الجبل . . .**

أمارات: أي علامات قابلة للنسخ. (القمر) **والعلل العقلية إلخ:** اعلم أن القبح والحسن يُطلقان على ثلاثة معانٍ: الأول: كون الشيء ملائماً للطبع أو منافراً له، الثاني: كونه صفة كمال أو صفة نقصان، والثالث: كون الشيء متعلق المدح عاجلاً والثواب آجلاً، وكونه متعلق الذم عاجلاً والعقاب آجلاً، فالحسن والقبح بالمعنيين الأولين يُثبتان بالعقل اتفاقاً، وأما بالمعنى الثالث فهو المتنازع فيه عند الفريقين، كذا في "التوضيح". (السنبلي) **بنفسها:** فلو لم يكن الشرع وارداً بإيجاب الأشياء وتحريمها لحكم العقل لوجوبها وحرمتها، ولم يتوقف ثبوتها على السمع. (القمر) **فلم يشتوا إلخ:** بناءً على أن العقل استحالة هذه الأمور، ولما ورد النقل بما فردّوه وقالوا: إن العقل قرينة المجاز، وهذا زعم فاسد منهم، فإن العقل لا يستحيل هذه الأمور، نعم، لا يدركها العقل، والفرق بينهما بين. (القمر) **ما لا يدركه العقل إلخ:** ويقبحه، فما يقبحه العقل لا يجوز أن يثبت بدليل شرعي، فلذا أنكروا كون القبائح مخلوقة له؛ لأن إضافتها إلى الله قبيح عند العقل. (السنبلي)

والميزان: الذي يوزن به أعمال العباد. (القمر) **والمصراط:** أي الذي يعبر عليه المسلمون أحدًا من السيف وأدق من الشعر. (القمر) **بالعقل:** فلو لم يكن العقل حجة موجبة بنفسه وكانوا معذورين لما كانوا في ضلال مبين. (القمر) **لا عذر إلخ:** أي جعلوا الخطاب متوجّهاً بنفس العقل، وتفسيره ما قال المصنف **عليه السلام**: وقالوا: لا عذر إلخ، وحاصله: أن من عقل سواء كان صغيراً أو كبيراً ثم منع نفسه عن طلب الحق وترك الإيمان بالله تعالى لا يُقبل عذره يوم القيامة عند الله تعالى وإن لم يأته الرسول. (السنبلي)

في الوقف: أي في الوقوف عن الطلب، أي طلب الحق والنظر لمعرفة الصانع وأحكامه. (القمر)

إذا لم يعتقد إيماناً ولا كفرةً كان من أهل النار لوجوب الإيمان بمجرّد العقل، وأمّا في الشرائع فمعذور حتى تقوم عليه الحجة. وهذا مروي عن أبي حنيفة رحمه الله، وعن الشيخ أبي منصور رحمه الله أيضاً، وحينئذ لا فرق بيننا وبين المعتزلة إلا في التخريج، وهو: أن العقل موجب عندهم ومعرّف عندنا، ولكن الصحيح من قول الشيخ أبي منصور رحمه الله، أي الأحكام الشرعية ومذهب أبي حنيفة رحمه الله ما ذكره المصنف رحمه الله بقوله: نحن نقول في الذي لم تبلغه الدعوة: إنه غير مكلف بمجرّد العقل، فإذا لم يعتقد إيماناً ولا كفرةً كان معذوراً؛ إذ لم يصادف يتمكن فيها من التأمل والاستدلال، وإذا أعانه الله تعالى بالتجربة وأمهله لدرك العواقب لم يكن معذوراً وإن لم تبلغه الدعوة؛ لأن الإمهال وإدراك مدة التأمل بمنزلة الدعوة في تنبيه القلب عن نوم الغفلة بالنظر في الآيات الظاهرة، وليس على حدّ الإمهال دليل يعتمد عليه؛ لأنه يختلف باختلاف الأشخاص، فربّ عاقل يهتدي في زمان قليل إلى ما لا يهتدي غيره، فيفوّض تقديره إلى الله تعالى، وقيل: إنه مقدّر بثلاثة أيام اعتباراً بإمهال المرتد، وهو ضعيف.

ومعرّف: يعني أن الموجب هو الشرع، والعقل معرّف للأحكام الشرعية. (القمر)
غير مكلف: أي بالإيمان بمجرّد العقل، أي بدون مرور زمان التأمل والتجربة؛ لأن العقل غير موجب بنفسه، إنما هو آلة الإدراك، فإذا لم يعتقد إيماناً ولا كفرةً، أي بدون مرور مدة التأمل كان معذوراً، وإذا اعتقد كفرةً لم يكن معذوراً فإنه كابر من العقل واختار الكفر وما نظر في الآيات الإلهية من قيام السماوات والأرضين، كيف ومن نظر إلى البناء ينتقل علمه إلى الباني إلا من كابر عقله. (القمر) **والاستدلال:** أي بالآيات الإلهية على معرفة الصانع تعالى. (القمر) **على حدّ الإمهال:** أي تقدير زمان الامتحان والتجربة. (القمر)
ما لا يهتدي: أي في ذلك القدر من الزمان. (المحشي) **إلى الله تعالى:** إذ هو العالم بمقدار ذلك الزمان في حق كل شخص، فيعفو عمن لم يدرك ذلك الزمان وعاقب على من استوفاه. (القمر)
إيمهال المرتد: فإنه إذا استمهّل المرتد إمهال ثلاثة أيام، كذا في "الكشف". (القمر)
وهو ضعيف: لتفاوت العقول كثيراً فكيف يقدر مدة الإمهال؟ (القمر)

وعند الأشعرية إن غفل عن الاعتقاد حتى هلك أو اعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة كان معذوراً؛ لأن المعتبر عندهم هو السمع ولم يوجد، ولهذا من قتل مثل هذا الشخص ضمن؛ لأن كفره معفو، وعندنا لم يضمن وإن كان قتله حراماً قبل الدعوة. ولا يصح إيمان الصبي العاقل عندهم، وعندنا يصح وإن لم يكن مكلفاً به؛ لأن الوجوب بالخطاب، وهو ساقط عنه لقوله **عليه السلام**: "رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يُفريق، وعن النائم حتى يستيقظ".*

وعند الأشعرية **إلخ**: حاصل الاختلاف: أن حسن الأفعال وقبحها شرعي عند الأشعرية، أي لا يعرف بغير بيان الشارع، وعقلي عندنا وعند المعتزلة، أي لا يتوقف على الشرع، بل الحسن حسن في نفسه والقبیح فبیح في نفسه، فلو لم يرد الشرع وكانت الأفعال متحققة كانت حسنة وقبيحة. (السنيلي)

إن غفل: أي من لم يبلغه الدعوة مع وجدان مدة التأمل عن الاعتقاد، أي اعتقاد الإيمان. (القمر)

كان معذوراً: وعندنا لم يكن معذوراً في صورتين: أما في الصورة الأولى؛ فلأنه صادف مدة النظر، وما نظر في مدة عمره، فصار مقصراً، وأما في الصورة الثانية؛ فلأنه كابر العقل واتبع الهوى. (القمر)

معفو: فهو كالمسلم في الضمان. (القمر) لم يضمن: لأننا لم نجعل كفره عفواً بحال وإن كان قتله حراماً قبل الدعوة كقتل نساء أهل الحرب بعد الدعوة. (القمر) ولا يصح **إلخ**: إذ ليس دليل شرعي، ولا عيرة للعقل عندهم فلو أقرّ بالإيمان في الصبا يجب عليه تجديده حال البلوغ. وعندنا يصح **إلخ**: اعلم أن صحة إيمان الصبي العاقل متفق عليه بيننا فإنه **عليه السلام** قبل إيمان الصبيان، وأما عدم كونه مكلفاً بالإيمان فهو قول فخر الإسلام **عليه السلام** وأتباعه، وعن الشيخ أبي المنصور الماتريدي **عليه السلام** أنه مكلف بالإيمان، وهكذا يروى عن الإمام الأعظم **عليه السلام**، وقيل: إن خلاف الأشعرية إنما هو في أحكام الدنيا، وأما في أحكام العقبي فصحة إيمان الصبي العاقل متفق عليه بين الأشعرية والماتريدية، كذا قيل. (القمر) وصحة إسلام أمير المؤمنين **عليه السلام** حيث آمن وهو ابن سبع أو ثمان أو عشر وقبله رسول الله **عليه السلام**. (السنيلي) لأن **إلخ**: دليل لقوله: لم يكن مكلفاً به. (القمر)

*وهو ما رواه علي **عليه السلام** مرفوعاً: رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشيب، وعن المعتوه حتى يعقل، رواه الترمذي رقم: ١٤٢٣، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، قال الترمذي: حديث حسن غريب. وأبوداود رقم: ٤٤٠٣، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، وأخرج أبوداود رقم: ٤٣٩٨، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، وابن ماجه رقم: ٢٠٤١، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، وأحمد في "مسنده" رقم ٢٤٧٣٨، عن عائشة **عليها السلام**، ولفظ أبي داود أن رسول الله **عليه السلام** قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى حتى يبرأ، عن الصبي حتى يكبر، وصححه الحاكم. [إشراق الأبصار: ٣١]

